



محمد الجوايري

# العيش من العاصفة

الباقوري والبهّي وعبدالناصر





العيش مع العاصفة  
الباقوري والبهي وعبد الناصر



د . مُحَمَّدُ الْجَوَارِي

# العيش مع لعاصفة

## الباقوري والبهى وعبد الناصر



كل الحقوق  
محفوظة

الطبعة الأولى

1441 هـ - 2020 م

ردمك - ISPN

978-625-7895-87-3

Alaış maa alasıfa



للطباعة والنشر والتوزيع

## إهداء

إلى الصديق الكريم  
الدكتور أحمد زهرة



## هذا الكتاب

(١)

نتناول في هذا الكتاب ما رواه عالمان من علماء الأزهر الشريف عن تجربتيهما المريرتين في الوزارة في عهد الرئيس عبد الناصر ، وما حفلت به هاتان التجربتان من محاولات جادة ويائسة للعيش والتعايش مع العاصفة بقدر معقول من احترام الذات ، والهوية، والعالمية ، والمهنة ، والمكانة .. ومن الحق أن نقول إن كلا من هذين الرجلين الموهوبين المجيدين قد بذل أقصى ما في وسعه من أجل العيش والتعايش ومن أجل الاحترام لكن المحنة نفسها كانت أقوى من قدرة الإنسان على التحمل أو التوافق أو التأقلم أو التكيف ، مهما حاول صاحب التجربة أن يقنع نفسه بالبذل أو اللياقة أو التعاون أو الذكاء ، ذلك أن العصر نفسه كان (وفي خبث شديد ، وإصرار مبيت ، وإصرار غير معلن) عصرا معاديا للإسلام والدين والأزهر بل للحياة المدنية والحضارة .

وقد عاش كل من الرجلين وتوفى من دون أن يدرك هذه الحقيقة المرة بالدرجة المستحقة من الإدراك ، وكان لهما عذرهما بالطبع في إحسان الظن أو في الأمل أو في الأمانة وإن كان تاريخ الحياة العقلية لا يغفر لهما ما وقع فيه كلاهما من حسن الظن حتى إن غفر لهما التاريخ العام هذه الغفلة عن المقاصد الشيطانية للسلطة التي قدر لها أن يتعاقبا على العمل معها .

(٢)

مما يجمع الرجلين أنهما تزوجا ابنتي ثائرين عظيمين ، كان لهما حظهما في الحركة الوطنية، بكل معانيها وظلالها ، وكان من المتوقع أن يدرك هذان الرجلان من أصدقاء الأسرة هنا وهناك مدى ما يمثله الحكم العسكري من تهديد ونفي وإقصاء للوطنية والفداء والثورة والرأي الحر لكن الرجلين آثرا أن يصدقا الخداع وأن ينخدعا بالكذب وأن يمضيا في التعاون مع من انغمست أيديهم في دماء الصالحين والأحرار والسياسيين على حد سواء .

ولد هذا الرجلان في عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٥ وكان ثانيهما في الظهور وتولي الوزارة وهو الدكتور البهي ، أكبر في السن من أولهما لكن أحدا من القراء الآن قد لا يتصور هذا لأن حضور الباقوري (ولد ١٩٠٧) كان طاغيا ، وشهرته كانت مبكرة ، وجاهيريته كانت واسعة المدى .. لكن الحقيقة أن الدكتور البهي كان قد ولد قبله بعامين (١٩٠٥) .

فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ يقع عام ١٩٠٦ الذي ولد فيه كل من الإمام الشهيد حسن

البناء والشهيد الآخر سيد قطب ، وإذا لم يكن هذان الرجلان قد اتعظا (مرة بعد أخرى) من استشهاد حسن البناء وسيد قطب فقد كان أولى بهما أن يتعظا من استشهاد عبد القادر عودة الذي اتهم في قضية دارت وقائعها وهو قابع في السجن ، وقد قبع في السجن لا لشيء إلا لأنه ، وبنية صادقة ، هدأ الثورة الجماهيرية ضد عبد الناصر ولهذا فقد كان لا بد من قتله لأن من يهدئ ثورة قادر على أن يبعثها.

مضى هذان الرجلان : الباقوري ومن بعده البهي وهما يحسنان الظن بقدرتهما على خدمة الإسلام في ظل هذه الظروف ، ولا شك في أنها قدما للإسلام ( دينا وجامعة وعلماء ودعاة ومؤسسات ) كثيرا من الخدمات لكن ثمن تعاونها الصادق مع رجال الثورة كان أكبر بكثير من هذه الخدمات التي قدمهاها .

(٣)

من الإنصاف أن نقول إن الرجلين لم يتورطا في مواقف مخزية ولا شبه مخزية ولم ينزلا بمستوى العلم الأزهري ولا الديني إلى ما نزل به المعاصرون الذين رأيناهم في السنوات الأخيرة يتدنون ويهبطون ويسقطون .. لكن هذين الرجلين بتعاونها الجاد والمثمر مع الديكتاتورية والشمولية كانا قد منحا من لا يستحق غطاء مما لا يستحق ليأخذ ويستحوذ على ما لا يستحق .

كان الباقوري داعية فريدا سخر موهبته كلها لثورة ١٩٥٢ والدعوة لها وظل لأكثر من ٦ سنوات لسانا ذريا قويا معبرا مخلصا متميا يزود ويزيد ويجدد ويجود في داخل مصر وفي خارجها ، لكن هذا كله لم يشفع له حين قررت الدولة العميقة أن تسيء معاملته وأن تهين كرامته وأن تشن عليه حملة ضارية لم يكن لها ما يبررها إلا إعداء الدين وعداء الإسلام في شخصه ..

وربما عاش الباقوري كل عمره ومات دون أن يدري حقيقة السبب في الحملة عليه في فبراير ١٩٥٩ وأن هذا العداء السافر والظلم البين كان نوعا من أنواع التوازن المطلوب بشدة بعد أن زج عبد الناصر بكل الشيوعيين في المعتقلات والسجون منذ ليلة رأس السنة، قبل إهانة الباقوري البالغة بأربعين يوما .

(٤)

كان لا بد لحسابات المغامرين وتوازناتهم الخبيثة المرسومة في البروتوكولات أن تطهر أمام الروس بأنها بإذلالها للشيوعيين وحسبهم لا تخلي المجال للإسلام ، وإنما هي تخلي الطريق من كل أيديولوجية بما في ذلك أيديولوجية الإسلام الذي هو دين الأغلبية والذي هو أيضا دين الدولة ، وهكذا كان هذا التزديد في إذلال الباقوري شيئا ملفتا للنظر لم يفلح

الحديث عن أخطاء صغيرة هنا أو هناك أن يبرره فقد كانت الحملة عاتية وغير متناسبة أي خطأ ، ومن المؤكد أنه حتى لو كان الباقوري مخطئاً فإنه لم يكن يستحق عشر معشار العقاب والتشهير الذي أوقع به .

ولولا أن الباقوري رجل طموح النفس وصلب ما استطاع أن يعيش أسابيع بعدما تعرض له من إهانات لا يجمل بنا أن نذكرها ولا أن نشير إليها .  
لكنها ، والحق يقال ، في معرض التاريخ المصري المعاصر تمثل أكبر إهانة وجهت لمستول سابق بالموابكة لإقالته وإخراجه من منصبه .

(٥)

ومن العجيب أن عودة الباقوري لم تحدث أيضاً إلا مع قرار الإفراج عن الشيوعيين وإعادةهم إلى الحياة العامة ! وكأنها تقول البروتوكولات الخبيثة بالتوازن الإيجابي كما تقول بالتوازن السلبي .

وقد ظل الباقوري بعد عشرين عاماً من عودته وحتى وفاته في ١٩٨٥ يظن أن ضمير عبد الناصر قد استيقظ بينما الحقيقة أنه «عاد من الإعارة» أو من الإجارة المحسوبة والمسددة الثمن .  
إذا فهمنا تاريخنا السياسي والعقلي من هذه الزاوية المشرفة من عل والتي ترى الأمور متجسدة على خريطة الواقع الدولي والإقليمي راعنا أن يصبح الإنسان مهما كان مجرد حجر في رقعة الشطرنج يرمي من حلق ، ثم يستدعى إلى شاطئه وكأنه حجر بالفعل يتحمل هذه الهزات والافتراءات .

(٦)

سوف نرى في هذا الكتاب ما يرويه صاحبه (اللذان نتحدث عنهما فيه ونقرأ نصوصهما فيه) من تفصيلات كثيرة تتناول ضمن ما تتناول إلغاء المحاكم الشرعية وإلغاء الأوقاف وإلغاء ما تبقى من مظهر الأزهر القديم ، وإلغاء الوظائف ، وتطوير الدراسات ، وتطوير الأزهر ، وتحوير الثقافة ، وإنشاء المجالس واللجان الزائفة والمزورة ، والحفاوة بالزيارات المشبوهة ، وإقامة التحالفات الجديدة ، وتدمير العلاقات الطبيعية ، واصطناع العداوات ، وتأسيس الحزابات ، والبناء على الانتقام ، وإحلال الخصام محل السلام .  
سنرى الظلم في هذا الكتاب وهو يجيق بالعلماء والفقهاء والكتاب والمحققين والوزراء وسنرى الظالمين يتمتعون في هو ، وسنرى أيضاً علماء يرتقون باللغو .  
وسنرى دولة أصبحت على يد العسكر أو الثوار معنية بكل ما من شأنه أن يفقدها

هويتها وهي لا تدري أنها تنقض أنكاثها من بعد قوة .

(٧)

نقارن بين حظ هذين الوزيرين وبين حظ الرجل العظيم الشيخ مصطفى عبد الرازق الذي سبقهما إلى الوزارة في عهد الليبرالية فعاش مكرما مبعجلا وامتد تكريمه وتبجيله حتى اليوم ، ونقارن من ناحية أخرى بينهما وبين خلفهما الشيخ عبد الحليم محمود فنراه هو الآخر وقد عاش حياة أقرب إلى السلاسة والسلامة في عصر أعاد للأزهر مكانته والدين قدسيته التي حاول اليسار أن يهزها ويهزأ بها عبر محاولات مستميتة لم تفلح وإن أثبتت وجودها وشيطنتها لفترة صغيرة (ولا نقول قصيرة) من الزمن .

ولا يزال أعداء الإسلام وأعداء التدين على وجه العموم يستدعون تراث الهجوم على الإسلام وعلى قيمه وثوابته من خلال الحاجة الملحة إلى محاربة الهوية وصولا إلى استبقاء واستدامة التفوق الغربي لا في المادة وحدها ولكن في الروح والأخلاق ، وذلك على حساب الدين العالمي الإنساني الذي أثبت عطائه وتفوقه وعطائه وبقائه .

وقد شهد تاريخنا تنوعا كاشفا في مجموعة من الصور المرصوفة أو المصفوفة إلى جوار هذه الصورة الكلية لعلاقة علماء الدين بالنظام الناصري أو نظام ثورة يوليو أو النظام اليوليوي كما يسميه بعض الشيوعيين المتمكنين من اللغة القادرة على الإيجاء والاستبعاد .

(٨)

في مقدمة هذه الصور نجد الحديث عن تجاوزات قام بها أصحاب المناصب من قبيل صرف أموال معونة لمن لا يستحق المعونة أو مجاملة صاحب حاجة حين يصمم نظام الدولة الشمولي أن يحرم صاحب الحق من حقه ..

ودعنا نأخذ الأمور بمعمايتها في تلك الفترة : فقد كان الاتهام المهدب السائر هو أن الشيخ الباقوري أعان أسر أصدقائه الإخوان من أموال الأوقاف وهو أمر يكافأ عليه من هو مثله في أي نظام ديمقراطي يعني برعاية أسر المعتقلين المختلفين سياسيا مع النظام كما يعني برعاية أسر المسجونين والمجرمين والمعاقين (بأي عقوبة) من خلال مفاهم متعددة تتولاها وزارة البر التي هي الأوقاف أو الشؤون الاجتماعية ، لكن النظم الشمولية تنظر للأمر نظرة أخرى تحاول بها أجهزتها أن تزيد من المتهمين والمعارضين بأن تضيف إليهم كل من يتعاطف معهم .

وبعيدا عن طبيعة المجتمع وطبيعة البيروقراطية فإننا نعرف حق المعرفة أن مثل هذا السبب لم يكن كافيا لهذا السلوك العدائي المفرط الذي اتخذته النظام الناصري من الباقوري في ١٩٥٩ وإنما

كان الأمر في حقيقته تدميرًا لصورة عالم الدين التقليدي ولصورة الدين التقليدية حتى إن البحث جدّ واجتهد عن علماء دين لإظهارهم في الصورة استكمالًا لها فاختر في النهاية صورة علماء الدين الذين لا يرتدون زي الأزهر المعروف حتى لو كانوا من علمائه .

وهكذا اختفت العمامة والزي الأزهري من مجلس الوزراء منذ فبراير ١٩٥٩ وحتى عادت في عهد السادات باختيار الدكتور عبد الحليم محمود وزيرًا للأوقاف في يناير ١٩٧٢ م .

(٩)

ولم يقف الأمر في فضاء الدين والأزهر ورموزه عند حد الأمور التي تتعلق بالسياسات العامة ، وإنما تخطى ذلك بالطبع إلى دولا ب العمل اليومي ، وعلى سبيل المثال فإنه حين أصبح الدكتور البهي وزيرًا منضبطًا للأوقاف مفردًا في متابعة الحضور والانصراف والالتزام . بدأت فترة جديدة من الهجوم الإعلامي على « الحنبلية المنفرطة » وعجزها عن التوافق مع روح العصر .

وهكذا بث النظام الرعب في نفوس الناس من الالتزام بالفضيلة لمجرد أن الملتزم كان شيخًا وعلم دين .

ومن الطريف أن هذا حدث بينما كانت أجهزة المخابرات تردد أحاديث عما وصفته ، بأنه تسبب الشيخ الباقوري الذي هو السلف (قبل السابق) المتسبب في المعاناة للوزير الجديد المتعنت الذي هو الشيخ محمد البهي .

ووصل الأمر في هذا العتب أن انتبعت الصحف الحكومية إلى إفساح صفحاتها للحديث عما اكتشفه الوزير ويكتشفه كل يوم من ضروب الفساد ، وكان هذا مقصودًا للحديث عن فساد رجال المؤسسة بل فساد المؤسسة نفسها التي هي جزء من مؤسسة الدولة كلها .

ولم يقف الأمر في تغطية أخبار الأوقاف عند حدود التنذر بمسلك الوزير البهي أو الثناء على دأبه في الملاحقة والمتابعة والرقابة لكنه تخطى هذا إلى مطالبة محمومة بمزيد من التعنت والتعسف مع أصحاب مهنة تقتضي بطبعها نوعًا من الرحابة في الأداء والانتظام .

وهكذا اندفع الدكتور البهي كما نرى في مذكراته إلى تطبيق كثير من النظم دون أن يدري أن هذه النظم التي ظنّها قرآنا هي النظم القاهرة للعلم والبحث العلمي ، والقاهرة للتطور الطبيعي في الاتجاه إلى الحياة الأكاديمية الحديثة ، وأدت سياساته إلى توقيف وتبطئة النمو العلمي والأكاديمي في الأزهر وجامعة الأزهر حتى خلفه الباقوري في جامعة الأزهر وأعاد للمؤسسة العلمية رحابة صدر من يرون العلم علما لا ورقا ، وتعلما لا تنظيما ، ودعوة لا تلقينا .

وفي كل الأحوال فقد كانت التجربتان الجادتان للباقوري والبهبي كفيلتين بأن تسترا روح التدمير المنظم للأزهر التي تضاءلت تأثيراتها بفضل وجود هذين الرجلين وانخداعهما عن الهدف الحقيقي لمحاربة الإسلام ، وعملهما بما كان يعتقدانه من واجب عليها تجاه الدين والإسلام .

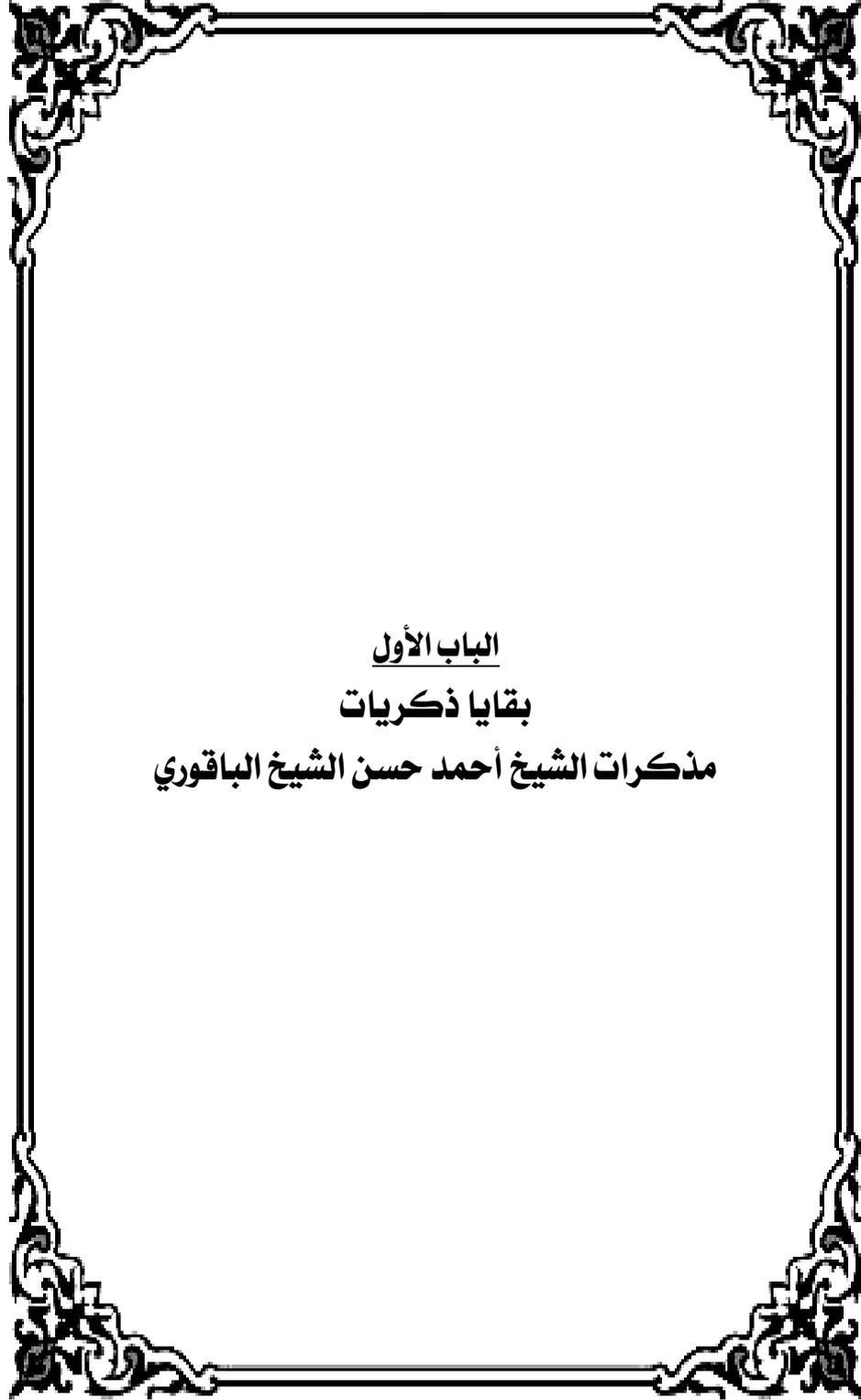
(١٠)

أكتب هذا الكتاب بجوارحي التي تعاني المرض والغربة والاستيحاء ، أخلص فيه وبه إلى حق الناس عليّ في أن يعرفوا الحقيقة ، فيفيض قلبي ببعض ما أعرف وتنقبض نفسي عن أن تذكر كل الحقائق المذهلة مرة واحدة أو دفعة واحدة ، لكنني أعتقد أنني فتحت الأبواب لفهم جديد يخرج بأبناء ديني ووطني عما فرض عليهم من رؤى صاغتها الشياطين التي لم تفلح في تغييب روح هذه الأمة ودينها .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يذهب عني ما أشكو من ألم ووصب وقلق، وأن يحسن ختامي، وأن يجعل خير عمري آخره، وخير عملي خواتمه، وخير أيامي يوم ألقاه .  
والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني .

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغني، والبر والتقوى، والفضل و الهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل الكبير، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وشك الأطباء، وتساؤلات الباحثين .  
والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني علي نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن يوفقني لأن أتم ما بدأت، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيّ خلقه، وهو وحده القادر علي أن يتجاوز عن سيئاتي وهي - بالطبع وبالتأكيد - كثيرة ومتواترة ومتنامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل .

د. محمد الجوادي



الباب الأول

بقايا ذكريات

مذكرات الشيخ أحمد حسن الشيخ الباقوري

## (١)

تنبئ مذكرات الشيخ أحمد حسن الشيخ الباقوري بوضوح عن فهمه العميق لطبيعة المذكرات وعيوبها، وهو لهذا يتحرز ويحتاط منذ العنوان بأن يسميها ذكريات، بل وتصل به الدقة المتوقعة والمحمودة إلي أن يسميها بقايا ذكريات.. وهو بلا شك محق في هذا لأن ذكرياته من المفترض أن تستوعب تفصيلات أوسع بكثير مما تضمنته هذه الصفحات، ولهذا فإن الذي بين أيدينا من مذكراته ومذكرات أنداده ليس في الحقيقة إلا بقايا ذكريات.. مع هذا فمن من الذين كتبوا ذكرياتهم تواضع إلي حد أن اختار العنوان علي هذا النحو؟

حاول الشيخ الباقوري أن يكون متوازنا في هذه الذكريات إلي أقصى ما يمكنه من توازن، وقد جاء هذا التوازن علي حساب المذكرات نفسها في كثير من الأحيان. وقد حرص علي أن يتلمس العذر لا للفتات المتناحرة فحسب، ولكن لمخالفه هو أيضًا.

ولم ينحز بإرادته ولا عن غير إرادته إلي خصومة أحد من الذين تناولتهم مذكراته باستثناء رجلين أولهما (ويا للتعجب) هو الرئيس محمد نجيب (وذلك من منطلق أنه كان في طليعة جبهة الثوار الشبان ضده) وثانيهما هو خلفه في وزارة الأوقاف (الذي هو سلفه في منصب مدير جامعة الأزهر) الدكتور محمد البهي، وقد حرص الشيخ الباقوري علي ألا يذكر اسمه كما هو معروف به عند الناس محمد البهي ولجأ إلي اسم قديم للرجل هو البهي قرقرة!! وهي عادة في العرب حين يختارون لمن يهجونه أقل أسمائه شأنًا أو جاذبية.

وقد أخذ الشيخ الباقوري علي الرئيس محمد نجيب أنه أهدي كتابه مستقبل مصر إلي نوري السعيد رئيس وزارة العراق الأسبق، وصور هذه الجزئية كما لو أنها كانت أمرا إدا، وللباقوري أن يأخذ مثل هذا السلوك علي الرئيس نجيب، أو علي غيره، ولكننا لا نستطيع أن نبني عداوة ولا هجوًا، فضلاً عن موقف سياسي علي مثل هذا التصرف وحده.

وفيما عدا الموقف المعادي للرئيس محمد نجيب واللجوء إلي اللقب الأقل شهرة للدكتور البهي، فإن عبارات الشيخ الباقوري تبدو علي الدوام وطيلة صفحات هذا الكتاب كالنسيم الهادي إلا حين ينتقد تصرفا من التصرفات فيصفه، علي عادة الأزهريين

في نقدهم، بألفاظ تراثية مبالغ في تحاملها علي الموقف.

(٢)

نشرت هذه المذكرات في حلقات في جريدة «المسلمون» التي كانت تصدرها المؤسسة الناشرة لجريدة «الشرق الأوسط» السعودية اللندنية، ثم نشرت في كتاب صدر عن «مركز الأهرام للترجمة والنشر».

وقد تأثرت هذه المذكرات بالزمن الذي كتبت فيه (أو أمليت كي تنشر) وهو ١٩٨٥، وكان واضحا فيها أثر الأجواء السياسية التي شهدتها مصر بعد وفاة الرئيس السادات وبعد أن هدأت بعض الشيء الحملة علي نظام عبد الناصر من ناحية، والحملة علي الإخوان المسلمين من ناحية أخرى أيضا، وبدأت محاولات بديلة لتمجيد عهد الرئيس جمال عبد الناصر وشخصه، وللتقارب مع الإخوان... فقد كانت المصالحة الوطنية بمثابة أبرز السمات المميزة لهذه الفترة التي أمليت فيها المذكرات التي بين أيدينا، وبخاصة أن الإخوان المسلمين كانوا قد خاضوا الإنتخابات البرلمانية في ١٩٨٤ وتمكنوا من إحراز عدد من المقاعد البرلمانية بعد تحالفهم في ذلك الوقت مع حزب الوفد..

وهكذا فقد كان في وسع صاحب هذه المذكرات أن ينحو في مذكراته منحى كفيلا بإنصاف عبد الناصر، وكفيلاً أيضا بإنصاف الإخوان وكفيلا بإنصاف الثورة في الوقت ذاته علي الرغم من أن هذا قد يبدو شيئاً مستحيلاً علي نحو ما كان مستحيلا لو كان الشيخ الباقوري قد نشر مذكراته قبل ٥ سنوات مثلاً من تاريخ نشره لها.

(٣)

هكذا فإنه باختصار شديد: نشرت المذكرات في الوقت الذي شهد مرحلة من مراحل البيات الشتوي للخلافات التقليدية في السياسة المصرية المعاصرة، وإن لم تنشر في الوقت الذي كان ذهن صاحبها فيه قادرا علي أن يعطيها من إبداعاته وإجاداته.

وليس من شك في أن قدرة الشيخ الباقوري الفذة علي الصياغة الرقيقة للعبارات المعبرة عن الخلاف قد ساعدته علي أن يرسم في هذه المذكرات أقل الصور سوداوية للتعبير عن الخلافات القائمة في تلك الفترات المتعاقبة فيما قبل الثورة وفيما بعدها مما شهدته حياته الطويلة والثرية وتأثرت به علي نحو ما شارك هو نفسه وأثر.

فقد شاء القدر لهذا الرجل أن يطلع علي محنة جماعة الإخوان المسلمين منذ منتصف الأربعينات وحتى منتصف الستينات، وقد كان في موقع متقدم جدا من تنظيم الإخوان ثم كان مرة أخرى في موقع متقدم جدا من أجهزة الدولة المصرية ولا نقول أجهزة الحكومة المصرية فحسب.

ومن حسن الحظ أن الشيخ الباقوري لم يختلف مع نفسه ولا عن نفسه في الموقعين ، وذلك لأن فكره كان قد تكون واكتمل واتسق في صورته المكتملة قبل أن يبزغ اسمه نجما ساطعا في الحياة السياسية المصرية سواء أكان في ذلك مع الإخوان أم كان مع الثورة.

(٤)

حظي الشيخ الباقوري كما نعرف بتكوين علمي ممتاز ومتكامل في الأزهر العريق، وكان شأن خريجي الأزهر (وهو واحد من أبرز المتفوقين في تاريخ هذا المعهد العلمي العريق) قادراً علي أن يحدد بسهولة وبسرعة أيضا موقفه وموقعه من الأحداث والقيادات والتيارات المتعاقبة.

وكان بحكم ثقافته الواسعة ورغبته في استشراف التاريخ واستبطن وقائعه قد أصبح ذا قدرة متميزة وفائقة علي الإلمام الواعي بالسلوك الكفيل له بأن ينجو من الخطأ الظاهر ومن الخطأ الباطن في خضم هذه الأحداث جميعا.

وهكذا تجد في صفحات تاريخ الشيخ الباقوري صفحات مجد وفخر، ولا تجد نقيضة حقيقية مما يروجه أعداؤه، أو أعداء النظام الذي انتمي إليه، ومع هذا فإن البشر لا يسلمون من صدي الهجوم، ولا من رذاه.

(٥)

وثمة ملاحظة بارزة وطريفة يلاحظها كل قارئ لهذه المذكرات وهو أن الحديث عن الرحلات الخارجية لصاحبها قد احتل الجزء الأكبر منها، وليس يصعب علي القارئ أن يدرك أن هذا كان أمراً طبيعياً بالنسبة للباقوري وذلك لعدة أسباب أهمها بالطبع أن هذه الرحلات لم تكن تقليدية وإنما كانت بمثابة أحداث مهمة في ذلك الوقت، بل قد امتد أثرها حتى وقتنا هذا.

ولنذكر مثلاً أن إحدى هذه الرحلات قد استمرت لثلاثة شهور متصلة حين كان في

وسع الوزراء ورجال الدولة أن يغيبوا عن وطنهم مثل هذه المدة.

أفلا تستحق هذه الشهور الثلاثة بكل ما فيها أن يفرض الشيخ الباقوري في الحديث عنها؟

كذلك فقد كانت هذه الرحلات إحدى الظواهر المهمة للانفتاح الكبير الذي بدأت به ثورة ١٩٥٢ خطوات كثيرة في سياسة مصر الخارجية تجاه الدول والمجتمعات الإسلامية والآسيوية والإفريقية.

كذلك فإن دور الشيخ الباقوري في هذه الرحلات بكل ما يمثله بشخصه وشخصيته كان بالفعل مؤثراً إلى أبعد الحدود.

ولكن هناك فيما قد أظن وفيما قد يخمن القارئ سببا رابعا قد يكون أكثر تأثيرا وتبريرا وهو أن الشيخ الباقوري وجد السبيل الذهني (المبكر واللاحق) في هذه الرحلات إلى تسجيل أحداث الأيام والذكريات (في ذاكرته المشغولة) بطريقة لم تكن متاحة له في غير أوقات تلك الرحلات حين ينشغل المرء تماما طوال أيام العمل المتصل والمتواصل في القاهرة..

وعلي أية حال فقد حفل جانب الرحلات باهتمام هذه الذكريات حتي بدا وكأنه قد استحوذ علي حجم كبير من حجم المذكرات، ولسنا نتقد الحجم الذي احتلته الرحلات، ولكننا كنا نود - ولم يعد لهذا الود من أمل - أن تحظي الأيام التي قضاها الشيخ الباقوري في مصر بمثل ما حظيت الأيام التي قضاها خارج مصر .

(٦)

أما أهم نقد يوجه إلي هذه المذكرات فهو أنها وقفت عند حدود سنة ١٩٦٥ مع أن دور الشيخ الباقوري الوطني والحضاري فيما بعد ١٩٦٥ لا يقل أبدا عن كل أدواره فيما قبل ١٩٦٥، ويكفي أن هذا الرجل هو الذي قاد وأدار وهذب وشذب التحول الرهيب الذي أريد لجامعة الأزهر أن تتطور به مع العصر وهو التحول الذي لن يظهر أثره قبل مائة عام علي الأقل نكون نحن فيها قد أصبحنا في حياة أخرى.

ومع هذا فإن أثر الشيخ الباقوري في إدارة هذه الجامعة المطورة قد ظهر محسوسا منذ تولاه، فقد أضفي علي كلياتها وبخاصة تلك التي تسمى بالكليات المستحدثة روحه

السمحة والقادرة علي تقبل الآخرين والتعاون المثمر معهم وتوجيههم نحو إفادة المجتمع الجامعي، كما تمتعت هذه الكليات بفضل حضوره ونفوذه في المجتمع المصري بالقدرة علي استقطاب عدد لا بأس به من علمائنا الأفاضل الذين تولوا تأسيس الأقسام الأكاديمية في مختلف كلياتها.

كذلك فقد بقي دور الشيخ الباقوري في عدد من المؤسسات العلمية والرسمية الهامة محتفظا لصاحبه بقدرة فائقة علي التأثير القوي (والهادي أيضا) في الحياة العامة.

ومع هذا كله فيبدو لي أن الشيخ الباقوري تعمد أن يقدم هذه المذكرات علي هذا النحو المجتري أو المخترل، فقد كان كل ما يهم نفسه الساخطة، وعقليته غير الواعية هو أن تعود إليه الثورة بنفسها، وأن يعود إليه عبد الناصر بنفسه، وألا يبقي علي هذا الحال من هذا الظلم الذي حاق به وجعله يمكث في منزله خمسة سنين وخمسة شهور وخمسة أيام، ويبدو أنه باستعادة مكانته و وضعه ورد اعتباره في ١٩٦٥ قد حظي بالرضا النفسي الذي جعله يعتقد أنه يستطيع أن يموت عندئذ قريح العين، وأن ما بعد ذلك من الحياة ليس إلا تحصيل حاصل!!

(٧)

ويبدو الشيخ الباقوري في هذه الذكريات، ولا يزال، وكأنه في حاجة إلي أن يبرر للقراء قبوله المنصب الوزاري وقبوله التعاون مع ثورة يوليو في أول عهدها، وهو يلجأ إلي أسلوب مقلوب وإن كان صحيحا فهو يدلل بما فعل وبما أنجز علي فائدة قبوله للوزارة، وكأنه كان قد اشترط هذا الذي فعله قبل أن يقبل الوزارة.

وقد كان في وسع الشيخ الباقوري أن يتناول الأمور من وجهة نظر أكثر التزاما بالمنطق وتعاقب الأحداث، ولكنه في حقيقة الأمر كان يتحدث بصفاء نفسي أكثر مما كان يتحدث بصفاء عقلي، كما كان يتحدث بحب إلي مَنْ يجبون أن يقرأوا له في حب، ولم يكن في باله أن يرضي الآخرين ولا أن يقنعهم، ولعل هذا كله هو ما كان وراء قوله:

«... وليس في حاجة إلي مزيد بيان أن هذه التصرفات التي أشرت إليها، وتقويم العوج فيها، إنما هي تصرفات يرضاها الإسلام، ويعتز بها المسلم أمام الذين يرون المنصب الوزاري لا يزيد علي أنه خضوع لبريق الجاه، أو سعي إلي نفوذ السلطان، وهو ما كنت

أجهر به الذين يأخذون على قبولي التعاون مع الثوار».

(٨)

وفي سياق تبرير قبول المنصب الوزاري يشير الشيخ الباقوري إلى جهده في استثناء الإخوان المسلمين من قانون الأحزاب، وهي خطوة بارزة من خطوات تفصيل القوانين التي لجأت إليها الثورة منذ مرحلة مبكرة.

ومن الطريف أن الشيخ الباقوري يدلنا علي ما يحق للرئيس محمد نجيب أن يفخر به من حيث هو رجل دولة، وهو أنه كان ضد هذا التفصيل والتأويل، علي حين كان كل من الشيخ الباقوري وعبد الناصر والهضيبي وسليمان حافظ يعملون لمثل هذا الاستثناء الذي ألغى أو عطل بعض القانون المستثنى منه في يوم صدوره !!

ولسنا بالطبع مع قانون الأحزاب الجائر، لكننا لا نستطيع قبول فكرة توظيف القانون كعقوبة توقع علي الجميع، ويستثنى منها فصيل معين.

ومع أن هذا من البدهيات فقد ظل كثيرون علي الاعتقاد (حتى ١٩٨٥) بأن الخطأ قد يكون صوابا، ومن هؤلاء الشيخ الباقوري نفسه، وكذلك كان المتفقون معه في الرأي لو امتد بهم العمر، أو لو قدر لهم أن يعودوا إلي الحياة، وقرأ معي ما يرويه:

«... علي أن الأمر لم يقف عند هذه الغاية بل تجاوزها إلي حماية الإخوان من الخضوع لقانون تنظيم الأحزاب السياسية الذي صدر في التاسع من سبتمبر ١٩٥٢، وذلك أن الثورة طلبت من الأحزاب أن تنظم نفسها، ولكنني شعرت أن من الحق علي الجماعة الإخوان ألا ينطبق عليها قانون الأحزاب لأنها ليست حزبا، ولذلك رغبت إلي السيد جمال عبد الناصر - تحقيقا لرغبة المرشد الهضيبي - أن يستخدم نفوذه لإبعاد الجماعة عن نطاق قانون الأحزاب، وقد استجاب الرجل هذا الرجاء فطلب من الرئيس نجيب عدم اعتبار الإخوان حزبا قاتلا له: إن الإخوان كانوا من أكبر أعوان الثورة قبل قيامها، فليس يصح أن يطبق عليهم قانون الأحزاب، ولكن الرئيس نجيبا رفض طلب عبد الناصر...».

«اتصل (عبد الناصر) بسليمان حافظ الذي وجد له مخرجا قانونيا مناسبا بعد أن قام عبد الناصر والمرشد الهضيبي بزيارة سليمان حافظ في مكتبه بوزارة الداخلية، كما قرر ذلك الرئيس نجيب في مذكراته. وقد كانت نجاة الجماعة من قانون الأحزاب سببا في راحة

نفسية شاملة أعانتني علي المضي فيما كنت قد أخذت به نفسي من زيارة الأقاليم كل يوم جمعة، خطيبا في مسجد أو زائرا لكنيسة، وقد كانت الأحزاب علي اختلاف مناهجها ومبادئها تضيق بالثورة والثوار».

(٩)

أما رواية الشيخ الباقوري عن أحداث يوم استيزاره فتأتي وكأنها قصد بها صاحبها أن يدلل (بكل ما أوتي من قدرة علي القص المحبب، والتفسير المقبول) علي أنه لم يعرف باختياره للوزارة إلا في ذلك اليوم الذي اختير فيه لها، وهو حديث لا يتناقض أبدا مع ما هو معروف عن وتيرة الأحداث المفاجئة في مطلع أي ثورة.

لكن مثل هذا الحديث لا ينفي بالطبع أن تكون هناك مفاتيح أو اتفاقات سابقة.

بيد أن الشيخ الباقوري علي كل حال يبدو وكأنه لا يزال حريصا علي أن يبرئ نفسه أمام الإخوان المسلمين الذين لم يقبلوا منه أن يقبل الوزارة علي هذا النحو الذي قبلها به، وكأنه كان ينتظرها.

وهذا هو المعني الذي نجده واضحا فيما يرويهِ الشيخ الباقوري نفسه ونقله عنه في فقرات تالية من قيامه بزيارة للمرشد العام للإخوان المسلمين، وإصرار المرشد الظاهر علي أن يستخلص منه استقالته من الإخوان !! وعلي أن يعامله بجفاء شديد!!

(١٠)

وربما يروعا، لكنه لا يدهشنا ولا نستغربه، أن نجد الشيخ الباقوري يتحسب لخروجه من الوزارة، ولمصدر رزقه عند ذلك !! فيطمئنه صديقه مصطفى وعلي أمين بأنهما يضمنان له العمل في الصحافة:

«... وفيما كنت في دار الصديق الشيخ يوسف (عمر) ضائق الصدر، شديد الانفعال، إذا بالسيد الوالد الشيخ محمد عبد اللطيف دراز، ومعه الأستاذ موسي صبري يطرقان باب البيت ليخبرني موسي صبري ونحن نهبط السلم أن الرئيس نجيب يريد أن يتحدث إلي، وأن رقم تليفونه مع الأستاذ مصطفى أمين في دار أخبار اليوم، ثم أخذنا طريقنا إلي دار «الأخبار» وهناك أخبرني الأستاذ مصطفى أمين بنأ اختياري عضوا في وزارة اللواء محمد نجيب».

«وقد سألت الأخوين مصطفى وعلي أمين، رأيهما في قبولي الوزارة، فأجابا في صراحة بأنها خدمة وطنية، وأنت رجل لك تاريخ وطني يقوم علي تجارب طويلة فلا يسوغ لمثلك أن يتخلي عن واجبه الوطني، وقد أذكر أنني قلت : فإذا لم استطع المضي مع الضباط فماذا يكون موقفني عند ذلك؟».

«فأجابني الأخ الصديق علي أمين قائلاً : إنك كنت تكتب سلسلة مقالات في «الأخبار» كانت موضع إعجاب القراء و خاصة سلسلة مقالاتك عن الأزهر ومنطق الثورة، فإذا لم تتسجم مع الضباط - كما تقول - فمكانك في الأخبار محفوظ. ومازلت أذكر أن كثيرا من العاملين في دار «الأخبار» يعتبرونني إلي اليوم ذا منصب مقدور في هيئة التحرير».

(١١)

وتتوالي الترتيبات التي يروها الوزير المرشح كما هي عادة هذه اللحظات الاحتفالية :  
«ثم طلب الأستاذ مصطفى أمين اللواء محمد نجيب في التليفون لأتحدث إليه فقال لي : أرجو أن نتعاون علي مصلحة الوطن، ثم طلب مني أن ألقاه في قصر عابدين في تمام الساعة السابعة مساء، وكان ذلك في السادسة والنصف مساء يوم ٧ سبتمبر سنة ١٩٥٢».

«وقد ذهبت إلي قصر عابدين ومعني موسي صبري، وهناك التقيت بأخي فتحي رضوان فانتحي بي جانبا في القاعة التي كنا ننتظر فيها، وأخبرني بقصة اختياري للوزارة، وراح يعلن إلي المنهاج الذي ينبغي أن نتعاون علي تنفيذه في العهد الجديد».

«و الأستاذ فتحي رضوان من أولئك المواطنين الذين كانوا يقرأون تفاصيل القضية الوطنية، ويأتمون في سلوكهم السياسي بالزعيم مصطفى كامل، ولم يكن المنهاج الذي أعلنه إليّ الأستاذ فتحي رضوان في تلك الليلة مجهولاً عندي ولا عنده إذ كنا ثلاثتنا أنا، والدكتور نور الدين طراف ، والأستاذ فتحي رضوان منذ العشرينات زملاء كفاح طويل من أجل القضية الوطنية».

«حلفنا اليمين أمام مجلس الوصاية، وقد استبقاني في المكتب السيد رشاد مهنا، ثم سألني : أين تحب أن تذهب، فقلت له أن من الحق على جماعة الإخوان المسلمين أن أزور

المرشد العام، وأخبره بأنني قبلت الوزارة لأسباب كثيرة لم يكن في وسعي أن أتجاهلها أو أغضي عنها، فقال لي : انتظر قليلاً لنخرج سوياً لزيارة رجل صالح لعله يدعو لك دعوة طيبة، أو يقدم لك نصيحة نافعة، فبقيت ثم صحبني إلي ذلكم الرجل الفاضل الذي يغيب عني اسمه الآن، ولعله الأستاذ رافع محمد رافع، وإن كنت لا أزل أذكر كلماته الطيبة ونصيحته الغالية».

(١٢)

ويروي الشيخ الباقوري جانباً آخر من أحداث يوم اختياره للوزارة، وهو أن زوجته المحبة القائمة علي رعايته أخذت تسأل عنه في كل مكان منبهة له إلي تكرار السؤال عنه، ومعبرة أيضاً عن خوفها من أن يكون مثل هذا السؤال تمهيداً لتكرار اعتقاله:

«... وقد دهشت حين وصلت إلي منزلي في حلوان عند منتصف الليل لتخبرني زوجتي أن القيادة منذ الساعة الواحدة ظهراً كانت تسأل عني. وأن التليفون لم يكف عن الرنين حتي تحدث اللواء نجيب، فذكر أن في الطريق إلي منزلي سيارة جيب فيها عدد من ضباط وجنود البوليس الحربي وأن هذه السيارة سوف تظل أمام البيت حتي يحضر الشيخ الباقوري».

«وكان طبعياً أن يتبادر إلي ذهن زوجتي وأولادي أن الأمر أمر اعتقال كما تعودت ذلك منذ أمد بعيد . ولذلك سارعت إلي التليفون فاتصلت بالمعهد في مدينة المنيا ودار العمدة في باقور - بلدي في الصعيد - ثم بجميع الذين كانت لي بهم صلة إما تحذيراً لي من الحضور حتى لا أعتقل، وإما استعجالاً لحضوري حتى يختفي البوليس الحربي وسيارة الجيب من حديقة الدار، فيصرف الشعب الذي اجتمع علي هذا المنظر غير المألوف».

« وبعد فترة طويلة ثقيلة اتصلت بمكتب والدها في إدارة الأزهر وطلبت إليه أن يسأل عني في منزل الشيخ يوسف عمر، وفي هذه الأثناء دخل علي الوالد في مكتبه الأستاذ موسي صبري الذي كان يبحث عني أيضاً، فذهبا معاً إلي منزل صديقي في القلعة فوجداني هناك، وأخبرا زوجتي بأنني في القاهرة، وأنني في الطريق إلي أخبار اليوم، وبهذا انصرفت سيارة الجيب من حيث أتت».

(١٣)

أما رواية الشيخ الباقوري عن لقائه بالمرشد العام الأستاذ الهضيبي، وعن خلافه مع الإخوان بسبب قبوله الوزارة، فتأتي علي نحو طريف، إذ لا يبخل الشيخ الباقوري علينا أن يذكر أن السيد محمد رشاد مهنا الوصي علي العرش (أو ثلث الملك كما صور هو نفسه في أحد الحوارات) ظل ينتظره في سيارته حتى ينتهي من لقائه بالمرشد، أو بالأحرى حتى ينتهي من تصفية وضعه مع الإخوان !!:

«... فلما أزمعنا الانصراف من مجلس الرجل (يقصد الرجل الفاضل رافع محمد رافع) رغبت أن يحضروا لي سيارة أجرة لتوصلني إلي دار المرشد العام، ولكن الأخ رشاد قال لي لا داعي للسيارة أنا سأوصلك إلي هناك، ولكن لن أضع معك، بل انتظر في السيارة حتى تنزل» .

« وفعلاً سعدت إلي الدور الأول الذي يقيم فيه الأستاذ المرشد، فلما طرقت الباب قام أحد الإخوان باستقبالي ودعاني إلي حجرة المكتب ليستقبلني المرشد في فتور شديد وبوجه عابس لم أعده من قبل، وقصصت عليه ما حدث شارحاً الأسباب التي دعنتني إلي قبول الوزارة، وفي مقدمة هذه الأسباب تلك الانقسامات الكثيرة التي شاعت في جو الجماعة، ثم تصرف بعض الأخوة تصرفاً استبدادياً تحملت الجماعة تبعاته دون أن يكون لها رأي فيه ولا حجة عليه» .

« وضربت له أمثلة لا تحفي عليه بعضها حدث في عهد الإمام الشهيد، وبعضها حدث في عهده هو نفسه، وبدلاً من أن يسلم الأستاذ المرشد بما ذكرت له، وينظر من الجهة التي أنظر منها تغير وجهه، ثم قال : كان من واجبك أن ترجع إلينا، فأجبتة إن القاعدة التي ربينا عليها ودعونا الناس إليها كمبدأ من مبادئ الإخوان، لا يملك أحد أن يخالفها أو يخرج عليها ذلك إننا كنا نقول لأنفسنا وللناس «إن الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن»، ولقد كان الإمام الشهيد يضرب لنا الأمثال الكثيرة التي تسوغ للإخوان أن يطلبوا الحكم أو يشتركوا فيه» .

«ومهما كان مكتب الإرشاد يري غير هذا الرأي، فإنني أستصحب رأي حسن البنا القائم علي أن الدعوة طواراً ثلاثة : هي تغيير العرف، والطريق الدستوري، والثورة» .

«وقد كان الأخوان بجميع تشكيلاتهم يعلمون عن يقين أن من الضباط الأحرار القائمين بالثورة من كان عضواً في النظام الخاص، وفي التنظيم العام فأنا إذا قبلت الاشتراك في الوزارة، فإنني لا أزال أقوم بحق المنهاج الذي وضعه حسن البنا دستوراً لكل منتسب إلي جماعة الأخوان مهما يكن وضعه في الهيئة التأسيسية، أو في مكتب الإرشاد».

«ومع ذلك أرى أن أقدم لكم استقالتي من الهيئة، ومن المكتب حتى آخذ الطريق علي فتنة يستطيع إشعال نارها الذين يريدون شر الأخوان، ذلك أن أهل الشر هؤلاء قد يتخذون مني وسيلة يجمعون حولها بعض الإخوان ليقاتل بعضهم بعضاً، فإذا استقلت لم تعد لي صفة رسمية يجمعون بها الناس من حولي، وأنا أكره أن أكون كبش نطاح!».  
 «ثم قلت : ليست معي ورقة ولا قلم، فقدم لي المرشد ورقة وقلماً، فكتبت استقالتي من الجمعية التأسيسية، ومكتب الإرشاد، ومن جميع مؤسسات الإخوان في القاهرة والأقاليم».

(١٤)

هكذا يعبر الشيخ الباقوري ببساطة عن خروجه من هذا التنظيم القوي أو من تنظيماته وهيئاته، ثم هو يستطرد مباشرة موحياً لنا أنه أعلن للمرشد العام من دون ضجيج تمسكه بالأخوان حتى لو لم يتمسك به الإخوان:

«وغني عن البيان أن الرجل الذي قضي معظم عمره مع الإمام الشهيد حسن البنا في سائر تصرفاته يستحيل أن يتصوره الناس، أو يتصور نفسه قد انفصل عن الجماعة بعقله أو بعاطفته بمجرد ورقة كتبها . فقد ظللت إلي اليوم، وإلي أن ألقى الله تعالي وثيق الصلة بحسن البنا الذي كان يحوطني منذ أكثر من خمسين عاماً بما يحوط به الوالد ولده».

وربما نتوقف هنا لنشير إلي أن الفارق في السن بين الشيخين البنا والشيخ الباقوري لم يكن يسمح بمثل هذا التشبيه بالوالد والولد، لكنه شعور الانتفاء والأستاذية وتقدير الموقع الذي كان يشغله المرشد.

(١٥)

ثم يحاول الشيخ الباقوري أن يلخص علاقته بالمرشد الثاني للإخوان المستشار حسن الهضيبي ومدى تأثيره بموقفه هذا منه:

«وبعد أن انتهى هذا اللقاء الأليم، ودعني الرجل إلي باب مسكنه . فإذا السيد رشاد مهنا لا يزال ينتظري في سيارته الخاصة التي كان يقودها بنفسه، وقد قصصت عليه كل ما حدث فرحب به وأثنى علي حسن تصرفي مع المرشد» .

«ثم عرض علي أن يذهب بي إلي حلوان فرفضت مكتفياً بأن يوصلني إلي محطة باب اللوق لأستقل القطار إلي حلوان، ولكن سخر الله لي أخا كريماً هو المستشار نصر الدين الفار الذي دعاني إلي سيارته فصحبته إلي حلوان» .

.....

«علي أن مما لا شك فيه، أن الأستاذ الهضيبي لم يكن يخفي عليه شيء مما حدث في أثناء تأليف الوزارة، فإن الأخ منير وجماعته من أصحاب الصلة الوثيقة بالأستاذ الهضيبي، كانوا يعلمون ما لم أكن أعلم، ولا بد أنهم أخبروا به المرشد، وإلا فمن غير المعقول أن يتصل الأخ جمال عبد الناصر بالأخ حسن العشماوي طالباً إليه أن يرشح له من يشترك في الوزارة من الإخوان ثم لا يخبر بذلك المرشد» .

«ومن أجل ذلك كان من الغرابة بمكان أن يتجهمني المرشد، وأن يرحب بقبول استقالتي وكأنه يري أنني كنت أعلم ما حدث، أو أنني لم أكن إلا متهافتاً علي الاشتراك في الوزارة، والذي لا يحتاج إلي مزيد بيان، أنني لم أكن أعرف من ذلك شيئاً، ولو أنني علمت ما تركت زوجتي حائرة تسأل عني كل من تظن أنه يعلم عني شيئاً، وفي المقدمة المرشد نفسه الذي سألته عني، فأجابها بأنه لم يرنني، ولا يعرف عني شيئاً منذ أمد بعيد» .

(١٦)

وقد حرص الشيخ الباقوري علي أن يستشهد علي صحة روايته هذه بالأستاذ محمد المساري، وهو أحد أصدقائه المنحازين إليه وإلي صحة موقفه:

«... وأبدر إلي الاستشهاد في هذا المقام بأخ كريم هو الأستاذ محمد المساري المحامي، وكان يعمل مع الأخ حسن العشماوي في مكتب واحد للمحاماة، فذلك حيث قال ما

أوثر أن أدونه هنا بنصه : لقد شهدت حديثاً بين الأخ جمال عبد الناصر والأخ حسن العشماوي، وقد كان يتردد في حديثهما اسم الأخ أحمد حسن الباقوري، فقد قال جمال عبد الناصر إن الإخوان « شوية » مشايخ ليس فيهم من يصلح للوزارة، فأجابه الأخ حسن العشماوي قائلاً : « إن في تنظيم الإخوان شيخاً أحسن من كل المرشحين للوزارة، فسأله عبد الناصر عن هذا الشيخ، فقال إنه الشيخ أحمد حسن الشيخ الباقوري ، فقال له عبد الناصر، إنني أعتقد ذلك - وبذلك تم ترشيحه للوزارة».

«والذي أثار الجدل ليس هو ترشيح الشيخ الباقوري للوزارة، بل قبوله الوزارة فعلاً دون الرجوع إلي مكتب الإرشاد الذي هو عضو فيه . فهكذا ذكر الأخ عبد الحفيظ الصيفي المحامي في مذكراته نقلاً عن مذكرات الأخ حسن العشماوي».

(١٧)

ونبدأ في الحديث عن الأدوار التنفيذية التي أداها الشيخ الباقوري سواء أكان هذا بإرادته الحرة أم بمشاركته في التيار الجارف أو السائر .

يتحدث الشيخ الباقوري في هذه الذكريات باعتزاز عن نجاحه وهو وزير للأوقاف في استصدار قانون حل الأوقاف الأهلية في الوقت الذي صدر فيه قانون الإصلاح الزراعي.

ويحرص الشيخ الباقوري علي أن يذكر لنا أنه استشار الوزير السابق محمد علوبة باشا، وأنه استند إلي فتوي للشيخ محمد بن عبد الوهاب، ويبدو لنا الشيخ الباقوري وهو يروي هذه الأسانيد وكأنه في موقف فقهي ضعيف.

ومع أني لا أستطيع أن أزعم أني أعرف آراء ومواقف جميع المذاهب الفقهية المشهورة فيها اتخذ من إجراءات فاني أستشعر من كلامه أن المذاهب المشهورة لا تؤيد تماماً ما فعله، ولو أنها كانت تؤيده لنقل عنها أو أشار إليها.

وهكذا أوحى إلينا تجاهله الحديث عنها أنه صدر في سياسته هذه عن اجتهاد شخصي ، ولو كان الأمر كذلك، وأظنه كان كذلك، فقد كان الأمر بحاجة إلي شيء من الحديث عن المقدمات والمبررات والأصول التي بني عليها اجتهاده، وهو اجتهاد لقي من الثناء ما يستحقه وما لا يستحقه.

وأحسب نفسي من أشد المهاجمين لهذا السلوك أو التوجه نحو حل الأوقاف (أي ما كانت) اتساقا مع ما تعلمته من حضارة وفن وما أدركته من تاريخ وعلم .

(١٨)

وعلي كل الأحوال فإن الشيخ الباقوري في ثنايا حديثه عن حل الأوقاف يصرح لنا بأنه هو الذي اقترح « حلا وسطا » مائة فدان لأفراد الأسرة تضاف إلي مائتي فدان كحد أقصى للملكية الزراعية عند صدور قانون الإصلاح الزراعي، وهو يضفر حديثه عن إلغاء الوقف الأهلي بهذا الحديث عن رفع الحد الأقصى للملكية.

ولنقرأ رواية الشيخ الباقوري في هذا الموضوع الشائك :

«لما زرت علوبة باشا عرفت منه ما لم أكن أعرف من ضروب الفساد التي كانت تتفشي في الأوقاف، وقد ضمنت إلي ذلك فتوى لشيخ الإسلام الإمام محمد بن عبد الوهاب - رضي الله عنه - وفيها يقول: «إن الوقف لا يكون إلا علي الخيرات لأنه صدقة خالصة، ثم إن الوقف الأهلي لا أصل له في الشريعة ولا سند له من دليل صحيح».

« وعند ذلك ذهبت إلي اجتماع مجلس الوزراء، وهناك عرض قانون الإصلاح الزراعي علي أساس تحديد الملكية بحيث لا تزيد ما تملكه الأسرة عن مائة فدان، وقد كان الأستاذ المرشد يقترح خمسمائة فدان للأسرة، وكان هناك رأي آخر يرفض التحديد ويلجأ إلي الضرائب التصاعدية. وأذكر أنني اقترحت مائة فدان للأولاد بحيث تملك الأسرة وأولادها مائتي فدان، فرأي المعتدلون من الثوار أن هذا الرأي يرضي جميع الأطراف. ثم عرض قانون حل الأوقاف الأهلية، وكان من العدل والمصلحة معا أن تُسترد (الأوقاف) التي كانت النظارة عليها للخاصة الملكية، وهي حوالي مائة ألف فدان».

(١٩)

هكذا نفهم من رواية الشيخ الباقوري أن حل الأوقاف الأهلية كان في حقيقة الأمر قرارا سياسيا يهيئ للثورة أن تسترد أو أن تستولي علي حوالي مائة ألف فدان كانت النظارة عليها للخاصة الملكية.

وربما كان هذا هو السبب الحقيقي لحل الأوقاف الأهلية، أو ربما كان هذا سببا أصليا

في مثل هذا القرار الذي كان قابلا لغطاء جميل من قبيل ما غطاه به الشيخ الباقوري نفسه.

(٢٠)

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر، فإن من أطرف ما يمكن لنا أن نقرأه في هذه المذكرات هو نقد صاحبها للتصرف الذي تصرف به محمد توفيق نسيم باشا رئيس الوزراء في وقفه، ولسنا نري فيما فعل ذلك الرجل ما يستدعي غضب الشيخ الباقوري، بل ربما نرى فيه في عصرنا هذا تطبيقا لسياسات الحوكمة الرشيدة، وهو أسلوب مارسه الشيخ الدمرداش نفسه حين اشترط أن يكون المدير المسئول عن الوقف الذي وقفه متمثلا في مستشفى الدمرداش مديرا انجليزيا. لكن هذا الأمر يستدعي بالطبع غضب عصر الشيخ الباقوري بكل ما في ذلك العصر وما كان فيه من نزعات شوفونية تبررها كراهيته المستعمر وأهله:

«... ولا يسع المنصف أن يترك هذا الموضوع دون الإشارة إلى الأمثلة السيئة التي كانت تقترن في أذهان المواطنين بالأوقاف، والمتعاملين معها.

« فمن تلك الأمثلة، وقف علي جمعية كونتها زوجة لورد كرومر المعتمد البريطاني في مصر، وقد وضع الواقف توفيق نسيم باشا تحت تصرف تلك الجمعية ممتلكات له في شارع الهرم، وفي بلدة طنح عند المنصورة، وقد أسندت رئيسة الجمعية إدارة الوقف في شارع الهرم إلى سيدتين إنجليزيتين. وقد كان ذلك بلا ريب عملا شاذا باطلا لا ترضاه وطنية، ولا يسمح به قانون، فاسترجعت الوزارة هذا الوقف إلي نظرها، واحتكمت فيه إلي الشريعة والقانون».

(٢١)

والواقع أن الشيخ الباقوري لا يضيع الفرصة في مذكراته ليتحدث عن بعض مثالب نظام الوقف الأهلي، ومع أن الذاكرة الوطنية تحتفظ بما هو أكثر فسادا في تصرفات الدولة في الأوقاف (على مدى عصور الدولة المتعاقبة) فإننا لا نري فيما يرويه الشيخ الباقوري إلا نوعا من أنواع التزويد المعهودة في بداية عصر الثورة، وهو تزيد مفهوم الدوافع والنزعات.

ومع هذا فإننا نفضل أن ننقل عن الشيخ الباقوري تصويره المنحاز إلي قراره وذلك

حيث يقول:

« ومن تلك الأمثلة، تأجير أطيان الأوقاف في مزادات علنية - صورية طبعاً - إلى بعض ذوي النفوذ من المصريين، وقد استأجر بعض هؤلاء السادة من الوزارة آلاف الأفدنة، ثم أجرها لصغار الفلاحين بأضعاف ما استأجرها به من وزارة الأوقاف» .

« وفي أحيان كثيرة كان المستأجر من الوزارة يرهق المستأجرين منه إرهاباً يستنفد كل قواهم في فلاح الأرض وزراعتها وتنقيتها من كل ما يضر بثمارها، أو ينتقص من غلاتها ثم لا يعطيهم إلا القليل الذي لا يقوم ببعض حاجاتهم الضرورية، فإذا الفلاح وأهله وجميع ما يملكه ملك للمستأجر من الوزارة. وقد ألغيت بحمد الله هذه الصورة، فأصبحت الصلة بين الوزارة وصغار الفلاحين دون وسيط» .

«ومن تلك الأمثلة البغيضة، ما كان يتحدث به طبيب بيطري موثق اسمه الدكتور محمد عبد الشافي، فيقول: «إنه إذا نفق حيوان بقرة أو بعير في أحد التفاتيش الخاضعة لنظارة الخاصة، فإن علي ناظر التفاتيش أن يوزع ثمن هذا الحيوان النافق علي المستأجرين، فيدفع كل واحد نصيباً معلوماً يفرضه الناظر كما يشاء حتى لا تخسر الخاصة (يقصد: الخاصة الملكية التي كانت تدير مائة ألف فدان من الأوقاف) الحيوان النافق» .

« وقد زال كل هذا البلاء عندما استردت الوزارة ما كانت قد وضعت تحت يدها (أي تحت يد الخاصة) من أطيان الأوقاف» .

وربما لا يعلم الشيخ الباقوري أن كثيراً من هذه التصرفات المراهقة والمهقة للشعب قد زادت انتعاشاً وانتشاراً في عصور تالية .

(٢٢)

يمضي الشيخ الباقوري في نقده للسياسة التي كانت تسير عليها وزارة الأوقاف، فنجد كالعهد بالأديب الموهوب ذكياً في اختيار الأمثلة الحافلة بما يثير الإنسانية وشفقتها: «ومن أسوأ الأمثلة ذات الدلالة علي سقوط المروءة. وانعدام الشعور بشرف المواطنة، ما كانت تلجأ إليه وزارة الأوقاف من شراء دم الفقراء لقاء قروش معدودات لا تسمن ولا تغني من جوع، ذلك أن الوزارة كانت لها مستشفيات وكان المرضي في هذه المستشفيات يعالجون مجاناً إمضاء لرغبة الواقفين علي جهات البر، كانت الوزارة تشتري

الدم من بعض المواطنين المحتاجين للعلاج».

«وقد كان من فضل الله علي أنني ألغيت هذا النظام . فأمرت يبحث حالات كل من يبيع دمه، فإذا ثبت حاجته أعانتته الوزارة براتب شهر من أموال البر».

(٢٣)

ونحن نجد الشيخ الباقوري حريصا علي أن يذكر نفسه بالخير، لأنه استطاع إنصاف طائفة المؤذنين، وطائفة أئمة المساجد، مع أننا لا نكاد نحس فيما فعله فضلا يستحق الشكر، ولا زيادة تستحق الذكر، وهو يذكر بامتنان جهود الوزراء والمشايخ الذين أعانوه علي هذين الإنصافين:

«... وقد كان بين المؤذنين، وبين الوزارة خلاف، وقضايا كانت الوزارة تستند إلي قوتها في مواجهة أولئك الضعاف من خلق الله، وقد تفضل الله علي في أوائل عهدي بالوزارة فوقفت إلي جانب المؤذنين ضد الوزارة، وكان يقف معي ويأخذ بوجهة نظري الإخوة : حسين الشافعي، وجمال سالم، وكمال الدين حسين».

«وإلي جانب هذه القضية . كانت هناك قضية أخرى لأئمة المساجد فقد كان أحدهم يخرج بعد إحالته للتقاعد، وليس له الحق في معاش، ولكنه يتقاضى مكافأة زهيدة لا تلبث أن تزول ، وقد كان فضل الله علي أنني سعيت إلي وضع درجات لهم في الميزانية، فأصبحوا كسائر الموظفين لهم حقوق في العلاوات والترقيات والمعاشات».

(٢٤)

ويتحدث الشيخ الباقوري باعتزاز (عابر) عن زملائه الدعاة الثلاثة الذين ساندوه وعاونوه في عمله الوزاري .

«وقد استعنت في هذه الخطوة العادلة بالأخ البهي الخولي الذي عينته مراقباً للشئون الدينية في الوزارة، وكذلك الشيخ محمد الغزالي، والأخ الشيخ سيد سابق في كل ما يتعلق بشئون الدعوة والثقافة، فأصبح من حق أئمة المساجد إن يظفروا بالدرجة الأولى التي لم يكن يظفر بها إلا القليل من الموظفين في دواوين الحكومة».

(٢٥)

ومن المهم بعد هذا أن ننقل للقراء بعض ما كانوا ينتظرونه في هذه المذكرات مما يصور

به صاحبها أزمته القاسية مع الرئيس جمال عبد الناصر، وسنعمد في هذا المقام إلى الإشارة أيضاً إلى روايات الشيخ الباقوري في المصادر الأخرى عن هذا الموضوع.

ونبدأ بما صورت به مذكراته «بقايا ذكريات» هذه الأزمة، حيث يشير الشيخ الباقوري إلى أن السبب في هذه الأزمة كان هو ذلك الشريط الذي سُجل عليه في بيت الأستاذ الشيخ محمود شاکر وفيه أخطأ صاحب البيت في حق الرئيس عبد الناصر بكلام يعاقب عليه القانون.

ويروي لنا صاحب هذه المذكرات تفصيلات ما حدث ومقدماته وتفسيره له بطريقة تفصيلية فيقول:

«... ظل حرصي علي الندوات العلمية يدعوني إلى عقد ندوة في داري، أو إلى السعي إلى شهود ندوة من تلك الندوات التي كانت تذكرنا بندوة الأستاذ عباس العقاد، وقد كان من بين تلك الندوات ندوة يجتمع فيها الحراس علي المعارف والعلوم، وخاصة ما يتعلق منها بتفسير القرآن العظيم وما يتعلق به من مباحث اللغة العربية الشريفة، وكان يصحبنا في هذه الندوة أفاضل من أرباب الأقلام وأهل البصر بشئون السياسة وشئون الدين، وفي مقدمة هؤلاء جميعاً الأستاذ يحيى حقي والدكتور ناصر الدين الأسد، والسيد الفاضل عبد الله التل قائد معركة القدس الشريف» .

«وكنا كثيراً ما نجتمع بين متعتين : المتعة بطيب الطعام، والمتعة بشريف الكلام، وكان ربما صحبنا في هذا في هذا المجلس أحد أصحاب الأستاذ محمود شاکر وأسمه السيد محمود عفت، وهو مهندس زراعي كان يدين بالولاء لأستاذ إنجليزي كثيراً ما يقيم أمداً طويلاً في الصحراء الغربية، فكان السيد عفت حريصاً علي أن يزور أستاذه حيناً بعد حين، حتي ظن رجال المخابرات المصرية أن ثمة صلة تخابر بين السيد عفت والأستاذ الإنجليزي الرابض في الصحراء، ولذلك اعتقلوا السيد عفت واستودعوه معسكر مصطفى باشا في الإسكندرية، وهناك عومل بما يستحق».

(٢٦)

ثم يتحدث صاحب الذكريات عن واقعة توسطه في الإفراج عن السيد محمود عفت وعن سعيه لدي صديقه الدكتور محمود فوزي في استثناء الأستاذ يحيى حقي وهي واقعة

أظنها وقعت قبل هذا التاريخ بزمن طويل :

«وقد طلب إلى الأستاذ محمود محمود شاكر أن أكلم الرئيس عبد الناصر في العفو عن السيد عفت وإطلاق سراحه . وقد رأيت من الحق على أن أستجيب لهذه الرغبة، وأن أشفع للرجل إلى الرئيس . غير أن كبار المناصب يرون حسن الظن ورطة، علي مقدار ما يرون سوء الظن عصمة» .

«وأغلب الظن أن عبد الناصر رأي في تصرفي هذا ما يجعلني موافقاً علي تصرفات بعض الإخوان المسلمين في صلتهم بالإنجليز» .

على هذا النحو يقص الشيخ الباقوري هذا الملمح دون أن يبدي ما يجمل بمثله أن يعقب به على هذه العقلية المفرطة في التأليب التي كان يتمتع بها الرئيس عبد الناصر حتى يجعل من الحديث مع الإنجليز حكراً عليه هو وحده ، ومن ثم يؤثم أي حديث لأي قوة سياسية مع الإنجليز . وهي نعمة لعبت عليها ثورة ٢٣ يوليو حتى أفسدت المنطق الوطني والإنساني في مثل هذه الأمور إلى حدود غير مسبوقة .

(٢٧)

ثم يمضي الشيخ الباقوري فيما يرويهِ عن سبب الأزمة ويقول :

« ولم يكن لمثلي - في شدة حرصه علي مجاملة الناس - أن يمتنع عن السعي لإغاثة ملهوف، أو العمل علي طمأنة حيران، بدليل أن الندوة (يقصد أصدقائه الذين حضروا اللقاء في بيت الشيخ شاكر، وهو يتحدث عنهم باللفظ العربي الفصيح الذي لم يعد مستعملاً علي هذا النحو) مجتمعة رغبوا إلي - ذات يوم - في أن أعمل علي إنقاذ الأستاذ يحيي حقي من إخراجه في حركة التطهير، التي كانت تنغيا تطهير السلك الدبلوماسي من كل ذي زوجة غير مصرية، وكان يحيي حقي سفيراً لمصر في ليبيا يومئذ» .

« وأذكر أنني ذهبت إلي وزارة الخارجية لمقابلة أخي المفضل الأستاذ الدكتور محمود فوزي ورجوته أن يستثني يحيي حقي من هذا القانون. فأجابني الرجل - رحمه الله - بأنه لا يعدني بالاستثناء، ولكنه يعدني بأن ينقل يحيي حقي من السلك الدبلوماسي إلي عمل يليق به في الوزارات التي تحتاج إلي علمه» .

«وقد نفذ الدكتور محمود فوزي وعده، ونقل يحيى حقي إلي وزارة الثقافة، ثم نقل إلي عمل في وزارة الثقافة لا يناسب كفايته في سعة علمه وقدرته علي صياغة القصص، التي يعتبرها التربويون وسيلة إلي تربية الأمم ورفع خسيصة الشعوب».

(٢٨)

وفي هذا السياق يمضي الشيخ الباقوري في حديثه المستطرد إلي أن يصل إلي ما يود أن يذكره من تفصيلات للواقعة السابقة مباشرة علي محتته:

«... وذات يوم اجتمعنا في الندوة في دار محمود شاعر، ورن جرس التليفون وإذا المتكلم هو يحيى حقي، وكان يشكو إلي أنه نقل إلي عمل لا يناسبه. فقال محمود شاعر في حماسة عمياء، وما حيلتي يا أخ يحيى في هؤلاء العساكر الذين يحكمون البلد، وعلي رأسهم جمال عبد الناصر ابن (ال..) وكانت كلمة مع الأسف تستوجب إقامة حد القذف لو كان القانون يأخذ بالتشريع الإسلامي».

«ومما تكمل به صورة هذا الموقف الأليم، أن العمارة التي كان يسكنها محمود شاعر في الدور الثالث، كان الدور الأرضي فيها قد خلا من قاطنيه وسكنه أحد رجال المخابرات».

«ولست أدري إلي الآن أكان هذا بعلم، أو بالاتفاق مع الأستاذ محمود شاعر - أم كانت مصادفة - وكان ضابط المخابرات عنده طبعاً كل أجهزة التسجيل فكان يسجل كل كلمة ينطق بها ناطق في هذه الندوة العلمية، التي كانت مهوى الأفتدة لكثير من طلاب المعرفة من شتي شعوب أمتنا العربية الإسلامية».

«وذات يوم بعد أن انتهى المجلس في ندوة محمود شاعر هبطت السلم لأخذ سيارتي، فإذا هي خالية تماماً من الإشارات الضوئية، وكان ذلك أمراً مقصوداً - بلا ريب - وقد غرم السواق المسكين ثمن الفانوس الخلفي الذي لم يكن بالقدر اليسير - فما هذا التدبير الصغير؟ إنه بلا شك تدبير حقود!!» .

(٢٩)

ثم يصل الشيخ الباقوري إلي رواية استدعاء الرئيس له، وإلي لقائه بعبد الناصر وما حفل به هذا اللقاء من تهذيب عبد الناصر وبروده، وكأن الشيخ الباقوري حريص علي أن

يرد بهذا بطريقة غير مباشرة علي ما أشيع من أن الرئيس عبد الناصر أساء معاملته في أثناء هذه المقابلة إلي أقصي حد.

ويبدو بوضوح أن الشيخ الباقوري يحاول أن يختزل قضية غضب الرئيس عبد الناصر عليه في هذه الجزئية التي لا نشك الرئيس أن عبد الناصر قد ناقشها من قبل ذلك، لكنها بالطبع لم تكن سببا في هذا اللقاء العاصف وما استتبعه من غضب عبد الناصر وأجهزة عبد الناصر ونظام عبد الناصر ودولة عبد الناصر علي هذا العالم الجليل.

لكننا مع هذا نعرف، ويعرف القراء أن الشيخ الباقوري نفسه قد لمح في المذكرات إلي السبب الحقيقي مرتين، حين ذكر خطأ الشيخ شاكر في حق عبد الناصر ووصفه له بصفة رأي الشيخ الباقوري نفسه أنها تستوجب حد القذف! وحين ذكر علي لسان عبد الناصر أنه قال له إنه يحضر مجالس تنتقد الثورة.

لكن صاحب المذكرات كان من الذكاء بحيث حرص علي أن يصور الأمر تصويرا يتسع أيضا لغضب عبد الناصر من الدور الإنساني الذي كان الشيخ الباقوري يقوم به في مساعدة الإخوان، وأبي إلا أن يصور اللقاء الغاضب مع الرئيس متسعا لأخذ ورد، ورجاء ووعد، ثم عهد، وهو ما لا نكاد نسيغه فيما نعرفه عن طبيعة لقاء شخصين مثليهما من الزعماء المتعطسين، والعلماء المتلطفين في تعاملهم مع الجبابرة.

(٣٠)

وفي خضم كل هذا لا ينبغي لنا أن نهمل الإشارة بإخلاص وزير العدل أحمد حسني في النصح للباقوري، وهو الذي بصر الشيخ الباقوري علي قدر طاقته بما كان ينتظره من سوء اللقاء ولا نقول: سوء المصير، بيد أن حماس الشيخ الباقوري لموقفه ولأدائه كان أقوى من كل تبصرة:

«... كان من شأن هذه الألوان من الأسى والأسف أن تلزمني الفراش، فجعل زملائي من الوزراء يزورونني كثيرا في منزلي في مصر الجديدة غير أن السيد أحمد حسني وزير العدل - آنئذ - جاءني صباح يوم الثلاثاء العاشر من فبراير سنة ١٩٥٩ وفيما كنا نتحدث حول شؤون الوطن العامة، رن جرس التليفون، فإذا المتحدث هو السيد محمد أحمد مدير مكتب رئيس الجمهورية، وقد أخبرني بأن الرئيس يجب أن يقابلني في منزله

الساعة الثامنة من مساء اليوم نفسه، وبعد فترة قصيرة لا تتجاوز خمس دقائق، اتصل بي مرة ثانية، وقال أرجو أن لا تتأخر عن الموعد، وأن يكون حضورك في الساعة الثامنة بالضبط».

«ومع تكرار رنين التليفون سألني زميلي وزير العدل عن السبب في هذا الإلحاح، فأجبتته بأن الرئيس يريد مقابلي في تمام الساعة الثامنة مساء فصمت قليلا، ثم قال: رأيي أن لا تذهب، وعذرک واضح لأنك مريض ملازم للفراش. ولم أستطع أن التمس لهذه النصيحة وجها صحيحا، فأمسكت عن القول، وانصرف الرجل عن المجلس في انتظار أخبار ربما كان يعلمها من قبل، لأنه كان صديقا حميما لعبد الحكيم عامر».

(٣١)

وها هو يصور لقاء المظلوم بالرئيس، تصويرا متلطفا لا يقدر عليه غيره من العلماء القادرين على التواؤم.

«وفي الموعد المحدد ذهبت لمقابلة الرئيس، فوجدت في مدخل منزله ابنه عبد الحميد، وعبد الحكيم، وقد كنت تعودت من قبل أن أداعبهما إكراما لهما أو لوالديهما فيهما، ودخلت المكتب».

«وبعد فترة قصيرة جاء عبد الناصر وصافحته كما هي العادة، وبعد فترة صمت طويل بدأ الحديث فقال مبروك زواج ليلى، فأجبتته، ولكن هذه البركة كانت ناقصة لعدم حضورك بعد أن كان الحرس الجمهوري قد انتشر في حديقة منزلي، وفي الحدائق المجاورة منذ الصباح الباكر، فلما جاء الميعاد انتظر المدعوون جميعا حضورك كما تعودت ذلك مع كل الزملاء، فلما لم تحضر دهش المدعوون دهشة حملتهم علي الانصراف أسفين».

«فقال لي - في لهجة صادقة - أنا فعلا كنت مصرا علي الحضور لولا ما بلغني عنك من حضورك مجالس تنتقد الثورة التي أنت علم من أعلامها. وأنت لا تخفي عليك أن الشعب إذا رأى مسئولا ينال من الثورة، فإن ذلك يجعل الناس كلهم يرتابون فيها، أو يرتابون في حسن صلته بها، وقد رفعوا إلي في تقارير أن بعض الإخوان المسلمين في سوريا، وفي سائر الأقطار العربية كانوا يبعثون إليك أموالا لتعين أسر الإخوان المسلمين. فأجبتته بأن ذلك كان أيام محنة الإخوان قبل الثورة بثلاث سنوات علي الأقل، وهذا

صحيح، ولكن ذلك شيء والتأمر علي الثورة مع الإخوان، وسائر الحاقدين شيء آخر». «ولم يجب علي هذه الكلمات فرجوته أن يأذن لي بورقة أكتب فيها استقالتي من الوزارة، ولكنه أجابني بقوله، أنت تعرف حد استقال عندني قبل كده!».

(٣٢)

ونصل مع الشيخ الباقوري إلي خاتمة الموقف الدرامي :

«ثم وقف إيذانا بانتهاء المقابلة، فقلت له وقد وقفت في مواجهته : إنني أعتقد أن لي عليك حقاً لا يختلف عليه الناس، وقد أبلغوك عني ما أنت أعلم به مني، فرجائي أن تبحث عن كل ما تريد البحث عنه، فإن وجدته صادقا، فأرجوك باسم الوطنية أن تحاكمني محاكمة علنية لأدافع عن نفسي هذه الأكاذيب الملفقة، وإن لم تجد فرجائي إليك باسم الوطنية أيضا أن تكون الحقيقة أكبر همك، فأنا وأنت زائلون، وحرام أن ندمر مصر ونزعزع الثقة في أقدار رجالها.

«فقال لي في شبه مزاح وأنا كمان لي عندك طلب، أن لا تخرج الحكومة، وتخرج إلي الجمعيات وتجيّب الدعوات، فإن كثيرا من الناس سوف ينتهزون الفرصة ويجعلون منك بطلا للنيل من الثورة، والخروج عن النظام. فأجبتك لك علي عهد الله أن ألزم بيتي مختارا تحقيقا لرغبتك، وهذه كلمة رجل، فلن أخرج من داري إلا إذا دعوتني للخروج». «وكان المفروض أن تكون سيارتي أمام باب المكتب داخل الحديقة كما كان يحدث دائما، ولكنهم احتجزوها خارج المنزل لأمر لا أعرفه، فأمر الرئيس أن تدخل السيارة حتى باب المكتب - كما كانت العادة - ثم خرج يودعني حتى ركبت السيارة، وانصرفت إلي داري، وأنا لا أكاد أصدق ما حدث، ولا أتصور ما سيحدث».

(٣٣)

ثم يصور الشيخ الباقوري صدي الإعلان عن استقالته فيدلنا علي أن الذين احتفوا به وكرموا كانوا أكثر مما صور في أدبيات عديدة، وهو حريص علي تصوير المرحلة التي أصبح فيها رهيناً لبيته بسبب الألم النفسي فيقول :

«وفي صباح يوم الأربعاء الحادي عشر من فبراير سنة ١٩٥٩ م نشرت الصحف نبأ قبول استقالتي من الوزارة . فتوافد المواطنون علي داري، وفي مقدمتهم الدكتور طه

حسين عميد الأدب العربي، ومنصور باشا فهمي أمين مجمع اللغة العربية، والدكتور محمد كامل حسين مدير جامعة عين شمس . وقد كان من غرائب المصادفات أن يجتمع في حجرة الاستقبال هؤلاء السادة المصريون، وهيئة السفارة الصينية في القاهرة الذين انتهزوا وجود الدكتور طه حسين وراحوا يتناقشون معه - عن طريق التراجمة - حول منزلة الدكتور وأدبه في الصين».

«فلما فرغ الحديث، وانصرف القوم صعدت إلي حجرة نومي لأستريح من كثرة اللقاءات وأجراس التليفونات، فإذا أخي خالد محمد خالد جاء ثم جلس معي علي الأرض بعد أن فرغت من الصلاة، وبدأ حديثاً لا أنساه ما حييت .. وقد تجلت السكينة في وجهه وهو يقول: لا تنزعج من هذه التصرفات الحاقدة التي تهاجمك في كل مكان، فإن اللقيمات التي بذلتها للمحتاجين، لتأخذ مواقعها في (أن تدفع ) عنك حقد الحاقدين وتربص المتربصين، ولا - والله - لن يضيرك الله ابداً».

«وقد أخذت هذه الكلمات من خالد موقعها في نفسي، تدافع عني غيظاً أليماً من أولئك الذين تصرفوا معي، ومع ابنتي في أيام عرسها هذه التصرفات التي لا تليق بالكبار في حال من الأحوال».

«وكنت كثيراً ما أمثل ما دافعت به عن عبد الناصر، في ليلة الاعتداء عليه في ميدان المنشية في الإسكندرية سنة ١٩٥٤ .

(٣٤)

ويحرص الشيخ الباقوري علي أن يشير إلي أن أصدقائه وعارفي فضله قد غمروه برعايتهم في الفترة التي حددت فيها إقامته في بيته، وكما ألمحت من قبل فان روايته هذه تأتي علي النقيض مما هو شائع من أن الناس كانوا يتجنبون زيارة الشيخ الباقوري وأمثاله ممن أقصاهم نظام الرئيس عبد الناصر وأجبرهم علي تحديد إقامتهم:

«... وما دام الأمر أمر ذكريات للتاريخ، فإن مما لا أستطيع التغاضي عنه أن أقرر هنا، أن الذين كانوا يزوروني في هذه الفترة الحرجة، لا يكاد يدركهم الحصر، ولا يتسع لهم صدر، من رجال الأزهر ورجال السياسية، وعمامة الشعب، كأنهم إنما كانوا يريدون بزياراتهم المتكررة ليل نهار، أن يكذبوا كلمة جرت علي السن الناس مجري الأمثال

السائرة، وهي أن من يخاصمه الحاكم يخاصمه سائر الناس، تملقاً له أو خوفاً منه تقرباً إليه. وكذلك كان شأن أحرار المواطنين الذين لا سلطان علي ضمائرهم ألا الله رب العالمين».

«وفي طليعة هؤلاء السادة : أخي المهندس أحمد عبده الشرباصي، والزملاء عزيز صدقي، وجمال سالم، وسيد مرعي، وأساتذة جامعة عين شمس : الدكتور كامل ليلة، والشيخ عيسوي وغيرهم ، وأساتذة جامعة القاهرة، وكل من كانت له صلة بوزارة الأوقاف».

«وقد كان مجلس هؤلاء يهيمن عليه غيظ كظيم، ومع ذلك لم أكن آذن لأحد في هذا المجلس أن يتناول أمراً يتصل بالسياسة من قريب أو بعيد، فقد كان مجلسنا هذا أقرب إلي الندوة العلمية منه إلي المجالس السياسية».

«ولست أرتاب في أن مجلسنا هذا علي هذه الصورة الكريمة، كان يثير في أنفس الحاقدين أسفا يأكل القلوب حرقه وندماً، علي أنهم ألزموني البقاء في البيت لا سلطان علي لأحد إلا للوعد الذي أعطيته عبد الناصر بأنني لن أغادر المنزل إلا بقرار يوقعه رئيس الجمهورية نفسه».

«وقد وفيت بالعهد الذي قطعته علي نفسي ، فلم أجاوز عتبة الدار إلا مرتين إحداهما، أجبته بها دعوة أخي الدكتور نور الدين طراف إلي مأدبة عشاء في داره، والثانية كانت إجابة لدعوة وجهها إلي المهندس سيد مرعي إلي عزبته في الهرم».

«وفيا عدا هذين الأمرين، بقيت ملازماً البيت علي الرغم من حاجتي الشديدة إلي بعض الأخوة الفضلاء من أطباء الأسنان، ولكنهم كانوا يفضلون بزيارتي لعلاج أسناني في البيت، وفي مقدمتهم الأخ الزميل الدكتور أيوب عامر، والسيدة الفاضلة قرينته، والأخ الفاضل الدكتور عبد المنعم الرفاعي».

(٣٥)

وننتقل إلي حديث الشيخ الباقوري عن لقائه بعبد الناصر بعد خمس سنوات من هذه القطيعة فنلمح في هذا الحديث ما يشير إلي اعتزازه بعودة العلاقات مع عبد الناصر أو سعاداته بهذا ، لكننا نحس أكثر بما هو أهم وهو سعاداته لزوال شماتة الشامتين وبخاصة أن منطق ذلك العهد كان كفيلاً بأن يصور عودة العلاقات في صورة أن الرئيس عبد الناصر

قد أحس بما جناه علي الشيخ الباقوري ، أو بظلمه له، ذلك أن الشيخ الباقوري كان الاستثناء الوحيد في علاقات عبد الناصر مع من اختلف معهم ، فلم يحدث أن عادت العلاقات إلي مجاريها وعلي هذا النحو إلا في حالته:

«... ثم لم أزل لأزم داري مدة خمس سنوات وخمسة أشهر وخمسة أيام، حتى إذا كان أول أيام شهر يوليو سنة ١٩٦٤ (هنا ينبغي لنا أن نلاحظ أن الفارق بين هذا التاريخ والتاريخ الذي التقى به مع عبد الناصر لآخر مرة وهو العاشر من فبراير ١٩٥٩ يتمثل في خمس سنوات وأربع شهور وعشرين يوماً ولا تستقيم حسبة الخمسات الثلاثة إلا إذا كان اللقاء الثاني في اليوم الخامس عشر من يوليو ١٩٦٤ ، على نحو ما ورد في رواية أخرى نعرضها في فقرة تالية من هذا الباب ، أو كان اللقاء الأول قبل الموعد الذي ذكره الباقوري لكن حساب السنوات والأيام لها منطق رياضي آخر قد يسعف الشيخ الباقوري بهذه الحسبة) وإذا زوجتي تحضر إلي التليفون، وكان المتحدث محمد أحمد مدير مكتب الرئيس عبد الناصر، وقد بدأ حديثه قائلاً : عقد قران هدي كريمة الرئيس بعد يومين ثلاثة، واحنا عايزين نعرف هل إذا دعاك الرئيس تحضر أو تعتذر».

«فقلت له إن هدي ابنتي، وغير معقول، أن يعتذر إنسان عن حضور عقد قران ابنته، وبعد أن فرغ من المحادثة بدقائق قليلة إذا سيارة الرئاسة تقف بالباب تاركة بطاقة الدعوة».

«ولأول مرة بعد الفترة الزمنية الطويلة، خرجت من بيتي إلي بيت عبد الناصر في منشية البكري، وقد كان الرجل واقفاً إلي جانب زوجته يتلقيان التهاني بعقد القران، فلما أبصرني مقبلاً مع زوجتي نادي : أهلا عم الشيخ أحمد فمددت يدي أضافحه، ولكنه عانقني عناقاً شعرت معه أن الإنسان مهما غفا ضميره، فلا بد يوماً أن يفيق».

على هذا النحو يختار الشيخ الباقوري هذا اللفظ الأنيق المؤثر الذي يشفي غليله: «مهما غفا ضميره فلا بد يوماً أن يفيق» .

(٣٦)

ويتحدث الشيخ الباقوري بسعادة بالغة عن تعيينه مديراً لجامعة الأزهر، وهو

المنصب الذي كان بمثابة نهاية لفترة النفي الإجباري:

«... وفي اليوم السادس عشر من شهر يوليو سنة ١٩٦٤ كان الرئيس في مطار القاهرة مستعداً للسفر في رحلة خارج مصر، وهناك تخلق حوله الصحفيون، وراحوا يسألونه عن الأخبار الداخلية، وفي جملتها الإشاعات حول تعيين الشيخ الباقوري سفيراً لمصر في السعودية، أو مشرفاً على الصحافة، وقد شرعوا أقلامهم وفتحوا دفاترهم ليكتبوا من فم الرئيس ما يقول، ولكنه لم يشأ أن يجيب . فدعا مدير مكتبه، وأمره بأن يحضر القرار الذي كان قد اتخذ منذ ثلاثة أيام، وهو تعيين أحمد حسن الشيخ الباقوري مديراً لجامعة الأزهر، وقد كان يشغل هذا المنصب الدكتور محمد البهي قرقر، ولكنه لم يستطيع أن يباشر مهام منصبه بسبب كثرة الحاقدين عليه، والمعادين له من أساتذة الجامعة ومدرسيها وجميع طلابه».

«وقد طلب الأخ كمال الدين حسين إلي الرئيس عبد الناصر أن يعين الدكتور عبد المحسن سليمان (ربما المقصود هو الدكتور محمد أحمد سليمان) مديراً لجامعة الأزهر، ولكنه رفض هذا الطلب قائلاً: لن يكون مديراً لجامعة الأزهر إلا أحد أبناء الأزهر».



أتوقف هنا لأذكر أن عهد كمال الدين حسين بالمسئولية الوزارية كان قد انتهى في ١٩٦٢ وإن كان قد بقي قريبا من السلطة بصورة أو أخرى حتى ترك السلطة نهائيا في مارس ١٩٦٤ .

(٣٧)

ويتحدث الشيخ الباقوري بفرحة عن عودته للمجد والسلطة مقرنا هذا الحديث بانتقاد الدكتور البهي:

«وفي اليوم التالي لصدور القرار جاءني أخي المهندس الشرباصي فانتهزت فرصة وجوده معي وطلبت منه أن يصحبني إلي الجامع الأزهر، وقد فاته - رحمه الله - ان الأزهرين كانت لهم تقاليد يلتزمونها ويحرصون عليها ويعتزون بها، وكان من هذه التقاليد، أن كل من يلي منصباً جديداً بأمر ملكي أو قرار جمهوري عليه أن يذهب إلي مبني الجامع الأزهر ويصلي في قبلته القديمة صلاة شاكر الله - تعالي - علي جليل نعمائه

وجزيل عطائه».

«فإذا أخذنا السيارة إلى الجامع الأزهر الشريف، كانت الدراسة فيه قد عطلت بقرار من الدكتور البهي قرقر، فاخترت حلقات الدروس ثم أحتفي - تبعاً لذلك - ما كان يمتاز به ذلك المبني المبارك، فالأروقة لم يعد فيها أهلوها كما كانوا من قبل، والصبيان الذين كانوا يحفظون القرآن الكريم كانوا يجيئون إليه وهم يقرأون بأصوات مرتفعة تعينهم علي الحفظ، ولكنهم بهذا القرار منعوا من دخول الجامع، فانصرفوا إلى مكاتب تحفيظ القرآن».

ولسنا نعرف من المذكرات هل أصلح الشيخ الباقوري هذه الأخطاء أو التجاوزات أم أنه أعرض عن إصلاحها .

(٣٨)

ويحرص الشيخ الباقوري علي أن يعترف بفضل صديقه وزميله الدكتور محمود فوزي وزير الخارجية الشهير في عودته إلى المناصب والحياة العامة.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الرواية صدرت عن الشيخ الباقوري بعد أن كان الدكتور فوزي قد توفي بسنوات، ويبدو من حديث الشيخ الباقوري أن الدكتور فوزي كان يفكر في ترشيحه للعمل سفيراً لمصر في السعودية، لكن الأهم من هذا أننا نقرأ فيا يرويه الشيخ الباقوري ما يدل علي أنه رشح أيضاً لرئاسة جريدة «الجمهورية»، وأن هذا الترشيح تسرب إلى أهل الصحافة فجاءوا يسألون عن مدي صوابه:

«وقد كان لأخي الدكتور محمود فوزي جهد مشكور في هذا المجال، إذ كان قد جاءني ذات ليلة، وفي عرض حديث عابر سألني أتحب أن تكون أستاذاً في كلية من كليات جامعة الأزهر الشريف؟».

«وقد أذكر أنني لم أجبه، ثقة مني بأن هذا السؤال يحتاج إلي جواب متأمل بصير».

«فقال: إنك رجل ذو قلم . والثورة تحتاج إلي أقلام تدافع عنها، وتسلك الطريق نفسه الذي كنت تسلكه في كل خطبة جمعة قائماً علي الاعتزاز بمصر، والحرص علي دعم الوحدة الوطنية، وما إلي ذلك من كل ما يدل علي الاتزان واستقامة التفكير».

«وأذكر أنني قلت له : بالأمس جاءني كثير من المشتغلين بالصحافة، وخاصة جريدة الجمهورية، وقد تحدثوا طويلاً، أحاديث ينقد بها بعضهم بعضا ويسفه بعضهم آراء بعض، يرجون بذلك أن يكونوا موضع ثقتي، وهذا المنصب الذي رشحتني الإشاعات له لا يصلحه ولا يصلح له إلا أحد رجال الثورة، وأعتقد أنك توافقني علي ذلك، فصمت الرجل صمتاً طويلاً في تفكير عميق، ثم قال : إن أحب البلاد إلينا وأرفعها منزلة إلي نفسي ونفسك ونفس كل مسلم، هي المملكة العربية السعودية، وأنت في اعتقادي - خير من يصلح للسفارة بين مصر والمملكة العربية السعودية الشقيقة».

(٣٩)

ولما كنا ملتزمين أمام القراء في سلسلة كتبنا التي تتدارس المذكرات بالحرص علي الوحدة الموضوعية فيما يتعلق بالأحداث التاريخية، فإننا نؤثر أن نتوقف الآن عن متابعة هذه المذكرات التي نتناوها في هذا الباب كي نشير إلى بقية الروايات التي أدلي الشيخ الباقوري بها (في غير هذه المذكرات) عن محنته مع الرئيس عبد الناصر، ومن الجدير بالذكر أن أدبياتنا التاريخية قد قدمت بالإضافة إلى هذه الرواية روايتين أخريين:

♦ الرواية الأولى هي التي نشرتها الجمهورية في عدد الجمعة ٥ مايو ١٩٨٣ تحت عنوان «عندما أوقعوا بين عبد الناصر وبينني»، وفيها يقول الشيخ الباقوري :

«... أتذكر بداية الخلاف بيني وبين ابن مصر البار جمال عبد الناصر بموقف بسيط جداً لكنه خدش عمق الصداقة بيننا، فعادة منذ أيام الملكية وحتى الجمهورية تُصلي الجمعة اليتيمة من رمضان بمسجد عمرو بن العاص، وأصبحت سنة. وإذا تركت السنة فلا بد أن يكون هناك دواع قوية لذلك . فوجئت بعد توليتي بأنه تقرر أداء صلاة الجمعة اليتيمة بالأزهر والعيد في الحسين، وهذا القرار - كما علمت - أتخذ بعد أن أشارت بطانة عبد الناصر عليه أن هذا سوف يرضي أهل السنة بصلاة الجمعة اليتيمة بالأزهر، ويرضي أهل الشيعة بصلاة العيد في الحسين».

«وأخذ عبد الناصر بالمشورة وتحولت الصلاة إلى الجامع الأزهر».

وهنا يعقب الشيخ الباقوري تعقيبا مهما :

«والذي يتأمل فيما حدث يري عجباً فمند ذلك الحين ومسجد عمرو بن العاص أهمل إهمالاً شديداً، فأحاطت به برك المياه الراكدة من كل جانب».

«وبرغم ما تقرر كتبت دعوة الصلاة علي جامع عمرو بن العاص، ولكن نشرت جريدة الأهرام يوم الخميس السابق للصلاة حديثاً لأحد أعضاء الثورة ذكر فيه أن الصلاة بالجامع الأزهر غداً . وعندما سئل عن دعوة الصلاة المكتوبة علي جامع عمرو ابن العاص قال: أسأل من كتبها ولكن الصلاة بجامع الأزهر غداً . واعتبرت هذا جرحاً لشخصي» .

«وجاءني بعد ذلك أحد المقربين لعبد الناصر ليقول لي « من الأفضل أن يتولي خطبة العيد أحد علماء الأزهر بدلاً منك . واعتبرت هذا مساساً بكرامتي . وشخصي، ودعوت أحد علماء الأزهر وهو المرحوم الشيخ أحمد الشرباصي لإلقاء الخطبة وأنا أعلم تماماً أن رفقاء السوء بدأوا في التدخل بيني وبين عبد الناصر واستمع لهم عبد الناصر لتبدأ سلسلة مواقف أسوء فهمها ووقفات حائلاً لاستمرار علاقة الصداقة بيننا» .

(٤٠)

وننتقل مع الرواية التي نشرتها جريدة الجمهورية في ١٩٨٣ إلى موقف آخر يري الشيخ الباقوري فيه سبباً لاتساع الهوة بين عبد الناصر وبينه :

«بعد أسبوع واحد من هذه الواقعة حدث موقف آخر أسوء فهمه، وظنه عبد الناصر، أو صورته له من حوله، علي أنه رسالة موجهه مني إليه» .

«كان ذلك في خطبة الجمعة التي تلت العيد مباشرة . وذكرت في الخطبة أن سيدنا عمر بن الخطاب ارتقي المنبر ذات يوم في المدينة ليخطب في الناس وبعد حمد الله والصلاة علي النبي عليه الصلاة والسلام قال:

«أيها الناس كنت زماناً أرعي غنم خالاتي مرتدياً قميصاً فوق ركبتي فإذا أمسى المساء رجعت بالغنم فدفعت إليّ كمية من التمر.. لتصبح طعامي لليوم التالي .. وهأنذا اليوم أمير المؤمنين ليس فوق سلطاني سلطان إلا رب العالمين .. ثم قال أقم الصلاة . ونزل ليصلي بالمسلمين وبعد انتهاء الصلاة أحب أحد صحابته أن يجامله فقال له : ماذا فعلت يا عمر .. حقرت بنفسك . فكان جوابه : رأيت نفسي توشك أن تستذلني وتغريني

بالكبرياء علي الناس فقلت ما سمعته حتى لا أنسي ما كنت فيه . وانتهت خطبتي» .  
«وبعد ثلاثة أيام ذهبت للوزارة . فحضر إلي مكتبي أحد كبار الموظفين بالوزارة  
وسألني : هل سمعت آخر نكتة ؟ قلت : لا ما هي ؟  
«قال : إن الشيخ الباقوري وزير الأوقاف يقول لجمال عبد الناصر أخطب يوماً من  
الأيام في أحد المساجد الكبيرة وقل للمصلين كان والدي ساعي بريد ، ثم أنزل صل  
بالناس حتى تكون لك بذلك قدوة حسنة بعمر بن الخطاب !!  
«ثم أضاف الصديق : إن الناس بعثوا للرئيس بهذه النكتة، والله أعلم.. لم أقصد  
بخطبتي في الأزهر أي شيء مما تم تأويله ووصل إلي عبد الناصر فهذا مستحيل أن يأتي  
مني» .

(٤١)

ويستمر الشيخ الباقوري في روايته هذه فيشير إلي لقاء له مع الرئيس عبد الناصر أدار  
فيه الرئيس شريط التسجيل الذي يستدل منه علي أن الشيخ الباقوري لم يرد غيبة الرئيس:  
«أعقب هذا موقف آخر كان السبب في تقديم استقالتي لعبد الناصر، حيث تفجر  
الموقف بيني وبينه تماماً. كنت في دار صديق من أهل العلم وفيما نحن نتحدث قال أحد  
الجالسين كلاماً لا يليق بمثلي أن يسمعه سواء كنت رجلاً عادياً أو كنت وزيراً للأوقاف  
لأنه كان يسب في جمال عبد الناصر ولأنني رجل يجيد الكلام، ولقبت بأمام الثورة، قلت  
له عيب لا يصح أن تسب رجلاً فاضلاً بمثل ما قلته فهو صديق لي أكثر منه زعيم وانتهت  
الجلسة» .

«وبعداً بأيام زارني بمنزلي المرحوم أحمد حسني ليخبرني أن عبد الناصر سوف  
يستدعيني إلي منزله اليوم ليحدثني بصفة شخصية ونصحني ألا أذهب.. فاستبدت بي القلق  
بهذه النصيحة الغربية، والكل يعلم مدي الصداقة التي تربطني بالرجل» .  
«ولم تمض ساعة زمن إلا واتصل بي محمد أحمد كاتم سر عبد الناصر وأبلغني بمقابلة  
الرئيس في منزله الساعة ٨ مساءً من نفس اليوم، وبعد خمس دقائق اتصل بي محمد أحمد  
مرة أخرى ليبلغني أن عبد الناصر يؤكد علي الساعة الثامنة تماماً» .

(٤٢)

ونأتي إلى ما أحب الشيخ الباقوري أن يرويهِ من ذكرياته عن هذا اللقاء العاصف :  
 «ذهبت في الموعد وجلست في صالون صغير ولن أنسي أبداً نعمة حديث عبد الناصر  
 لي في هذا اليوم والتي لم أسمعها منه في يوم من الأيام، جلسنا وأعطاني سيجارة وأشعلها  
 لي كالمعتاد ..

«ثم قال لي: «إنني من هذه الليلة أفف موقفاً صعباً علي نفسي جداً.. ثم مد يده ليدير  
 جهاز تسجيل لأسمع ما حدث بمنزل الصديق والذي سب فيه عبد الناصر . ثم أخذ عليّ  
 كيف أجلس في مثل هذا المجلس .. فقلت له : أعطني ورقة لأكتب استقالتي فرفض لأن  
 ذلك سيحدث بلبلة فقلت له : لي عندك رجاء واحد أن تتحقق بنفسك من كل ما نقل أو  
 قيل عني لديك وأنا موقع معك منذ ١٥ يوماً قانون محاكمة الوزراء فإذا وجدتني مخطئاً  
 فحاكمني في كل ما نسب إلي وإذا وجدتني مظلوماً فرد لي حقي عندك، فقال إنهم يريدون  
 محاكمتك . لأنك تساعد أسر الإخوان المسلمين بالمساعدات المادية من مال الوزارة» .

«ولم أكن أعرف بالضبط من هم الذين يريدون محاكمتي .. هل أعضاء مجلس الثورة،  
 أم بطانة عبد الناصر، فقلت له : هل تريد مني شيئاً ؟ فقال نعم : أريدك أن تبقي بمنزلك  
 بعض الوقت فقلت : وهل تسمح لي بمقابلتك بين حين وآخر ؟ قال: ما فيش مانع» .

«وفعلاً في مساء ١٠ فبراير عام ١٩٥٩ لزمتم منزلي حتى ١٤ يوليو عام ١٩٦٤ لم أخط  
 خارج باب المنزل طوال هذه المدة وفاءً لأمر عبد الناصر لم اتصل بأي مخلوق خلال هذه  
 الفترة، سوي دكتور رفاعي (لا ندري مَنْ هو المقصود، وإن كان قد أشار في كتاب  
 مذكراته إلى اسم الدكتور عبد المنعم الرفاعي) طبيب الأسنان حين تعرضت لنزيف حاد  
 علي أثر محاولتي خلع أحد أسناني التي كانت تؤلمني بخيط دوبارة وفعلاً خلعت، ولكن  
 أصبت بنزيف وجاءني الرجل ليعالجني ومضي إلي حاله في خلال ساعة فقط» .

«لكن طوال هذه الفترة لزمتم مكتبي أقرأ وأجلس بحديقة منزلي لا أتصل بأحد ولا  
 أحد يتصل بي، إلي أن أصدر عبد الناصر في ١٤ يوليو ١٩٦٤ قراراً بتعييني مديراً لجامعة  
 الأزهر بصلاحيات وزير الأوقاف فكان هذا القرار رد اعتبار لي مرة أخرى» .

(٤٣)

أما الرواية الأخرى فهي تلك التي وردت في كتاب الأستاذة نعم الباز «الشيخ الباقوري ثائر تحت العمامة». وهي شبيهة بالروايتين في جوهرها ومظهرها .

(٤٤)

وننتقل بعد هذا إلى بعض أحاديث الشيخ الباقوري عن سياسة الثورة وسياسة الرئيس عبد الناصر علي وجه التحديد، ونحن نجد الشيخ الباقوري حريصاً على أن يقرر بوضوح أن الرئيس عبد الناصر كان شديد المحبة لجاه الحكم والسلطان وأن اعتزازه بهذا كان يفوق اعتزازه بوطنه ومواطنيه، وعبارات الشيخ الباقوري في هذا المعنى صريحة واضحة وإن تكن مهذبة أيضاً وقرأ له حيث يقول :

«... ومهما يكن عبد الناصر معتزاً بمصر حريصاً على إسعاد مواطنيه، فإنه كان أشد اعتزازاً بجاه الحكم، وأبين حرصاً على استبقاء السلطان. وقد كان هذا الحرص داعية له إلى تقريب كل من يبذل له نصيحة تستبقي له الزعامة في الجمهورية العربية المتحدة، أو تروي ظمأه إلى ضم أقطار أخرى، مهما تكن هذه النصائح أو المشورات منطوية على شر مستطير لا يتكشف إلا لأقل القليل من الناس».

«ولقد أذكر أن من شر ما منيت به الجمهورية العربية المتحدة، ذلكم النشيد المشؤم الذي لا أشك في أنه وضع لغرض أليم، يتحري إغضاب الملوك والرؤساء والشيوخ والأمراء، فإذا أعداء عبد الناصر هم الشعوب وأمراؤها. وليس يعجزك أن تسلم بهذا المعنى، إذا قرأت هذا النشيد الذي راح يردده الغوغاء بتحريض من الأعداء، وهو قولهم:

من المحيط الهادر

إلى الخليج الثائر

لسيك عبد الناصر

(٤٥)

وفي هذا الإطار يتناول الشيخ الباقوري في هذه الذكريات تجربة الوحدة مع سوريا من خلال زاوية ضيقة جداً تتمثل في زيارة قام بها لسوريا وهو حريص على أن يشير إلى علاقته بالإخوان المسلمين في سوريا وأن يرجع إلى هذه العلاقة بعض متاعبه هو نفسه مع

نظام الرئيس عبد الناصر:

«... قضيت شهر رمضان في تلك البلاد الشقيقة سوريا ملتزماً، ما كان قد أوصاني به الرئيس عبد الناصر من عقد الندوات، وإقامة المآدب. وقد أحاط بي إخوان سوريا، فلا نكاد نفرق في ليل أو نهار».

« ويبدو أن المرجفين من ناشري الشائعات قد رفعوا هذه الصورة إلى الرئيس عبد الناصر، يشيرون بها إلي أن علاقتي بالإخوان لا تزال قوية في كل مكان أرحل إليه. والجاسوس لا يعنيه شيء بقدر ما يعنيه أن يفسد العلاقات بين الناس».

« ولست أستبعد أنهم كتبوا تقاريرهم يستوحون فيها الهوى، لأنهم لا يقصدون شيئاً أنفع لهم، ولا أعز عليهم من أن يثيروا القلاقل، ويوقظوا الفتن. ولعلمهم رأوا أن العلاقات الطيبة بين عبد الناصر وبينني، قد تحرمهم خيراً يرجونه، أو توقعهم في شر يتجنبونه، ولذلك عملوا جاهدين علي أن يتأولوا كل كلمة أقولها، وكل تصرف أمضيه في وزارة الأوقاف، فلا يرون باباً يفضي بهم إلى شب نار الفتنة إلا فتحوه، ولا طريقاً إلى إيغار الصدور إلا سلكوه».

(٤٦)

ويروي الشيخ الباقوري أنه لم يكن قادراً علي أن ليقبل بغلو السوريين في إبداء مشاعرهم الطيبة نحو الرئيس عبد الناصر أو أن يسكت عما في هذا التعبير الحماسي من خطأ في حق الدين والمعتقدات الإسلامية وهو يصف مثل هذا الغلو بالحمق، مؤكداً أنه تصدي لهذا الغلو في وقته بالفعل:

« وليس يفوتني أن أقرر هنا أن أهل سوريا كانوا يرون التعبيرات الموعلة في الغلو، أقدر علي تجلية مشاعرهم في الرضا والغضب، والمدح والهجاء».

«وآية ذلك كلمة قالها عين من أعيانهم في بعض مجالسهم، وقد كنا نزلنا في ضيافته ونحن نزرع الأرض السورية ونزور المدائن والقرى في تلك البلاد. فقد قال ذلك السيد في صباح يوم من تلكم الأيام: «إن جمال عبد الناصر قد جمع كلمة العرب، التي لم يستطع أن يجمعها النبي العربي محمد»، وتلك كلمة لا يقولها إلا حاقد موتور، أو جاسوس غبي مأجور. ولم يكن لي بد من كلمة تدافع الكلمة الحمقاء التي آلت الجالسين أشد إيلام،

فقلت: إن جمال عبد الناصر لا يقاس بمحمد ولا بأحد من أصحاب محمد، وإنه ليشرفه أعظم تشريف أن يكون خادماً في بيت محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم، وأما أنت يا صاحب الكلمة، فاستغفر الله وتب إليه، ثم حاول أن تلتمس - بمعونة العلماء - هل بقي لك مكان بين المسلمين».

(٤٧)

ونمضي مع هذه الذكريات إلي بعض المواضع التي انتقد فيها الشيخ الباقوري أسلوب نظام الرئيس عبد الناصر وأدائه في الحكم.

ويبدو لي أن أكثر المواضع التي اضطر الشيخ الباقوري فيها إلي أن يهاجم سياسة عبد الناصر الداخلية هو حديثه عن إلغاء القضاء الشرعي وإلغاء المحاكم الشرعية، وقد قص الشيخ الباقوري القصة بطريقة مَنْ يتبرأ من هذه الخطوة تماماً، حتى إنه كان حريصاً كل الحرص علي أن يروي أنه لم يكن يعلم من أمرها شيئاً كما أنه كان حريصاً علي أمرين آخرين:

- الأمر الأول أن يزيد من تورط كل من شيخ الأزهر والمفتي فيما تورط فيه بالفعل علي حد روايته من تأييد الدولة في استصدار هذا القانون.
- والأمر الثاني أن يروي لنا أنه أنهى إلي عبد الناصر نفسه تحفظه علي هذا التصرف، وأن عبد الناصر نفسه استند في رده عليه إلي موافقة شيخ الأزهر والمفتي، وكأن الشيخ الباقوري يلومهما للمرة الثانية علي هذا الموقف السلبي في جوهره أو الإيجابي في موافقة الحاكم علي ما يريد من شر بالإسلام.

وعلي كل حال فلنقرأ ما يروي به الباقوري عن هذا القرار السيئ بالتفصيل :

«... وقد فوجئت وأنا في عمان بعد أيام من انعقاد جلسات المؤتمر بقرار حكومة مصر تلغي به المحاكم الشرعية، وقد أثار عجبني ودهشتي أنني رأيت في بعض الصحف المصرية صورة الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر الشيخ عبد الرحمن تاج، ومعه الشيخ حسن مأمون مفتي الجمهورية (ربما نقطع التواصل لنشير إلي أنه هو الآخر أصبح شيخاً للأزهر) يوقعان في سجل الزيارات في مجلس الوزراء بمناسبة إلغاء المحاكم الشرعية، كما قالت الصحف المصرية!».

«وقد حاولت أن أستنكر قرار إلغاء المحاكم الشرعية إذ رجعت بي الذاكرة إلي ما كان قد ذكره لي عبد الناصر من أنه يفكر في أن يستبدل بمجلس البرلمان المجلس الوطني الكبير، فحاولت أن أبعث باستنكاري لهذا القرار، ولكن السيد محمد فؤاد جلال (ربما تقطع التواصل لنشير إلي أنه كان وزيرا في بداية عهد الثورة، ثم تولي مواقع مهمة في تنظيمات الثورة السياسية والبرلمانية) ناقشني في ذلك طويلا ذاكرا أن هذا الاستنكار لا يفيد شيئا مع تأييد شيخ الأزهر والمفتي لهذا القرار».

«قد كان مما يدعو إلي أشد الأسف أن الضيق بالمحاكم الشرعية كان استجابة لدعوة بعض المواطنين الذين كانوا يعتزون بالقومية المصرية حتى لقد أفلحوا في أن يطلقوا علي المحاكم الأهلية كلمة «المحاكم الوطنية» وكأنهم بذلك يريدون أن يوحوا إلي الشعب بذلك التعبير أن القضاء الشرعي وافد علي مصر، وغريب عنها».

«وهو الأمر الذي دعا الأستاذ الشيخ محمود شلتوت، والدكتور عبد الرازق السنهوري إلي إعمال الفكر مع كبار الأزهريين لإنشاء معهد للفقهاء الإسلاميين يتناول التشريعات التي تسائر روح العصر، ولا تناقض أحكام الشريعة».

(٤٨)

ولا يجد الشيخ الباقوري حرجا في نسف المزاعم التي تضيفي بعض الوجاهة علي قرار إلغاء المحاكم الشرعية فيقول :

«وقد أيد قرار إلغاء المحاكم الشرعية كثير من المصريين، وغير المصريين من الزعماء، وسواد الشعوب، وكانت حججهم تقوم علي أن فيها فسادا يسوغ هذا الإلغاء، ولو أن الذين ألغوا المحاكم الشرعية بسبب الفساد، ألغوا كل فاسد في حياتنا الاجتماعية، لكان إلغاء المحاكم أمرا سائغا مقبولا، ولكنهم اختصوا بإلغاء المحاكم الشرعية، وتركوا ما عداها مما يسئ إلي الشعب، ويعرض مستقبله لأشد الأخطار».

ثم يصل الشيخ الباقوري إلي إبداء رأيه الذي لا يزال متمسكا به من أن هذه الخطوة كانت خاطئة تماما:

«وبتدبر هذا الأمر - علي ما ينبغي له - لا يجد المُنصف للحقيقة مناصباً من القول بأن قرار الإلغاء كانت تقوده الحماسة أكثر مما يقوده النظر البصير بعواقب الأمور فجاء قراراً انشرح له العدو، وضاق به الصديق».

(٤٩)

ويعاود الشيخ الباقوري الحديث عن انتقاده لخطوة إلغاء المحاكم الشرعية، فنعجب أن يكون هذا العالم الجليل، والسياسي الخطير بمنأى تام عن إدراك ما كان يدبر من أجل إلغاء هذه المحاكم!! ذلك أننا نعرف (أو نتوقع) أن الإلغاء لم يتم في يوم وليلة، وأن التدبير والتبني من أجله كان يستتبع كثيراً من الخطوات التي لا بد أن صدها قد وصل إلي علم الشيخ الباقوري.

ومع هذا فإني لا أستبعد أن يكون الشيخ الباقوري وغيره من المشايخ قد فوجئوا، ذلك أن علماءنا لا يهتمون في العادة بالإحاطة بالسياسة الدولية من حيث نماذجها وبروتوكولاتها، وهو ما أنبه كثيراً إلى أهميته وخطورته في جميع الميادين، وقد كان بوسع هؤلاء أن يتوقعوا هذه الخطوة من سلوك ٢٣ يوليو المقلد لآنتاتورك في كل خطواته!!

لكننا نعجب أكثر من هذا من أن يقدم الشيخ الباقوري بنفسه صياغة جيدة لمبررات الرئيس عبد الناصر في حديثه معه عن أسباب الإلغاء، ومن دون أن تشير المذكرات من قريب أو بعيد إلى نزعة الثورة (الشمولية) في التخلص من كل قناة تنظيمية أصيلة أو أصلية لها وإنشاء قناة أخرى غير أصلية أو غير وطنية موازية، وتوحيد كل شيء (على نمط لا إسلامي ولا وطني) تمهيداً لما تصورته ضرورياً للقبض التام على مقدرات الأمور:

«... وكان أول ما قمت به أن أقابل الرئيس لأخبره عن الرحلة وما وجدت فيها مما يستلقت الأنظار، كما كان شأني دائماً كلما قدمت من رحلة أرحلها ممثلاً لحكومة الثورة.

«وقد كان من العجيب أنني، وأنا أتحدث إلي عبد الناصر قدم إلي بعض الصحف التي جاءت إليه من لبنان ومن بينها صحيفة نشرت صورتي مع السفير الأمريكي في السنغال، وهو يشعل لي سيجارة، وكان ذلك في رأيه شيئاً غريباً غير معهود بدليل أنه قال لي: إن المعروف عند أولئك الناس أنهم يرون أنفسهم في منزلة أرقى من منزلة الشعوب التي

يتعاملون معها. فمن الغريب اللافت للنظر أن يشعل لك السيارة سفير أمريكا في تلك البلاد علي مرأى ومسمع من الناس. ولكن عمامتك هي صاحبة الفضل في هذا الموقف». «فقلت له: هذا حق، ومن أجل ذلك عتبت عليك أشد العتب حين ألغيت المحاكم الشرعية، وأنا في مؤتمر الخريجين في المملكة الهاشمية الشقيقة ففتحت للناس بابا للإشاعات التي كانت تزعم أنك تعاند الإسلام وتربص به الدوائر، علي نحو ما فعل أتاتورك في تركيا».

«فقال: لقد وافق علي هذه الخطوة شيخان من شيوخ الإسلام: الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر، والشيخ حسن مأمون مفتي الجمهورية، وقد نشرت الصحف صورتيهما يوقعان علي دفتر الزيارات في مجلس الوزراء، فليس في وسع أحد أن يزعم أن في هذه الخطوة خروجاً علي الإسلام أو تربصاً به إلا إذا كان الشيخان المذكوران يتربصان بالإسلام والمسلمين، وذلك أمر لا يقول به عاقل ولا يقبله إلا من أعماه الهوى وأضله عن سواء السبيل».

(٥٠)

وتستمر هذه المناقشة غير المجدية مع عبد الناصر وإذا الباقوري فيها ينزع المسؤولية من عبد الناصر ليضعها علي عماتي زميله اللدودين! وقد كان كلاهما أكبر منه في السن فقد ولد الشيخ عبد الرحمن تاج عام ١٨٩٦ وولد الشيخ حسن مأمون عام ١٨٩٤ أما الباقوري فقد ولد عام ١٩٠٧.

«ثم سألني بعد ذلك عن رأيي الشخصي في هذا التصرف، فقلت له: إن الناس في بلادنا - كما لا يخفي عليك - تضيق صدورهم بالحاكم ضيقاً يحملهم في أكثر الأحيان علي أن يشيعوا من حوله إشاعات تبغضه إلي الناس، فإذا وجدوا لشائعاتهم تصرفاً تستند إليه، فذلك معناه أنك تعين الناس علي نفسك، والحكمة تقتضي أن ينأي الإنسان بنفسه عن سيئات الظنون.

«وقد رأيت مع بعض زملائي في مؤتمر الخريجين أن محاولة إصلاح الفاسد أيسر سبيلاً، وأخف عبئاً من الإتيان عليه وهدمه من أساسه، علي أن لدينا من العلماء الفضلاء، والقضاة الشرفاء من لا يخفي أمرهم عليك».

« ولعلك لا تزال تذكر حكم المحكمة الشرعية بتأييد موقفى كوزير للأوقاف، وقد أصدر هذا الحكم الشيخ محمود الأزرق رئيس المحكمة الشرعية ».

هكذا كان انتقاد الباقوري قد مضى بلا تأثير .

(٥١)

ومن أهم المواقف التي يظهر فيها الشيخ الباقوري عدم رضاه عن أسلوب عبد الناصر في الحكم علي الأمور واختيار القيادات ما كان من رأيه في أسلوب اختيار عبد الناصر للمسؤولين عن هيئة التحرير .

وهو يروي أن عبد الناصر نفسه كان يفكر في الاستفادة من الأستاذ سيد قطب في هيئة التحرير لولا أنه بعد تفكير خشي أن يحول الأستاذ سيد قطب الهيئة إلي شعبة من شعب الإخوان (!!!)، ولهذا أثر أن يختار بدلا منه وحيد جودة رمضان .

وترينا هذه القصة علي نحو ما يرويها الشيخ الباقوري وأظنها قريبة من الحقيقة، قدرة عبد الناصر علي إعادة التفكير في الأمور، وبخاصة إذا ما تعلق بزعامته وهيمته علي أدوات الحكم، وما تقتضيه إعادة التفكير من مناورات وتبريرات وترتيبات:

«... وما دام الحديث عن هيئة التحرير، فإنني أذكر أن الرئيس عبد الناصر دعاني ذات يوم إلي مقابلته في مقر مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، فلما التقينا أمر بغداء طيب، ثم طلب إلي أن أشرح له من أهل الثقة من يصلح للإشراف علي هيئة التحرير، ولم أتردد في أن أذكر له اسم أنور السادات، بحكم أنه كان زميلي في سجن الأجانب بالقاهرة، وفي معتقل ما قوسه في صعيد مصر، ثم بحكم أنه رجل له ماض طويل في العمل الوطني، وله صلوات كثيرة بالهيئات الشعبية، وخاصة هيئة الإخوان المسلمين التي كانت له بها صلوات كثيرة وثيقة منذ سنة ١٩٣٦ وكان يعرف كل البارزين فيها، ثم هو بعد أمين المؤتمر الإسلامي العام».

«وفي اليوم التالي نشرت الصحف هذا النبأ في أبرز صفحاتها، فدعاني عبد الناصر إلي اللقاء به مرة أخرى في مجلس القيادة أيضا، ثم أخبرني أن الأستاذ سيد قطب يريد أن يكون سكرتيرا لهيئة التحرير، وأن الأستاذ الهضيبي يزيه لهذا المنصب».

« وقد سألني رأيي فأجبتته بأن الأستاذ سيد قطب كفاء لذلك بما له من ثقافة عريضة، ثم بما له من أسلوب أدبي معروف، ولم يلبث عبد الناصر أن نظرت لي، وقال: إن أحشي ما أخشاه أن يستغل الأستاذ قطب - بالاتفاق مع الهضيبي - منصبه في هيئة التحرير ليجعلها شعبة من شعب الإخوان المسلمين، ولهذا قررت أن يكون سكرتير الهيئة وحيد جوده رمضان الذي هو معروف عندي بوطنيته، وبعده عن الحزبية والأحزاب».

«ولما كانت معرفتي بالسيد وحيد رمضان معرفة سطحية، لم أشأ أن أتعرض له بنفي ولا إثبات، فقلت له أنت أعلم بما فيه خير البلد وأبصر بالرجل الذي ترشحه، فليكن ما يشاء الله أن يكون».

(٥٢)

ويورد الشيخ الباقوري في مذكراته تفصيلات مهمة عن بعض الوقائع العارضة التي تدل علي احتدام أجواء التوتر التي اكتنفت بعض الفترات الحرجة التي عاشها الشيخ الباقوري مع الثورة في أول عهد رجالها بالحكم ومسئوليته.

ومن هذه المواقف ما يرويهِ الشيخ الباقوري عن إحالة السفير إسماعيل كامل سفيرنا في الهند إلي التقاعد بسبب خطأه العابر في تقديم صلاح سالم عضو مجلس قيادة الثورة حين ذكر أنه صالح سليم (!!):

«... وفي هذه المدينة العريقة التي نزلنا ضيوفا فيها لعدة أيام، وكان يزورني كثيرا المرحوم إسماعيل كامل سفير مصر لدي حكومة الهند يومئذ. وقد كان الرجل قريبا إلي قلوب عارفيه، وفي طليعتهم الزعيم نهرو، إذ كان الرجل طيب القلب تدركه أحيانا غفلة الطيبين من عباد الله، وقد وقعت به طبيته هذه علي خطأ غير مقصود أحيل بسببه إلي التقاعد، وذلك أنه كان قد قدمنا بوصفه سفيراً لمصر في الهند إلي بعض الكبار من الهنود، ولكنه حين قدم الصاغ صلاح سالم، قدمه باسم صالح سليم لاعب الكرة المشهور، فغضب صلاح سالم علي السفير الطيب الذي لم يقصد إلي تحوير اسمه، ولكنها كانت عثرة لسان يقع في مثلها كثير من الناس».

«وقد كان من المؤسف أن مجال الرجل إلي التقاعد بسبب هذه العثرة في اليوم الذي واقعها فيها».

«وقد أسف جميع المصريين في الهند، وكثير من الهنود لإحالة الرجل إلي التقاعد بسبب عشرة لسان تافهة لا يترتب عليها أي ضرر، ولا يقترن بها أي سوء نية، ولهذا أمر الرئيس عبد الناصر أن يبقى الرجل في الهند تقديراً لمنزلته في أنفـس عارفـيه من المصريين، وغير المصريين».

(٥٣)

ويحرص الشيخ الباقوري في مذكراته علي أن يسجل رأيه ( المشوب بالتباس خفي ) عن طبيعة حادث المنشية الذي تعرض فيه عبد الناصر للاغتيال في ١٩٥٤، وقد كان مقعد الشيخ الباقوري من المقاعد القريبة إلي عبد الناصر في ذلك اليوم، وكعادة الذين يكتبون مذكراتهم والذين يركزون علي ذواتهم والذين لا يشهدون إلا بما اتصل بهم واتصلوا به فإن الشيخ الباقوري يورد ما يتعلق به هو شخصياً في هذا الحادث مغلباً لما شهده بنفسه علي كل الشائعات التي أعقبت الحادث، والتي لا تزال تثور حول طبيعته، وهل هو مسرحية متقنة أم محاولة اغتيال حقيقية فيقول :

«... ولست في حاجة إلي بيان أن حادث إطلاق الرصاص، مهد سبيلاً إلي تشديد الخناق علي الإخوان المسلمين ومضاعفة العقوبة لهم».

«ومهما كانت زعامة عبد الناصر قد ضعفت في أنفـس الشعب، وفي كل من لمصر به صلة، فإن الزعم بأن هذه الحادثة مدبرة، لا يقول به إلا أحد رجلين: أن يكون هو نفسه شريكاً في تدبير الاعتداء أو أن يكون من الذين يحرصون علي أن يقدفوا بالغيب من مكان بعيد».

(٥٤)

وعلي الرغم مما يبدو من أن عبارات هذا الحكم تبدو قاطعة في التأكيد علي أن الحادث كان حقيقة ولم يكن مؤامرة ومن ثم يصح اتهام الإخوان بتدبير محاولة الاغتيال فإن الشيخ الباقوري نفسه يردف حديثه بما يقوي الشكوك ويثيرها حول طبيعة الحادث وإن كان يمزج بين محاولة نفي التشكيك والانتصار لقدراته في الارتجال:

« وإلا فإن مما جرت به الشائعات في كل مكان، أن الدليل علي تدبير الحادث، خطبة ارتجلها وزير الأوقاف - الذي هو أنا - في حفلة المحامين في فندق سيسيل في نفس الليلة

التي وقع فيها الحادث، وقد قال كلاما لا يصدر عن ارتجال، ولكنه يصدر عن إعداد وتنقيح، وراع هؤلاء السادة أن تلك الخطبة انتظمت بيتين من الشعر أشاروا كثيرا إليهما مع أن هذين البيتين لا يجهلها أحد من طلاب التخصص وهما:

تمناني ليلقاني أبي      وددت وأينما مني ودادي  
أريد حياته ويريد قتلي      غدورك من خليلك من مرادي

(٥٥)

مع هذا فان الشيخ الباقوري بسبب ما كان من ارتباطاته السياسية بالولاء لعصر الثورة، وهي الارتباطات التي ظلت قائمة حتى كتابته لمذكراته، لم يكن بوسعها إلا أن يدين بعض الإخوان المسلمين وأن يحملهم المسؤولية عن هذا الحادث، متخذاً سبيلاً رقيقاً إلى هذه الإدانة التي يحطيم بها دون أن يترك لمن يدينهم سبيلاً للخلاص منها، وإن كان ينسف القاعدة بشرح لها على عادة العلماء النظريين وانظر إليه يقول:

«... والذي يعرفه الناس عن الإخوان المسلمين، أنهم لا يدعون فاتكا بهم، أو ناصبا نفسه لمعاداتهم، حتى يأخذوا بثأرهم منه، وعلي هذه الطريقة ساروا، فأطلقوا عليه الرصاص في ميدان المنشية وهو يخطف الحشد الحاشد في الميدان». «وقد يكون هذا الجاني من الذين تخرجوا من مدرسة الإخوان المسلمين، وقد يكون مغررا به رجاء ثواب أو خوف عقاب».

(٥٦)

لكن الشيخ الباقوري مع كل هذا يركز في النهاية على تقرير حقيقة مهمة ومعروفة وهي أن حادث المنشية كان نكبة علي الإخوان:

«ومهما يكن الأمر، فإن هذه الطلقات مهدت السبيل إلى مزيد من تعذيب الإخوان تعذيباً لا يصبر عليه إلا الصابرون. وأيا ما كان الأمر، فإنني أعتقد - عن يقين - أن كثيراً مما أصيب به الإخوان من تعذيب وتنكيل، إنما كان من أجل تجاهلهم أدب رسول الله في الحديث الشريف: «لا تتمنوا لقاء العدو، فإذا لقيتموه، فاثبتوا».

.....

ولسنا ندري هل يريد الشيخ الباقوري أن يقول إن الإخوان تجاهلوا أدب الرسول في النصف الأول من الحديث، أم في النصف الثاني، أم في كليهما معا؟

(٥٧)

ونأتي إلي حديث الشيخ الباقوري عن مكانته هو نفسه في حركة الإخوان المسلمين وفي تنظيماتهم الداخلية، ونحن نري أنه يجاهر في مذكراته (ربما بعد فوات الأوان) بأن صالح عشاوي كان أحق زعماء الإخوان المسلمين بقيادة الدعوة بعد وفاة مؤسسها ومرشدها العام حسن البنا.

ومع أن الشيخ الباقوري نفسه كان مرشحاً لهذه المكانة فإنه في مذكراته استطاع أن يتجاوز البعد الشخصي في هذه القضية تماماً، وانحاز إلي جانب صالح عشاوي (وربما جاء هذا بعد فوات الأوان كما يقال).

ويعصور الشيخ الباقوري الأمور كما لو أنه هو نفسه لم يكن إلا مرشداً مؤقتاً وسلم الأمانة إلي صالح عشاوي الذي كان وكيلاً للجماعة قبل الاعتقالات.

ويبدو الشيخ الباقوري وهو يروي هذه الآراء علي هذا النحو حريصاً علي أن يتجاوز معاناته الشخصية في تلك الأيام حين لم يحظ بتزكية قوية لهذا المنصب أو ربما أنه لم يستطع أن يحصل علي التزكية، أو لم يرغب في الحصول عليها.

وسنجد أن دفاع الشيخ الباقوري عن مسلكه في هذه الفترة ضعيف جداً لأن مسلكه نفسه في إدارة هذه الأزمة كان بعيداً عن القوة المتوقعة منه بشخصيته وثقافته، حتى ولو جاء هذا البعد نتيجة لحب التقوى، أو المضي في هذا السبيل، أو حتى لو كان هذا الحكم صادراً عن مثالية.

(٥٨)

ونحن نقرأ للباقوري ما يرويه فنراه يقدم أدلة تعتمد علي الرواية عن الآخرين لا علي الرواية عن نفسه، كما أن الرواية نفسها لا تأتي في مصلحة الراوي علي نحو ما هو معهود في مثل هذه الروايات .

ولو أننا افترضنا سيناريو مختلفاً عما حدث بالفعل، فافترضنا أن الشيخ الباقوري تمسك بنيابته المؤقتة عن حسن البنا (حتى بعد عودة صالح عشاوي)، ثم تمسك به

الإخوان مرشدا عاما وخليفة لحسن البنا وسألنا أنفسنا: هل كانت خلافة الشيخ الباقوري لحسن البنا ضمنا لاستمرار دعوة الإخوان علي المنهج الذي كان المسلمون يتمنون لها أن تمضي فيه؟

أغلب الظن أن هذا لم يكن يضمن لحركة الإخوان مستقبلا أفضل مما صارت إليه لسبب بسيط هو أن ما واجهته الجماعة لم يكن من داخلها بقدر ما كان من خارجها. صحيح أن ما كان من الخارج كان يعتمد علي أخطاء نسبت إلى من في الداخل، ولكن «الخارج» لم يكن ليبتظر في محاربتة للإخوان أن يخطئ أهلها، وإنما كان يمضي في سبيل التخطئة حتى لو لم يجد سبيلا إلى ذلك.

ومما يعجب له القارئ أن الشيخ الباقوري يتجاهل هذه الجزئية تماما حتى يبدو وكأنها مجهلها، وهو يتحدث عن المناقشات التي أدت إلى اختيار خليفة للإمام حسن البنا فلا يخرج عن إطار ما شهده من خلافات شخصية في تزكية هذا أو ذاك، وكأن القول النهائي كان لهؤلاء فحسب!!:

ومن المهم أن نلخص للقارئ بعيدا عن مقتضيات البلاغة القديمة والأساليب الباقورية أن الشيخ الباقوري الذي كان قائما بالمسئولية قرر من تلقاء نفسه أن يسلم المسئولية لصالح عشاوي حين وجد أن صلاح شادي يذكر للناس أنه موصي له من الإمام الشهيد ليكون مرشدا:

«... وقد كان الأخ صالح عشاوي وكيلا للجماعة قبل الاعتقالات، وفي حياة مرشدها بعد أن فصل الإخوان الفاضلان: دكتور إبراهيم حسن والأستاذ أحمد السكري اللذان كانا وكيلين للإخوان من قبل، ولم يكد يمضي زمن طويل علي خروج الإخوان من معتقلاتهم حتى بادر الأخ منير دله إلي دعوة بعض أعضاء الهيئة التأسيسية إلي اجتماع في منزله حضره كثيرون من قادة الدعوة والمسئولين عنها».

«وقد حضرت هذا الاجتماع لمعني يقتضيني الحضور، كما حضر الأخ صالح عشاوي وآخر من رجال الحركة المرموقين، ولم يكن المعني الذي دعاني للحضور سوي تنفيذ وصية الأستاذ المرشد قبل استشهاده رحمه الله».

«وليس من شك في أن الأستاذ صالح عشاوي كان أحق الأخوان بقيادة الدعوة إذ

كان وكيلا للجماعة قبل الاعتقالات، وفي حياة مرشدها مع أنه كان له، إلي جانب ذلك نشاط ليس إلي جحوده سبيل - علي حين أن بعض الأخوان كان يكره أشد كره أن يظل هذا النشاط علي ما كان عليه من قبل، وحجته في ذلك أن الدعوة أحوج ما تكون إلي إثارة المسألة، والدعوة إلي الله تعالي بالحكمة والموعظة الحسنة، فليس يسوغ للجماعة الآن أن تمضي علي الطريق التي كانت تمضي عليها من قبل، وهي الطريق التي أوقعت جماعة الأخوان في حرج شديد، وأحاطتهم بشبهات كثيرة. ثم أفضت بهم إلي فقد الرجل العظيم الذي لا يتكرر مثله في مجالات الإصلاح الذي يتبغيا مصلحة الأمة، ويتقيد بشريعة الإسلام».

«ولهذا بادرت إلي تسليم الأمانة في قيادة الدعوة للأخ صالح عشاوي حتى أن أحد الأخوان الفضلاء لأمني علي هذا التسرع، معتقدا أنني خالفت بذلك قوانين العدل، فأجبت به بأن الذي حملني علي ذلك، علمي بأن الأخ صلاح شادي يذكر للناس أن المرشد قبل استشهاده أوصي له بأن يكون قائدا للحركة أو مرشدا لها».

«ولم يسعني بعد هذه الشائعات أن يظل الإخوان حيارى، وأن يظل أمر القيادة معلقا علي هذا النحو المخرج للصدور، فأحببت أن أضع الأمر في مساره، وأن أتنازل عما كان الإمام الشهيد قد أوصاني به حتى ينظر الأخوان لأنفسهم، ولدعوتهم ما يطمئنون إليه، ويرضون عنه في غير بلبلة ولا انقسام، وهو ما كنت قد أعطيت به عهدا للإمام الشهيد رحمه الله».

(٥٩)

ثم يحرص الشيخ الباقوري علي أن يؤكد وجهة نظره الشخصية في هذا الموضوع بشهادات إخوانه من قادة الإخوان المسلمين، وكأنه يتحسب للهجوم المتوقع علي ما يرويه من أقلام الذين يتناولون الموضوع بالتاريخ أو الرواية:

«... ومما يؤكد هذا المعني، ما يذكره الأخ الأستاذ فهمي أبو غدیر عضو الهيئة فيقول: إنه كان يتردد علي الأخ منير دله، في أثناء فترة الاعتقالات، وقد كانا يتعاونان معي في شؤون الحركة وقضاياها».

«ثم يقول الأستاذ أبو غدیر: إنني قد التقيت هنا في هذه الدار بالأخ صلاح شادي،

فطلب مني أن نتوجه معا إلي المصلي التي كانت ملحقة بمنزل الأخ منير دله، وبعد جلسة صلاة ودعاء واستغفار ذكر لي الأخ صلاح شادي، أن المرشد قبل استشهاده أوصي أن يكون الأستاذ البهي الخولي مرشدا عاما، وصلاح شادي مرشدا خاصا، بمعني أنه مسئول عن النظام الخاص، فرفض الأخ أبو غدیر أن يبايع الأخ صلاح شادي علي ذلك».

«وأخذ الأخ أبو غدیر يذيع هذا الكلام علي الإخوان، فلما سمع الأخ منير بهذا الكلام دعا الأخ صلاح، والأخ فهمي إلي أن يلتقيا عنده في المنزل مرة أخرى، وقال لهما: إن هذا الكلام يحدث بلبله في صفوف الإخوان، ثم اتفق الثلاثة: منير، وصلاح، وأبو غدیر علي أن يحتكموا إلي أول داخل عليهم فكان أول داخل عليهم هو الأخ عبد العزيز كامل».

«وهنا يقول الأخ أبو غدیر: إن هذه هي المرة الأولى التي يقطع فيها الأخ عبد العزيز كامل برأي واضح وبلا تردد، وذلك حيث قال: إن الدعوة ليس لها مرشد عام، ومرشد خاص، ولكن الدعوة لها مرشد واحد نسمع له ونطيع».

«وغير ذي حاجة إلي مزيد بيان، أن الإخوان كانوا يحرصون أشد الحرص علي أن يعود الشكل القانوني للجماعة علي النحو الذي يرضيهم، ويمكنهم من مواصلة جهودهم لدعم الدعوة، وتحقيق أهدافها».

(٦٠)

ونأتي إلي بيت القصيد الذي لم يعطه الشيخ الباقوري حقه المتوقع، وهو تنبيه منير الدلة هؤلاء المجتمعين إلي أهمية أن يكون المرشد الجديد موضع ثقة الجهات المسئولة (!!!) وهي نقطة قد تبدو في غاية الأهمية في علاقة الإخوان بالدولة فيما بعد ذلك في عهدي الليبرالية والثورة علي حد سواء:

«... ولكن الأخ منير دلة قال للمجتمعين في منزله من قادة الإخوان: إن المحاولات التي كانت تبذل عند الجهات المسئولة لم تصل إلي نتيجة حاسمة في شأن الموافقة علي عودة الشكل القانوني للجماعة، وبعد أن ناقش الإخوة المجتمعون هذه القضية، وما يتصل بها أجمعوا علي أن الدعوة في حاجة شديدة إلي مرشد جديد يكون موضعاً لثقة الجهات المسئولة، بحيث تطمئن إلي أن عودة الجماعة تكون بمأمن من الأخطاء التي وقعت من قبل، وأدت إلي حلها واضطهادها».

«وقد عرضت في هذا الاجتماع بعض الأسماء علي الوجه التالي: الأخ محمد عبد الرحمن نصير عضو الهيئة، والأخ الشافعي اللبان صديق الجماعة، ثم الأستاذ حسن الهضيبي، ثم الأستاذ محمد حسن العشماوي».

(٦١)

وننتقل إلي ما يرويه الشيخ الباقوري عن ذكريات الكفاح الوطني فيما قبل الثورة مما يخصه أو يخص زملاءه من الذين قادوا مصر بعد ثورة ١٩٥٢ .

ولعل أهم هذه المواضع هو تلك الفقرات التي يتحدث بها الشيخ الباقوري عن لقاءات الرئيس عبد الناصر بعبد الرحمن السندي المسئول عن النظام الخاص للإخوان المسلمين وما دار في هذا اللقاءات.

ونحن نري الشيخ الباقوري يقرر بمنتهى الوضوح أن عبد الناصر كان قد رفض العمل تحت رياسة عبد الرحمن السندي وإن ظل علي صلة به بعد ذلك، كما يروي أنه زاره في قصر العيني في ١٩٥١ .

كذلك يروي الشيخ الباقوري بكل وضوح قصة أول لقاء بين السندي وعبد الناصر بعد قيام الثورة .

وسنجد أن عبارات الشيخ الباقوري تؤكد علي أن عبد الناصر عاش في النظام الخاص للإخوان وإن لم يكن الشيخ الباقوري ليؤكد أن عبد الناصر كان عضواً في هذا النظام .. وهكذا يمكن لنا، علي أقل تقدير، القول بأن عبارات الشيخ الباقوري في هذا الشأن واضحة النص وإن لم تكن واضحة المعني لكنها علي كل حال تصرح بما لم يصرح به غير الشيخ الباقوري من علاقة عضوية للرئيس عبد الناصر بالنظام الخاص للإخوان المسلمين، وهي العلاقة التي أفادته بكل تأكيد في معاركه التالية مع الإخوان المسلمين حين أصبح في السلطة، وأصبح حريصا علي بقائه فيها.

(٦٢)

ومن الجدير بالذكر أن الشيخ الباقوري ينفرد بالإشارة إلي لقاءات متعددة بين عبد الناصر وعبد الرحمن السندي حين كان السندي نفسه معتقلا في قصر العيني بسبب القضية التي عرفت باسم قضية السيارة الجيب.

كما يذكرنا الشيخ الباقوري بما هو معروف من زيارة قام بها عبد الناصر وزملاؤه إلى قبر الإمام حسن البنا عقب قيام الثورة وطمأنته للإخوان المسلمين بأنه ليس غريبا عنهم: «... وقد عاش الأخ (هكذا ينص الشيخ الباقوري بذكاء علي أن عبد الناصر كان أخا) عبد الناصر في النظام الخاص الأول فخيرهم عن قرب، وعرف أفكار قيادتهم، ووقف علي مدي قدرتهم وثقافتهم، وخاصة المسئول عنهم - الأخ عبد الرحمن السندي - وكان الأخ جمال عبد الناصر يعرف حقيقة الأخ عبد الرحمن السندي ويعرف أسلوبه الذي كان يعمل به في النظام الخاص، وأن هذا الأسلوب كان يقوم علي السيطرة المطلقة مع أنه ليس علي مستوي ثقافي وفكري يؤهله لهذه المسئولية.

« ولذلك رفض عبد الناصر أن يعمل تحت رياسة عبد الرحمن السندي - وإن ظل علي صلة به بعد ذلك - ولكن علي أساس من التعاون بينهم، علي أن يكون الاستقلال لعبد الناصر وجماعته، وأن يكون التعاون في بعض القضايا والمواقف التي يري عبد الناصر التعاون فيها. وما كان هذا ليرضي عبد الرحمن السندي».

« ولهذا كان عبد الناصر يزور السندي في مستشفى قصر العيني وقت أن كان يمضي فيه عقوبة السجن في قضية سيارة الجيب. وكان ذلك في شهر يونية من عام ١٩٥١ وقد مكث عنده في هذه الزيارة وقتا طويلا يقول فيه بعض أعضاء النظام: إن هذه الزيارة كانت فاصلة في التفاهم بينهما ».

«وقد كان أول لقاء تم بينهما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عند قبر الشهيد حسن البنا حين أدي جمال عبد الناصر صلاة الجمعة في مسجد الإمام الشافعي، ثم ذهب لزيارة قبر الإمام البنا، وقال كلمته المشهورة يخاطب الإخوان الذين كانوا في السرادق لا تظنوا أيها الإخوان المسلمون أنني أجنبي عنكم، فإني واحد منكم».

(٦٣)

بل إننا نجد الشيخ الباقوري يعبر بعبارات حاسمة بموافقته الضمنية علي ما يروى من أن الرئيس عبد الناصر كان يعمل في النظامين الخاصين اللذين رأسهما كل من صلاح شادي وعبد الرحمن السندي، ولكن الشيخ الباقوري يعتقد أن عبد الناصر كان يفكر بنفس طريقة حسن البنا في تفضيل صلاح شادي علي السندي.

ومن خلال حديث الشيخ الباقوري عن هذه الجزئية نجده يوجه انتقادات واضحة إلى تصرفات عبد الرحمن السندي غير المسئولة، بل إنه لا يجد حرجا في أن يعدد بعض هذه التصرفات، ويقول:

«... وهنا يقول بعض الإخوان، إن الأخ عبد الناصر كان يعمل في النظامين، النظام الذي يرأسه الأخ السندي، والنظام الذي يرأسه الأخ صلاح شادي. ولم يكن تفكير عبد الناصر بعيدا عن تفكير الإمام البنا رحمه الله، فلو كان (أي البنا) قد امتد به العمر، لكان قد قرب إليه الأخ صلاح شادي، ووكل إليه أمر النظام الخاص».

(٦٤)

ويعدد الشيخ الباقوري أسباب غضب الشيخ حسن البنا علي عبد الرحمن السندي فيقول:

«وسبب ذلك مواقف كثيرة نذكر منها: أن عبد الرحمن السندي اتخذ منفردا برأيه قرارا بمقتل القاضي الخازندار، وكذلك رفض التعاون مع الأخ صلاح شادي عندما حاول الإمام الشهيد توحيد قيادة النظامين بعد مقتل القاضي الخازندار. وسبب ثالث أهم من هذين السببين، وهو قيام الأخ السندي بضرب شركة الإعلانات الشرقية دون الرجوع إلى الأخوين صالح عشاوي، والدكتور حسين كمال الدين، كما جاء ذلك علي لسان الأخ الدكتور حسين كمال الدين في حضور الأخ الدكتور كمال خليفة».

«وربما كانت هناك أسباب أخرى عند الإمام الشهيد يعلمها هو بحسه وفطنته، ولم يفصح عنها لأحد ممن حوله غير الذين من الثقات العدول».

«ولذلك أخذ عنهم مطمئنا إلى كل كلمة يقولونها وفي طليعتهم السادة الإخوان:

صلاح شادي، ومحمود عبد الحليم، وعبد الحفيظ الصيفي، وحسن عشاوي وغيرهم».

«ولو كنت قد علمت هذا عن طريق الاتصال بهذه الأحداث، لما وجدت أدني حرج في أن أذكر ما ذكرت، وأنا أسنده إلى نفسي ومعلوماتي الخاصة لأن التاريخ أمانة يسأل الله عنها عباده المؤمنين يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم».

(٦٥)

يميل الشيخ الباقوري في مذكراته إلى ترجيح الرواية التي سبقه إليها الأستاذ خالد

محمد خالد، وهي الرواية القائلة بأن واحداً من الإخوان المسلمين هو الذي دبر اغتيال رئيس الوزراء أحمد ماهر، مع أن الشائع في معظم الأدبيات التاريخية أن هذا الذي قتله هو واحد من شباب الحزب الوطني، وهو ما لا تزال أدبياتنا التاريخية متمسكة به رغم إشارات صريحة ومؤثقة ذكرها الشيخ الباقوري ومن قبله الأستاذ خالد محمد خالد، ويقص علينا الشيخ الباقوري في مذكراته كذلك تفاصيل إلقاء القبض عليه هو نفسه في أعقاب هذا الحادث بسبب وجود اسمه في أحد الكشوف.

ومع أن الشيخ الباقوري لم يؤخذ عليه شيء في نهاية التحقيقات فإننا نجد يقص علينا بنفسه أن محمود العيسوي كان من أشد المتحمسين للانتقام لإسقاط الشيخ حسن البنا في الانتخابات البرلمانية في دائرة الإسماعيلية..

ولاشك أن هذه الوقائع وهذا التفسير الذي قدمه الشيخ الباقوري لم يكن متوافراً هكذا قبل أن يرويه هو، ولنقرأ الإطار الذي روي فيه هذه القصة حيث يقول:

« كان الإخوان المسلمون علي كثرتهم فريقين : فريق تطلق عليه كلمة «المحيط العام»، وفريق آخر تطلق عليه كلمة «النظام الخاص».

وكان المحيط العام محكوماً بما يقرره مكتب الإرشاد بمنأى عن التطرف والإحراج، فكان إخوان المحيط العام معروفين بأعيانهم وأسمائهم واتجاهاتهم. لأنهم كانوا يخطبون ويكتبون ويتجولون في أرض الإسلام لا يخفي أمرهم علي أحد ممن ينتسب إلي دعوة الإخوان المسلمين» .

«وأما النظام الخاص فلم يكن المنتسبون إليه معروفين إلا في دائرة ضيقة ولأحد معروفين، وقد كان لهؤلاء اجتماعاتهم الخاصة بهم، وربما كانوا يعملون في جهات مختلفة يجهل بعضها بعضاً جهلاً شديداً. ومن سوء حظ الدعوة أن هذا النظام الخاص رأي أن ينتقم لإسقاط المرشد في الانتخابات بدائرة الإسماعيلية. وكان من أشد المتحمسين لفكرة الانتقام هذه محام شاب يتمرن علي المحاماة في مكتب الأستاذ عبد المقصود متولي، الذي كان علماً من أعلام الحزب الوطني وهو المحامي الشاب محمود العيسوي» .

«فما أعلنت حكومة الدكتور أحمد ماهر باشا الحرب علي دول المحور لكي تتمكن مصر - بهذا الإعلان - من أن تمثل في مؤتمر الصلح إذا انتصرت الديمقراطية علي النازية

والفاشية، رأي النظام الخاص أن هذه فرصة سنحت للانتقام من رئيس الحكومة، ووجه محمود العيسوي إلي الاعتداء علي المرحوم أحمد ماهر باشا، فاعتدي عليه في البرلمان بطلاقات سلبته حياته التي وهبها لمصر منذ عرف الوطنية... رحمه الله رحمة واسعة».

(٦٦)

ويصل الشيخ الباقوري في روايته إلي ذكر السبب الذي جعل البوليس يعتقله هو نفسه ضمن أولئك الذين اعتقلوا في أعقاب اغتيال أحمد ماهر، وهو سبب غير مباشر لكنه يدل بوضوح علي أن الشيخ الباقوري ، شأنه شأن كل الوطنيين من أبناء جيله، كان قد شارك في قنوات متعددة من قنوات العمل السياسي، وأنه، شأنه شأن الوطنيين المتطرفين في وطنيتهم، كان يبحث عن كل سبيل ممكن من أجل تغيير الأوضاع:

«... كان الشعب في هذه الفترة ضائقا بالحزبية والأحزاب، وكانت هناك جماعات من الشباب جمعت بينهم كراهية الاستعمار، فأرادوا أن يؤلفوا من بينهم جماعة تعتنق مذهبا سياسيا معتدلا بعيدا عن التطرف».

«وقد زارني أحد هؤلاء الوطنيين الصادقين وهو الأستاذ محمد المعلم - صاحب دار الشروق للنشر الآن - واستعرضنا معا أسماء ذات تاريخ معروف وقيدت هذه الأسماء في كشف، وكان من بينهم المحامي محمود العيسوي، والدكتور حسن نور الدين الوطني القديم الذي زامل الزعيم سعد باشا زغلول في معتقله في جزيرة مالطة - وقد كان الرجل من أعضاء الحزب الوطني الأقدمين، فظل متمسكا بربطة العنق السوداء حزنا علي مصطفى كامل حتى لقي ربه».

«ويبدو أن البوليس السياسي - بعد مقتل أحمد ماهر باشا - قد عثر علي هذا الكشف في مكتب الأستاذ عبد المقصود متولي - وفيه هذه الأسماء فاعتقلوا أصحابها جميعا وهم أحمد حسن الباقوري ، والدكتور أيوب عامر، والدكتور حسن نور الدين، وجمال الشراوي، والدكتور نعمان، والدكتور البقري وآخرون طال بنا العهد فنسينا أسماءهم».

«ولقد كان في وجود اسمي في قائمة أسماء من بينها محمود العيسوي دليلا علي أنني شريك أو شبه شريك في الاعتداء علي أحمد ماهر باشا».

(٦٧)

ويورد الشيخ الباقوري في كتابه ما يمكن أن نصفه بأنه بقايا ذكرياته عن تفاصيل مقتل عضو الإخوان البارز المهندس سيد فايز في ذكرى المولد النبوي الشريف.

وهو يروي القصة بأشمنزاز ظاهر من الأسلوب الذي اتبع فيها، كذلك فإنه يروي أن المرشد العام للإخوان طلب من مفتي فلسطين أن يتدخل لدى الحكومة المصرية للقول بأن هذه التدريبات إنما كانت من أجل فلسطين، ويعقب الشيخ الباقوري بأن هذا كان أمرا حقيقيا وصادقا، ولكن الأهم من هذا أن الشيخ الباقوري يدلنا علي أن هذا الحادث يسر للحكومة معرفة قوائم أعضاء النظام الخاص للإخوان المسلمين.

«... وليس يجهل أهل الرأي من الإخوان أن من أهم هذه المجموعات التي كانت تقوم بالتدريب في جبل المقطم هي المجموعة التي كان يدرها المهندس سيد فايز الذي قتله النظام الخاص بعد أن انشق بعضهم علي بعض» .

«وقد كانت طريقة قتله تجافي المروءة والدين وتبعث الأسي في أنفس الذين يحترمون مولد رسول الله ذلك أن الذي تحري المولد النبوي الشريف فبعث إليه في بيته صندوقا من حلوي المولد، فلما حاول فتح الصندوق انفجر في وجهه فقتله، وقتل أخاه الأصغر الذي كان يقف بجانبه، وقتل بنتا صغيرة كانت تسير في الشارع الذي يقع فيه مسكنه مع أسرته».

«وقد كان هذا القتل يدرج مجموعة من الفدائيين في جبل المقطم، وكانت قد وقعت هذه الجماعة في قبضة رجال الأمن، ومعهم الأسلحة وسائر ما يحتاج إليه التدريب».

«فاتصل المرشد العام بالحاج أمين الحسيني طالبا إليه أن يتدخل بحجة أن هذه التدريبات إنما كانت من أجل فلسطين، وذلك حق، وقد قرر المقبوض عليهم هذه الحقيقة في التحقيق، فأفرج عنهم، وسلموا الأسلحة وسائر الأجهزة للهيئة العربية العليا لفلسطين، ثم سلمت هذه الهيئة الأسلحة إلي الفدائيين، فعادت بذلك إلي النظام الخاص».

«وكان طبيعيا أن تدون أسماء الذين أفرج عنهم في سجلات التحقيق، كما كان طبيعيا أيضا أن يستولي رجال الأمن علي جميع ما كان معهم من أوراق كانت مفتاحا إلي معرفة أعضاء النظام الخاص بأسمائهم الحقيقية وأسمائهم الحركية».

(٦٨)

ونمضي مع حديث الشيخ الباقوري عن فترات شبابه السياسي فيما قبل الثورة، فننتقل إلى ما يرويه عن تجربته في خوض الانتخابات البرلمانية التي أجريت في عهد وزارة أحمد ماهر (أكتوبر ١٩٤٤ - يناير ١٩٤٥) وهي الوزارة الائتلافية التي أعقبت وزارة الوفد. وكان الشيخ الباقوري قد رشح نفسه في هذه الانتخابات لعضوية النواب عن دائرة الخليفة، لكنه لم يقدر له الفوز أمام حمادة الطرابلسي مرشح الخاصة الملكية (علي نحو ما يصفه).

(٦٩)

ولا يجد الشيخ الباقوري أي حرج في أن يشير في وضوح وصراحة إلى أن الخاصة الملكية كانت تتدخل ضده في هذه الانتخابات علي الرغم من الحب الجارف الذي أحاطه به الناس .

وهو يحكي كيف أيده طلاب الأزهر وكيف أيده اثنان من شيوخه الأجلاء (تصادف أنهما صارا بعد ذلك شيخين للأزهر)، لكننا نلاحظ أنه بمفهوم المخالفة يشير إلى أن بعض الإخوان المسلمين لم يؤيدوه، ذلك أنه يقول إن أكثرهم أيده، مع أننا نعرف أن الإخوان جماعة ملتزمة تجتمع علي ما تؤمر به، وهو يذكر أنه نجح في أن يخوض معركة الإعادة مع حمادة الطرابلسي الذي كانت الخاصة الملكية تريد نجاحه:

«... أعلنت الحكومة عن الانتخابات لمجلس النواب سنة ١٩٤٥، وقد رأيت أن أرشح نفسي لعضوية مجلس النواب، فتقدمت لذلك في دائرة الخليفة بالقاهرة، وكنا أحد عشر مرشحا، وكانت معركة فريدة بين المعارك الانتخابية ذلك أن أحدا لم يكن يعرفني في هذه الدائرة من أبناء الشعب، وبعد فترة جد قصيرة وقف إلي جانبي أئمة المساجد والأزهريون، وأكثر الإخوان المسلمين، وأخذت الدعاية للانتخابات لونا جديدا يثير الانتباه».

«وقد كان بعض المرشحين يستعين بالمال علي شراء أصوات الناخبين، فقام طلاب الأزهر الذين كنت مدرسا لهم، وعلمنا بين شيوخهم، وقائدا لحركتهم بمواجهة هؤلاء المرشحين بأسلوب جديد، فكانوا يركبون الدراجات ويضعون علي ظهورهم لافتات

كتب عليها بالخط الجميل: «الراشي والمرتشي في النار». وهذا من نتائجه أن يسقط المرشحون دون أن يحصلوا علي التأمين، وأن تكون الإعادة بين مرشحين اثنين: أحمد حسن الشيخ الباقوري وحمادة الطرابلسي» .

(٧٠)

و يشير الشيخ الباقوري باعتزاز إلى أن الأهالي أنفسهم تكفلوا بتمويل حملته الانتخابية:

« ومن الإنصاف للتاريخ ومعرفة الفضل لأهله، أن أبناء الدائرة كانوا يتكفلون بنفقات السراقات، كما يعرف ذلك كثير من أهل تلك الدائرة التي كانت تتألف من منطقة السيدة نفيسة والأبجية، ومنطقة عرب يسار، ومنطقة الحلمية الجديدة، غير أن كل ذلك لم يستطع أن يتغلب علي السيارات الحمراء التي كان يشرف عليها ويوجهها رجال الخاصة الملكية، ولم تكن هذه السيارات قد ظهرت للناس إلا ليلة الانتخاب، فقامت في السرادق الشعبي الذي أقامه أهل الدائرة لي وقلت:

«إنني أعتقد أن النجاح الحق ليس مقصورا علي الظفر بالأصوات، ولكن في الظفر بالعواطف الطيبة التي تحيا في صدور أبناء مصر العزيزة، وتهديهم إلي سواء السبيل، إني أعاهدكم علي أمور ثلاثة - إذا قدر لي أن دخلت مجلس النواب:

أحدها: العمل علي تقريب الفوارق الطبقيية بين المواطنين، فليس من الإسلام ولا من الوطنية ولا من الإنسانية أن يكون الشعب طائفتين : طائفة تموت من التخمة، وطائفة أخري تموت من الجوع.

ثانيها: العمل علي تقوية أواصر الوحدة الوطنية.

ثالثها: تحرير البلاد من نفوذ الاستعمار».

« وقد وقع ما كنت توقعته، فنجح منافسي حمادة الطرابلسي بسبب تدخل رجال

الخاصة الملكية بسياراتهم الحمراء».

«ولست أملك بعد هذه الكلمات التي ذكرتها إلا أن أثني أبلغ ثناء وأطيبه علي شيوخه الذين كانوا من الناخبين في الدائرة، وفي طليعتهم الشيخان الجليلان إبراهيم حمروش، ومأمون الشناوي. ويبدو أن نتيجة الانتخاب بيني وبين منافسي علي هذه الصورة قد

أثارت سخط الأحرار في الدائرة، وخاصة شباب الأزهر وطلابه الذين أرهقوا أشد إرهاق في المعركة الانتخابية ثم لم يظفروا بالنتيجة العادلة التي كان ينتظرها أهل الدائرة جميعاً من مختلف النزعات والمذاهب».

(٧١)

ومن الطريف أن الشيخ الباقوري لا يبخل علينا بعد ذلك بالإشارة إلى أن الحكومة القائمة التي أجرت الانتخابات أرادت تعويضه عن هذا الظلم الذي تعرض له فاختارته عضواً في بعثة الحج.

ويلفت نظرنا أن صاحب الذكريات ينظر إلى هذا الاختيار علي حقيقته وعلي أنه ترضية حكومية، وهو يعترف ضمناً بأن المسألة كانت تشريعاً ولم تكن تكليفاً، ومع أن إبراهيم عبد الهادي في رواية الشيخ الباقوري لم يقطع بظلم الشيخ الباقوري في الانتخابات إلا أن هذه الترضية كانت تحمل الإشارة الواضحة.

«... ويبدو أن الحكومة تحاول إزالة هذا الأثر السيئ للمعركة الانتخابية، فاختاروني عضواً في بعثة الشرف الملكية المسافرة لأداء فريضة الحج.

«ففي ذات يوم استدعاني السيد إبراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزراء الأسبق، وكان يومئذ وزيراً للصحة، فلما ذهبت إليه حسب الميعاد أخبرني في أسلوب أديب أنه اختير أميراً للحج، ثم قال لي: «لقد اخترتك عضواً في بعثة الشرف الملكية، ولعل في هذا الاختيار ما يشرح صدرك، لأننا إن كنا قد ظلمناك في الانتخابات، فإننا نحب أن نتصافح في أظهر مكان في الأرض، فأسرع في اتخاذ الإجراءات اللازمة في مثل هذه الأحوال لأن موعد السفر قريب».

(٧٢)

ونأتي إلى بعض الجوانب الإنسانية في ذكريات سياسي مخضرم عاني السجن، والنفي النفسي، وتحديد الإقامة، وزوال النفوذ، وعذاب الشائعات.

يتحدث الشيخ الباقوري في كتاب الذكريات التي بين أيدينا عن تجربته في سجن الاستئناف، لكنه بعد أن يبدأ حديثه يذكر أن هذه الزيارة لم تكن الزيارة الأولى فقد سبق له أن زار هذا السجن وهو طالب في قسم التخصص بالأزهر الشريف ..

وهكذا نجد هذا الرجل مع تقادم السن به وتوالي المحن عليه لا يذكر أول زيارة له إلى السجن (علي الرغم من أهميتها الفائقة) إلا وهو يتكلم عن الأحداث التي أتت به إلى السجن للمرة الثانية وليس هذا بعجيب علي النفس البشرية التي تحفل بكثير من الأسرار والغرائب، أو الحديث عنها، ولكنني لا أستطيع مع هذا إلا أن أعجب من أن تهمل ذاكرة الإنسان تجربته الأولى في زيارة السجن بينما هو معني بكتابة مذكراته، ومن ناحية ثالثة فقد يكون هذا دليلاً واضحاً علي أن الذين يمارسون العمل السياسي يصلون إلي مرحلة تتضاءل فيها المشاعر الإنسانية المتألمة أمام ما يتذكرونه من طموحات أو صعوبات :

«... وفي سجن الاستئناف الذي اختاروه مثوى لنا علي كآبته وقسوة الحياة فيه. عشنا أسوأ أيام حياتنا، إذ كان الطابق الذي نزلنا فيه يجاورنا فيه محكوم عليهم بالإعدام، وقد ارتدوا الرداء الأحمر الذي يرتديه هذا النفر من المجرمين».

« ولقد كان كل ذلك محتملاً ميسوراً لولا اللوحة النحاسية الصغيرة التي كانت تحمل رقم السجن ومن حولها دائرة سوداء كتب عليها قضية اغتيال أحمد ماهر باشا، وقد ظللنا في هذا السجن مدة أسبوعين ننظف الحجرات بأنفسنا، ولا نكاد نري ضوء الشمس إلا حين نزل في ساحة السجن نمشي في نظام عسكري حوالي الساعة، وموظفو محكمة الاستئناف التي تجاور السجن ينظرون إلينا من الشبايك، أو من أعلي المبني بين ساخر منا، ومشفق علينا».

«ولم تكن هذه المرة الأولى التي أزور فيها سجن الاستئناف فقد زرته من قبل سنة ١٩٣٤ وأنا يومئذ طالب في آخر سنوات قسم التخصص في حركة الأزهر. ومن أجل هذه المهانات بين سخرية الساخرين، وشهامة الشامتين كان العنف باسم الدعوة أقبح شيء نتمثله أو نتخيله».

«وليس يسع الذين قرأوا تاريخ أمتنا إلا أن يمقتوا العنف فضلا عن القتل مهما تكن الدواعي إليه والمسوغات له في نظر الخادعين أو المخدوعين».

(٧٣)

ونأتي إلي بعض التفصيلات التربوية والثقافية التي ينبغي لنا أن نتأملها في كتاب شيخ معني (بحكم الوظيفة والرسالة) بالتربية إلي أبعد الحدود، فضلا عن أنه تولي المسؤولية

العليا عن كثير من مؤسساتنا التعليمية والتربوية، ومما يؤسف له أننا لا نجد في هذه المذكرات إلا ثلاث فقرات مما يهم تاريخنا التربوي.

أما الفقرة الأولى يتحدث فيها الشيخ الباقوري عن الدور الذي لعبته الكتاتيب في نحو الأمية فيقول:

«... والكُتَّاب علي هذه الصورة كان يقوم بمحو الأمية قبل أن يعرف أهل القرن الحاضر قيمة نحو الأمية في الشعوب، ولقد كان الكتاب بذلك هو اللبنة الأولى في بناء الثقافة العربية والإسلامية».

«فلولا وجود الكتاتيب في القرى ل بقي الناس في إطار أمية لا يحيا عليها شعب، ولا تتلاقى في ظلها أمة، وربما حملها عجزها عن اللغة العربية أن تلجأ إلى اللغة العامية، التي ينغلق معها فقه الثقافة الإسلامية، ويستعصى بسببها الانتفاع بأدب القرآن العظيم».

(٧٤)

وأما الفقرة الثانية فيتحدث فيها صاحب الذكريات عن معني تربوي رفيع كاد يضيع في غمرة التظاهر بالحدائثة والتظاهر بالمدينة والتظاهر بحقوق الإنسان، وذلك حيث يروي الشيخ الباقوري كيف كان طلاب العلم يتلقون الإيذاء البدني بشيء من الرضا فيقول:

«ولست أنسي قسوة شيخ الكتاب حين كان ينهال علي أقدامنا بالعصي، فإذا ذهبنا إلي أهلينا والدموع تملأ مآقينا، فإنهم لا يستمعون لشكوانا ولا يتألمون لما نقاسيه بل يقولون لنا: «إن عصا سيدنا من الجنة. فعلي قدر ما نصبر عليها تكون منزلتنا في الجنة يوم القيامة».

«وبهذه الصرامة في المعاملة بين البيت والكتاب كنا نقبل علي حفظ القرآن وكتابته في الألواح في أمد غير طويل».

(٧٥)

أما الفقرة الثالثة فتعرض رأيه في اختيار المبعوثين ومدى ما يمكن أن يحقق بالعمل التربوي من جراء الاختيار غير الجيد لهؤلاء المبعوثين. وفيها يظهر الشيخ الباقوري انتقاده لما كان من اختيار الشيخ محمد مصطفى المراغي للمبعوثين إلي الخارج بعد عودته المظفرة (التي كان للباقوري نفسه فيها فضل) ويبدو والله أعلم أن الشيخ الباقوري كان يود لو اتاحت له إحدى هذه البعثات وأن الأثر السيئ لهذا الإحساس بالظلم كان لا يزال عالقا

بذهن الشيخ الباقوري حتى بعد أن نال في حياته ما لم ينله هؤلاء المبتعثون.  
ولنتأمل عبارة الشيخ الباقوري في هذا الشأن، وهي عبارة لا تخرج عن طابع عبارات الأزهريين في الهجوم الشرس والمطلق علي ما يروونه خطأ، انظر إلي الأوصاف التي يصف بها الشيخ الباقوري تحكم الهوى في الاختيار، وكيف أسفر عن الانحراف الذي آذي العيون والأفتدة حيث يقول :

«... وكان أول عمل قام به (الضمير يعود علي المراغي) أن يرد الحقوق إلي أهل الحقوق، فأعاد الذين فصلوا من وظائفهم ورفع مكافأة المتخرجين في أقسام التخصص من ثلاثة جنيهاً إلي ثمانية» .

«ثم نظر إلي الأزهر في الإطار العام فبعث بعثات إلي ألمانيا وفرنسا وإنجلترا يرجو بذلك للأزهر خيراً يستطيع به أن يقوم بجهد مقدور في خدمة الإسلام» .  
«وقد كان هذا بلا ريب - تفكيراً طيباً لو أنه مضي إلي غايته الشريفة، ولكن تحكم الهوى في اختيار المبعوثين حول الخير شراً والحسن قبحاً» .

«وبدلاً من أن يرحب الناس بهذه البعثات ضاقوا بها صدراً، وكانت قذى في الأعين، وانحرفوا في الاختيار. إذ كان بعض المبعوثين لا يصلح أن يكون عنواناً للأزهر الشريف» .  
«وقد أدرك هذا الشيخ المراغي بعد عام أو عامين فأسف حين لا يغني الأسف شيئاً» .

(٧٦)

ونصل إلي انتقادات الشيخ الباقوري لزميله الدكتور محمد البهي الذي أشرنا إلي أنه كان حريصاً علي التقليل من شأنه، ومن الواضح أن الشيخ الباقوري لم يكن يرتاح إلي الدكتور البهي عليه رحمة الله .

وفي مذكراته كرر التحدث عنه باسم البهي قرقراً، وربما لم يكن الناس يعرفون بقية اسم الدكتور البهي قبل ذلك، ولم يكن هذا إلا صورة من صور التعريض التي لم يترك الشيخ الباقوري فرصة لها إلا وانتهازها في حياء!!

وقد رأينا أن الشيخ الباقوري قد انتقد إيقاف الدكتور البهي الدراسة في صحن الأزهر الشريف، وفي موضع آخر انتقد الشيخ الباقوري ما اقترفه الدكتور البهي من إساءة لأستاذه شيخ الأزهر الشيخ شلتوت (لا بد لنا أن نذكر من باب التذكير والأسف

يعتصرنا أن منصب الوزير كان أعلي من منصب شيخ الأزهر في عهد عبد الناصر حتى إن الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر كرم بعد أن تولي المشيخة بتعيينه وزيراً في وزارة اتحادية).

يقول الشيخ الباقوري :

«... وفي موازنة قصيرة بين هذه الموضوعات، تمثل ما لها وما عليها قلت له، لو أنني خيرت ما اخترت إلا الأزهر الشريف الذي بدأت فيه حياتي وعرفت كل شيء يتصل به، ويمكن من معرفة الفضل لأصحاب الفضل، ورد الحقوق إلي الذين ظلموا ظلماً لعله لا يخفي كله أو بعضه علي أخي الدكتور فوزي . وبعض هذا الظلم - مثلاً- وقع في مجلس الوزراء علي الشيخ شلتوت شيخ الأزهر من وزير الأوقاف الدكتور محمد البهي قرقر، الذي وصف الشيخ بأوصاف نابية لا يرضاها ذو مروءة، فضلاً عن أن يكون ابناً للشيخ، وصنيعة من صنائعه».

(٧٧)

وننتقل إلي بعض ما يرويه الشيخ الباقوري عن ديناميات العمل الوزاري في بداية عهد الثورة، ونصادف رأياً مهماً لخص به الشيخ الباقوري تحفظاته علي المستشار سليمان حافظ، وقد صرح فيها بما لم يصرح به غيره من ضعف سليمان حافظ إلى درجة رهيبه أمام العسكريين :

«ومن العجيب أن سليمان حافظ كان يكرم العسكريين، فكان يري أن الأولي بالسلطة هم الضباط، وأن لهم أن يتصرفوا كما يشاءون، وقد بلغت به الحماسة ذات يوم أنه طلب إلي الوزراء المدنيين أن يستقيلوا حتى يمكنوا الضباط من تأليف الوزارة التي يريدونها، وينسجمون معها».

«وأذكر أننا قد اجتمعنا للتشاور في هذا الأمر في منزل الدكتور نور الدين طراف وزير الصحة، وقد بدأ المجتمعون حديثهم عن استحقاتهم المعاش فأخذوا يحسبون مدة خدمتهم، فلما أطمأنوا إنه سيكفل لهم حياة مريحة في مستقبل أيامهم قرروا أن يستقيلوا، كما قرروا أن أحمل هذه الاستقالة الجماعية إلي الرئيس نجيب الذي كان ينزل في فندق مينا هاوس مع الملك سعود، ولما لم أتمكن من لقاء الرئيس نجيب رأيت أن أسلم الاستقالة إلي

السيد محمود فوزي وزير الخارجية ليحاول هو أن يرفعها للرئيس».

«وقد رأيت من الحق علي جمال عبد الناصر أن أخبره بهذا الأمر، فقال لي: لعلك تذكر أنني قلت أكثر من مرة أنني أعتبرك واحداً منا، ثم طلب إلي أن أتصل بالوزراء المستقلين وأن أبلغهم عنه أن يستردوا استقالتهم، فذهبت مع الأستاذ فؤاد جلال وزير الإرشاد، وحدث الاتصال بكل الوزراء عن طريق التليفون، وأبلغتهم رغبة جمال عبد الناصر».

(٧٨)

وفي غضون ذكرياته عن تلك الفترة يتحدث الشيخ الباقوري عن إحدى سياسات الثورة في أول عهدها حين تعمدت تعيين بعض الضباط الشباب مندوبين للقيادة في الوزارات المختلفة ، وما سببه هذا التصرف من إيذاء بعض الكفائيات الوطنية التي فقدتها الثورة دون أن تدري، وفي هذا الإطار تأتي رواية للشيخ الشيخ الباقوري عن استقالة الأستاذ إسماعيل القباني المؤسفة فيقول :

«وكانت هذه الصورة تشير إلي ازدواجية بغیضة لا يرضي عنها مسئول ولا يصلح عليها عمل، وقد تكررت هذه الصورة في وزارات أخرى كوزارة المعارف التي كان وزيرها يومئذ إسماعيل القباني. فقد انعقد مجلس الوزراء ، وبدأ الوزير القباني حديثه متهدج الصوت شديد الانفعال، وشكا إلي المجلس مجتمعاً تصرف السيد مندوب القيادة، ثم اتبع شكواه بكلمة نابية إذ قال :«غير معقول أن حنة ضابط يتحكم في، وأنا وزير، ولي تجربة طويلة في وزارة المعارف إلي أن صرت وزيراً لها».

«وما أن فرغ الوزير إسماعيل القباني من كلمته العاتبة الغاضبة حتى قال له جمال سالم «إن حنة الضابط ده هو اللي خلاك وزير».

«وقد رأي الرجل من حق نفسه عليه أن يستقيل، فقدم استقالته وقبلت فوراً».

(٧٩)

ومن الإنصاف أن نشير إلي أن الشيخ الباقوري في هذه المذكرات انتهاز الفرصة المتاحة للحديث عما يؤمله المسلمون من أن تنتبه الولايات المتحدة الأمريكية إلي قيم العدالة والحق في تعاملها مع قضية فلسطين، مشيراً إلي شعور المسلمين فيما يأخذونه علي الولايات المتحدة من تأييد مطلق وغير مشروط لإسرائيل ، وهو يضرب مثلاً بعيداً عن

الموضوع يحاول أن ينبه به الأذهان إلى الأسلوب الأمثل في التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية .

«... وقد أراد الأمريكيون أن يستميلوا المسلمين من أهل الفلبين ليتقنوا بهم علي الكاثوليك، إذ كان مذهب أمريكا الديني موصول الأسباب بالمذهب البروتستانتي، وبين البروتستانت والكاثوليك خصومة شديدة تبلغ أحيانا منزلة العداوة بين المتخاصمين». « وقد احتالت أمريكا لذلك لحيلة ذكية فأرسلت إلي الآستانة وفدا يلتمس من الحكومة العثمانية إرسال مرشدين يعملون علي تهذيب مسلمي الفلبين نظرا لما كانوا عليه من الجهل يومذاك».

«ولما كانت الدولة العثمانية وقتئذ شديدة العناية بأمور الإسلام أمرت المشيخة الإسلامية بأن ترسل إلي الفلبين أحد مأموريها، وهو المرحوم وجيه أفندي زيد الكيلاني النابلسي، وقد جعلت الحكومة ذلك الرجل أشبه بشيخ للإسلام في الفلبين، فلما ذهب استقبله المسلمون بفرح يفوق الوصف، وبدأ الرجل مهمته، وعاونه الأمريكيون أكرم معونة، ولكنه مرض مرضا شديدا فرجع إلي وطنه، وهناك قضي نحبه، فلقي ربه راضيا مرضيا».

«وأشهد أنني لا أكاد أتخيل هذا الموقف لأمريكا إلا ويأخذني العجب من موقف هذه الدولة الكبرى من قضايا التحرر في العالم، وكم تمنيت أن يمضي هذا البلد الحر علي سنته القديمة في الانتصار للمظلومين علي ظالمهم، فإذا هم علي ذلك منتصرون لأبناء فلسطين الذين لا يشك أحد في أنهم ضحايا ظلم أليم، ولو أن أمريكا أخذت نفسها بالمضي علي الطريق الذي سلكته مع مسلمي الفلبين - منذ مئات السنين لكانت بذلك قد ربطت، حاضرها المأمول بماضيها الكريم، ثم انطلقت بذلك، ومن ذلك إلي قابل شريف يخشاه العدو، ويرضاه الصديق».



الباب الثاني

مذكرات الدكتور محمد البهي  
حياتي في رحاب الأزهر : طالب وأستاذ ووزير

## (١)

صدرت هذه المذكرات ونشرت في هدوء عقب وفاة صاحبها ، ولو نشرت هذه المذكرات قبل ذلك الموعد الذي صدرت فيه بخمس سنوات أو أربع لكان لها شأن آخر ، ولو أنها تأخرت لكان لها شأن آخر ، بيد أنها في واقع الأمر لم تصادف موجة من موجات التاريخ المواكبة لمحتواها ، كما أن الصورة المنطبقة عن جدية صاحبها جعلته خارج نطاق الاهتمام الجماهيري والصحفي على حد سواء ، كما أنك لو صادفت كتابا يصف الحياة في القطب الجنوبي ، وأنت غير معني لا بالقطب الجنوبي ولا بالقطب الشمالي .

وقد أشار الناشر الأستاذ وهبة حسن وهبة إلى أن الدكتور البهي أنهى إليه خبر الانتهاء منها في أوائل عام ١٩٨٢ م ، وأنه شعر وقتها بالانقباض الشديد ، وارتعدت أوصاله ، فقد أحس في تلك اللحظة أن هذه المذكرات سوف تكون آخر عمل يقدمه لقراءه وتلاميذه ومحبيه ، وأنها سوف تكون كلمة الوداع الأخيرة . وهذا هو ما حدث بالفعل .

وقد نشر الأستاذ وهبة حسن وهبة مقدمة طويلة للمذكرات في اثنتين وعشرين صفحة خصص معظمها للحديث عن الأداء المنضبط للدكتور محمد البهي في أثناء توليه الوزارة ، كما خصص جزءا منها للحديث عن بدايات حياته العلمية ، وما أظهره من تفوق فيها . وتعد مقدمة الناشر مصدرا مهما لكتابة تاريخ البهي في الفترات التي لم يتناولها بالتفصيل في مذكراته ، وكأنها أحسن الناشر بأن المذكرات تحتاج هذه الإضافة فأضافها ، وهي إضافات ذات قيمة ، كما تعكس وجهة نظر الناشر بالطبع ، وهي وجهة نظر مقدورة ومقدرة ، وإن لم يكن معنى هذا أننا نوافق تماما على الدلالات التي يراها فيما يرويها من تصرفات .

## (٢)

نبدأ مدارستنا بذكر أكثر ما فيها من الأمور الحادة ، والنظرات غير التقليدية المختلفة مع الواقع المصري ، وأول ما يصادفنا في هذا الصدد هو أن نرى الدكتور محمد البهي يحمل على المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية حملة شديدة ، حتى إنه يصور وجود هذا المجلس على أنه لم يكن إلا تقليدا حرفيا للمجلس الأعلى في الاتحاد السوفييتي ، وهو

يصور هذا الوجود على أنه نوع من أنواع المباحث :

«ومن الأسف الشديد أن كثيرًا من علماء الأزهر لا يعلم أن هذا (المجلس الإسلامي الأعلى) أنشئ على غرار (المجلس الديني الأعلى) الملحق برئاسة الوزارة السوفيتية في موسكو . وقصد منه هناك رصد الحركات الإسلامية ، وأصحاب الإيذان والقوة الإسلامية . وتتبع هذه الحركات ورجال الإيذان بالله ، وإفسادها ، وترويج الأباطيل عنها ، وضربها بالمؤامرات والتجسس كما يقال ، وهو ملحق بجهاز المخابرات . ويباح له - كما يباح لأي فرع من الأجهزة السرية في الدولة ، أن ينفق ما يشاء في غيبة رقابة الدولة ، وفي ظل يقظتها ، على السواء» .

«والذي يقف على وظيفة هذا المجلس السرية لا يعجب إطلاقًا من انتشار ما يسمى بالعبث ، والفساد، والإسراف في أموال المسلمين بمقاييس مختلفة ، وغير رشيدة تنسب إليه منذ إنشائه في سنة ١٩٦١م ، ولا يعجب أيضًا من موقف المسؤولين إزاء تصرفاته والتغاضي عنها» .

«فهو جهاز جمع معلومات ، وترويج إشاعات ، وتتبع حركات وأشخاص في مجال علماء الأزهر ، وهيئاته ، وطلابه الوافدين والمصريين على السواء . وإنشاء مجلة له ، وإخراج كتب ورسائل عنه ، وإحياء تراث قديم إسلامي هو ستار فحسب يخفى وراءه الغرض الحقيقي . وإلا :

- فهل نشرت المجلة يومًا ما مقالًا ضد الاشتراكية الماركسية ؟ أم ما كانت تنشره في هذا المجال هو تطويع الإسلام للماركسية ؟
- هل أخرج المجلس كتيبات ورسائل تعرض رأي الإسلام في حل مشاكل المجتمعات المعاصرة ، وإيجابيته كمنهج في حياة الإنسان ؟
- هل نشر من التراث الإسلامي ما يحتاجه المسلم في حياته اليومية ، وما يغنيه عن النظم الإنسانية المعاصرة ؟ «

(٣)

ويعود الدكتور محمد البهي بعد صفحات عديدة إلى الحديث عن أداء المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمرارة واحتقار وتشويه ، مضفرا هذا الحديث بانتقاد الوزير أحمد

طعيمة و بانتقاد رئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية محمد توفيق عويضة ، و بانتقاد تاريخه السياسي كله !! ولسنا نبالغ في هذه الأوصاف التي نصف بها حديثه ، فالحديث نفسه ناطق بأكثر من هذا ، وانظر إليه وهو يقول :

«أما المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية فقد أنشأه الصاغ عبد الله طعيمة عندما تولى أمر الأوقاف في سنة سابقة . كما كوّن هو نفسه جمعية تعاونية للإسكان برئاسته وهو وزير ، وعضوية الصاغ محمد عبد القادر حاتم ، والصابغ إبراهيم الطحاوي ، والملازم ثان محمد توفيق عويضة ، وكانت باكورة أعمال هذه الجمعية : أن اشترت من وزارة الأوقاف قصر (نسيم باشا) وحديقته الواسعة في شارع الهرم ، بسعر المتر المربع اثنين وثمانين قرشاً صاعاً ، على أن تكون تكلفة المرافق على حساب الجمعية . وذلك أسوة بالسعر الذي وافقت عليه الوزارة لجمعية القضاة في مدينة الأوقاف» .

«وأسند الصاغ طعيمة إلى الملازم محمد توفيق عويضة وظيفة السكرتير المساعد للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وفوضه في سلطة رئيس المصلحة . علماً بأن سلطة رئيس المصلحة لا يفوض فيها إلا موظف يشغل درجة مدير عام على الأقل . والملازم ثان محمد توفيق عويضة كان منقولاً من الجيش إلى وظيفة مدنية في الدرجة الخامسة بمرتبة خمسة وعشرين جنياً مصرياً في الشهر» .

«وسبب نقله - كما قيل - أنه يوماً ما تحطى المرحوم عبد الحكيم عامر وذهب مباشرة إلى منزل الرئيس جمال عبد الناصر في منشية البكري ، وطلب لقاءه لأمر هام يتعلق بحياته . فلما استقبله نقل إليه ما أسماه مؤامرة وحيد رمضان من الضباط الأحرار ، ضد حياة الرئيس جمال عبد الناصر ، على إثر مؤامرة الملك (سعود) ضد وحدة مصر وسوريا» .

«فلما غضب منه المشير نقله الرئيس السابق إلى وظيفة مدنية في وزارة الأوقاف ، وتولى منها الإشراف على فرع المخبرات العامة في الدائرة الثالثة . وهي الدائرة الإسلامية» .  
«وألحق هذا الفرع بوزارة الأوقاف للتستر على هدفه وللإنفاق على شؤونه في غير مساءلة من أموال البر التي خصصها الواقفون على خير المسلمين» .

(٤)

ويصل الدكتور البهي إلى حدود متقدمة في انتقاده للمجلس الأعلى :

«ولم أر في حياتي سخرية وامتھاناً لأموال المسلمين وللقيم العليا في ذاتها ، مثل ما رأيت في تصرفات هذا المجلس . وبعد أن سحبت من عويضة التفويض في سلطة رئيس المصلحة ومنعت الصرف من أموال البر والخيرات إلا بعد العرض عليّ ، وراجعت أعمال المجلس فيما ينشره من كتيبات ، ورسائل ، وفيما يصدره من مجلة كل شهر انكشف لي الغرض الرئيسي من إنشائه ، فكتبت عن طريق السيد سامي شرف إلى الرئيس السابق ، وإلى السيد رئيس المجلس التنفيذي ، مقترحاً فصل المجلس عن الوزارة وإلحاقه إما بجمعية الشبان المسلمين بالقاهرة ، أو برئاسة الجمهورية ، بجميع موظفيه وما هو مخصص له في ميزانية الوزارة» .

«وكان توفيق عويضة على صلة غير عادية بالسيد سامي شرف وكذلك بالسيد حامد محمود مدير مكتب السيد على صبري تحمل أياً منها على أن يحجب عن رئيسه مكاتبات الوزير ، بينما يسرع في تبليغ شكاوى عويضة . وكان لوزارة الأوقاف ثلاثة خطوط تليفونية لإرسال البرقيات على حساب الوزارة : اثنان منها في المجلس الأعلى ، وواحد فقط في ديوان الوزارة . وطوال اليوم كان عويضة يسخر هذين الخطين في شكاوى لا أساس لها من الصحة ضد الوزير» .

«وهذا المجلس - بوضعه الذي كان عليه - كان أخطبوطاً . كل ما فيه معوج ، ومختل . يسيره الهوى ، والرغبات الشخصية . ينزف من أموال المسلمين للإنفاق على الشياطين وعبثهم وإفسادهم . وسحر العبث بالمال ، والسير في طريق الهوى ، أغرى الكثير ممن يجندون أنفسهم في سبيل طاغوت المال . حتى رأينا واحداً كالشيخ محمد المدني وقد كان عميداً لكلية الشريعة بالأزهر ، يسير في ركاب عويضة ويصفه بالشاب المؤمن . وهو يحاكي أستاذنا المرحوم الشيخ الأكبر شلتوت عندما كان يصف الرئيس جمال عبد الناصر بالشاب المؤمن . وكان يهش لهذا الوصف عند سماعه» .

(٥)

يذكر الدكتور البهي بكل فخر أنه تقدم من خلال مذكرات أعدتها الإدارة القانونية إلى

النيابة العامة ببلاغات في ثمانٍ وأربعين قضية:

«عصبتها التزوير ، والاختلاس ، وأكل أموال المسلمين بالباطل ، والسفه في إنفاقها . ولم يكن وحده في هذه المجال . بل كانت معه ومن حوله عصابة ممن كانت تلمع أسماؤهم بسبب وظائفهم في ديوان الرئاسة أو في خارجه ، تستفيد من أموال الخيرات . وطريق الإفادة من هذه الأموال سهل ، وقصير . لأن الصرف منها لا يراجع من جهة أجنبية عن الوزارة . وتوقيع الوزير على ما يصرف منها ينهى كل عقبة في طريق الصرف» .

«والعجب أن كبار الموظفين في الحسابات ، وفي شؤون العاملين بالوزارة كانوا يسلكون مسلكين متناقضين . فهم بينما ينكرون على الوزارة بعض التصرفات المالية والإدارية ، إذا بهم أنفسهم يميزون للمجلس ما أنكروه بالأمس ، أو ينكرونه اليوم على الوزارة» .

«وقد لفت نظري مرة : أن رأيت المراقب المالي بالوزارة موافقاً على صرف مبلغ مائة وأربعة عشر جنيهاً في الشهر الواحد ، ثمناً لمشروبات غازية لمكتب سكرتير المجلس . فلما سألته : أيجوز صرف أي مبلغ لمكتب الوزير للإنفاق منه على الضيوف ؟ . فلم يجب . فطرده من الوزارة كلية . ثم عرفت السبب في موافقته للمجلس وهو أنه يتقاضى مكافأة شهرية منه ، يبلغ صافيها مائة جنية مصرى . وكان هذا الصافي أكثر من صافي مرتبه» .

«ومثل هذه المكافأة - وهو عديد - تصرف من أموال الخيرات التي يسحبها المجلس المرة بعد الأخرى بناء على سلطة رئيس المصلحة المفوض فيها سكرتير المجلس المساعد ، أو بناء على موافقة وكيل الوزارة لشؤون البر» .

(٦)

وفي موضع ثالث يتحدث الدكتور محمد البهي عن موقف موظفي المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية منه هو نفسه بعد خروجه من الوزارة ، وما يدل عليه هذا الموقف من روح التأمير التي لم تكن غريبة على مثل هذه الكيانات التي تنشأ في ظروف خاصة ، ولا تتمتع بروح المؤسسة العلمية الحقيقية :

«وكان من الواضح أنه تقرر أن يخلفني في الوزارة من يستطيع الهدم أكثر مما يستطيع البناء . فكل شأن من الشؤون يجب أن يستبعد أو يوقف ، طالما يقال عنه: إنه من عمل

الوزير السابق . حتى مساكن الأئمة في الوجه القبلي عندما ألغى مشروعها أرسلت برقيات الشكر إلى الرئاسة . وقد أرسلت من عملاء المجلس الأعلى ، عن طريق التليفونين الخاصين بالبرقيات في مبنى المجلس نفسه» .

«يحاول عبثاً من يريد أن يفهم أن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية هيئة لصياغة الفكر الإسلامي الصحيح ، أو مصدر لدعوة إسلامية جادة . فقد أنشئ وقت أن ترسخت أقدام الماركسية في إلغاء ملكية مصادر الإنتاج ، ونقلها إلى الدولة. والنظام الحاكم باسم الثورة يستحيل عليه أن يقبل الماركسية كأساس للحكم ، ثم يدعو للإسلام من جانب آخر ، والإسلام يدعو إلى حرية الملكية الشخصية ، وينظر إلى الدولة من خلال الأفراد ، ولا يراها صنمًا مستقلاً يعبد» .



وهو يلخص عقيدته في المجلس في عبارات حاسمة يقول فيها :

«المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية صورة من صور المخبرات والتجسس في الدائرة الإسلامية . وممارسته للنشر في مجال الكتب والتراث الإسلامي . هو القناع الذي يخفي وراءه المهمة الحقيقية . وعدم تقيده بلوائح أو بقوانين في إنفاق الأموال وتشغيل العملاء هو طريق الاستخبار ، وإنجاز المهام السرية» .

### (٧)

وننتقل إلى ثاني أهم الصدمات في كتاب الدكتور البهي الحافل بالصددمات المحسوبة والمدروسة والموثقة ، إلا حد لا نجده في كتاب في مثل حجمه ، ولا في أحاديث رجل لم يرتبط بالمنصب الوزاري إلا مدة سنوات معدودة .

نرى الدكتور محمد البهي يجاهر بأن خروجه من الوزارة كان تمكيناً للماركسية والفكر الماركسي في ميدان الأوقاف وميدان السياسة العامة للدولة على حد سواء .

وربما كان الدكتور البهي أول وآخر وزير صرح بمثل هذا المعنى على هذا النحو الحاد . ومن الطريف أن أحداً في الأدبيات التاريخية التي عزفت على هذا المعنى لم ينتبه إلى وجود مثل هذا المعنى بهذا النص الواضح الصريح في هذه الفقرات التي تتضمنها مذكرات الدكتور محمد البهي التي بين أيدينا والتي يسخر فيها من تصرفات الوزراء

التالين له في وزارة الأوقاف مضمراً هذه السخرية بالحملة على مجلة منبر الإسلام التي يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية وعلى العديدين الخاصين المشينين اللذين صدرا من هذه المجلة هجوما على الرئيس بورقيبة (في أحدهما) وعلى الملك فيصل (في العدد الثاني) وهو يقول :

«والروح التي وجدت بعد خروجي من الوزارة لدى المسؤولين فيها . هي روح تتبع للأعمال التي أنشأتها ، أو ساعدت على إنائها لتمويه أو التستر على القصد الأصيل من إخراجي منها» .

## (٨)

ثم يصل الدكتور البهي إلى استخدام أسلوب القصر في الحديث عن أسباب إخراجه من منصبه الوزاري وهو يقول :

«وما أخرجت إلا استجابة لأصحاب الشورى في تطبيق الماركسية في الوطن العربي . ومصر في المقدمة . وإلا :

• ما هو السبب في إلغاء دار القرآن ، وهدم مسجد أولاد عنان ليقام مسجد الفتح بدلا منها بعد اعتماد مليون وربع المليون من الجنيهاً من بقايا حسابات الأوقاف في عشر سنوات مضت ؟

• وما هو السبب في إلغاء مساكن الأئمة وبالأخص في الوجه القبلي ، بعد توزيع سبعمائة وخمسين ألفاً من الجنيهاً لهذا المشروع على المحافظين ، وشروع محافظة البحيرة بالفعل في إقامة هذه المساكن ؟

• ما هو السبب في إلغاء مشروع ضم الأئمة إلى مدرسي الأزهر في كادر واحد، وتعيين شيخ المعهد الديني الثانوي بالمحافظة مديراً للدعوة بالمحافظة، كما هو مشرف على معاهدها ؟

« ... مشروعات أخرى عديدة لو نفذت لكان علماء الأزهر أصحاب ريادة حقاً ، ولم يكونوا دعاة لسياسة لا يؤمنون بها ، ولم يشتركوا في وضعها ، ولكن أريد لهم أن يسوقهم المجلس الإسلامي الأعلى سوقاً فيطيعون ، إلى ما تشاء السياسة القائمة أن تسوقهم نحوه» .

«والعددان اللذان صدرا من مجلة منبر الإسلام عن هذا المجلس ، خاصًا أحدهما ببورقبية والآخر بالملك فيصل ، لم يكونا ليصدرا ، لو كان للعلماء الذين شاركوا فيهما شخصية مستقلة ، وريادة قاصرة على رأى الإسلام . فا (الخواجة بورقبية) .. و(نتف ذقن الملك فيصل) .. وهما الموضوعان الرئيسيان اللذان استكتبا فيهما بعض علماء الأزهر – لا يليق بإنسان مثقف ، فضلا عن أن يكون من أصحاب الفضيلة : أن يسهم فيهما ولو بقدر ضئيل» .

## (٩)

وفي موضع آخر من مذكرات الدكتور محمد البهي التي تتمحور حول أفكار محددة وواضحة ومخالفة لما هو متصور يتحدث الدكتور محمد البهي عن هذا المعنى المؤكد على خروجه من الوزارة بسبب توجهه المعادى للماركسية فيقول :

«.... ويعد هذا التعديل الوزاري افتتح الرئيس السابق أي عبد الناصر مجلس الأمة ، وأعلن عن التحول العظيم في الاشتراكية وكانت بداية هذا التحول : إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وتحويلها إلى ملكية عامة ، فيما يسمى : قوانين يوليه المجيدة في سنة ١٩٦١م» .

نتوقف هنا لنشير إلى أن الدكتور البهي دخل الوزارة بعد هذه القوانين ، وإن كانت هذه القوانين نفسها لم تفعل على نحو ماركسي إلا بعد خروج الدكتور البهي من الوزارة .

«وكان هنا في مصر إعدادا للتحول نحو روسيا في النظام الاشتراكي الماركسي، والتقرب من سياسة الكتلة الشرقية الشيوعية» .

«فانتخاب مجلس أمة جديدة من صنع الاتحاد الاشتراكي .. والإفراج عن المعتقلين الشيوعيين وتمكينهم من وسائل الإعلام في وظائف قيادية» .

«وتجميد النشاط الإسلامي في الأزهر وفي وزارة الأوقاف» .

«كان ذلك كله تمهيدًا لزيارة خروشوف لمصر التي تمت في أبريل سنة ١٩٦٤م» .

«والذي حمل رسالة التقريب من موسكو إلى القاهرة كان المشير عبد الحكيم عامر على إثر زيارته موسكو في فبراير سنة ١٩٦٤م . وقد تضمنت هذه الرسالة بنودًا عديدة : الإفراج عن المعتقلين الشيوعيين وتمكينهم من وظائف الإعلام ، وتجميد النشاط

الإسلامي ، تمهيداً للمد الثوري الاشتراكي في إفريقيا ، وآسيا . وكان معنى التجميد : وقف كل مشروع إسلامي خططته وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر ، ويستهدف تجلية الفكر الإسلامي ، أو تجميع المسلمين على المبادئ الإسلامية الصافية» .  
«وقبل هذا وذلك : شل حركة الوزير الذي عرف بخصومته للفكر الماركسي في أقوى كتاب خرج له . وهو «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» .

(١٠)

ويتحدث الدكتور البهي بمرارة شديدة عن موقف الدولة منه بعد خروجه من الوزارة واصفاً بدقة سلوك ما أصبحنا نسميه الدولة العميقة :

«ولذا كان من الواضح بعد خروجي من الوزارة : أن تنشر الإشاعات ضدّي، وخاصة في الأزهر . وكان من الإشاعات التي عمل المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كفرع للمخابرات العامة على نشرها : أنني شديد .. وأنى أضع العقبات في طريق الترقية ونقل الأساتذة من الكادر العام إلى الكادر الجامعي .. وأنى أشق على طلبة الكليات العلمية والعملية بزيادة سنة إعدادية في كلياتهم ، كما روج إشاعة أخرى غريبة عندما أخذت لنفسي إجازة بعد الوزارة . وفحواها : أنني لم أذهب إلى إدارة الجامعة لتسلم الوظيفة الجديدة ، خوفاً من الطلاب وغضبهم . ويعلم الله أنني كنت قد قدمت استقالتي منها بسبب ما تصورته من فجوة بيني وبين الوزير الذي خلفني ، في مفاهيم الإصلاح والتطوير لرسالة الأزهر» .

«والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية كان يستخدم كثيراً من طلاب الكليات الأزهرية المقيدين فيها في إنجاز أهدافه : في ترويح الإشاعات ، أو جمعها في المحيط الإسلامي بمصر وخارج مصر ، كما كان يعاونه في هذا الشأن بعض العلماء، مثل الشيخ (محمد المدني)» .

(١١)

وفيما قبل هذا التفسير الحافل بالمرارة لإخراجه من الوزارة فإن الدكتور محمد البهي يفاجئنا إذ يرتأى سبباً غريباً لاختياره للوزارة ، وهو إبعاده عن جامعة الأزهر ، وكأنها كان لابد من تسكينه في موقع من المواقع العليا ، وربما أنه لا يدري ، بما فيه الكفاية ، أن

الدولة هي التي كانت بحاجة إلى اسمه أو نمط سلوكه في هذا الموقع الوزاري لتثبيت للجماهير أنها لم تقصر في تولية العلماء الأزهريين وأهل الدين المناصب الوزارية ، بينما كان النظام السياسي يدرك أن أيًا من هؤلاء العلماء لن يستريح في هذا الموقع ، ولن يتمكن من تحقيق شيء ذي بال فيه في ظل الجو العام الذي أوجدته الثورة وحكوماتها .

وهنا نشير بكل وضوح إلى أن الدولة كانت بحاجة إلى عالم كبير من طبقة الدكتور البهي ووزنه بعد أن فشلت في ملء الفراغ الذي ترتب على إبعادها للشيخ الباقوري (في فبراير ١٩٥٩م) وهو الذي ظل متعاونًا مع الثورة بكفاءة مرموقة منذ بدا تعاونه معها بعد قيام الثورة بستة أسابيع .

ومن العجيب والطريف أن الباقوري عندما عاد إلى الحكم اختير له أيضا أن يخلف البهي في منصب مدير جامعة الأزهر ليصبح في موقع الشخصية الدينية الرسمية الأولى (أو البروتوكولية) ، وظل عهد وزارات عبد الناصر كله مقتصرًا على هذين العالمين الأزهريين حتى جاء عهد السادات وانتفع في مناصب الوزارة بسبعة من علماء الأزهر على التوالي كانوا هم : عبد الحليم محمود ، وعبد العزيز عيسى ، ومحمد حسين الذهبي ، ومحمد متولي الشعراوي ، ومحمد عبد الرحمن بيبصار ، وعبد المنعم النمر ، وزكريا البري .

وفي كل الأحوال فلنقرأ هذا النص الذي يصور به الدكتور البهي عقيدته هذه في سبب اختياره للوزارة :

« ... وعندما سألني السيد على صبري عن رأى الرئيس جمال عبد الناصر في قبولي وزارة الأوقاف وشؤون الأزهر ، شكرته وشكرت الرئيس معًا ، وتحدثت إليه عن الضرورة التي تقضي بوجودي في إدارة الجامعة فترة أخرى من الزمن ، فأجاب في إصرار على تركها . ثم عقب بقوله : يمكنك أن تشرف عليها من خلال مسؤوليتك في الوزارة» .

«ولم أجد توضيحًا لهذه الإجابة إلا في سنة ١٩٦٩م . إذ أسر إليّ بعض من كانوا على صلة بالرياسة العليا إذ ذلك : بسبب انتقالني من الجامعة إلى الوزارة . وهو الحيلولة بيني وبين النشاط في وظيفة الجامعة . فما ظهر منه حرك المسئولين على تعويقه ، إفساحًا لمجال الاشتراكية الماركسية التي بدرت بوادرها في قوانين يولية ١٩٦١م بإلغاء الملكية الخاصة وتحويل الاقتصاد إلى ملكية الدولة ، والتي وعدت الجمهورية العربية المتحدة روسيا : أن

تساندها مساندة تامة بتطبيق العلمانية في قطاعات أخرى بعد إلغاء المحاكم الشرعية» .

(١٢)

يروى الدكتور محمد البهي بأسف شديد شعوره بالفشل في الحفاظ على الأوقاف التي استحوذت عليها الثورة في عهدنا الأول ، وهو يعبر عن موقفه من توجه الثورة إلى الاستحواذ على الأوقاف الشرعية ومحاولته الحفاظ عليها بكل ما أوتى من سبل قادرة على التعبير ، كما أنه حريص على الإقرار بأن جهده في هذا السبيل سرعان ما أوقف بفعل التوجهات السياسية العامة للدولة في ذلك الوقت .

ومع أننا نشارك الدكتور البهي أسفه ، ونعجب لأخذه الأمور باللين ، فإننا نقدر له ما فعله أو حاوله من تسجيل حجج الوقف حتى وإن كانت هذه الخطوة في وقتها خطوة ضعيفة التأثير ، بل ربما نظر إليها رجال عهد الثورة بسخرية على أنها تضييع وقت ، لكننا لا بد لنا وأن ننصف أنفسنا فنقول : إن عصر تاليا جاء ، وعصر ثالثا أوشك على المجيء ، واعتمد هذا العصر على ما تبقى من هذه الحجج في إحقاق بعض الحق ، واستعادة بعض الأموال التي وهبها الأجداد وأوقفوها لأغراض سامية ، وأهداف نبيلة :

«وفي الوقت الذي توليت فيه الوزارة وجدت أن تسليم الأراضي الزراعية للإصلاح الزراعي قد تم بالفعل ، وأن تسليم الملكية العقارية للحكم المحلي في سبيل إتمامه . وذلك تطبيقاً لقانون صدر باستيلاء الدولة على أوقاف المسلمين الخيرية ، على أن تتكفل الدولة في حدود طاقتها بالإنفاق على الدعوة وشؤونها . والهدف من استيلاء الدولة على أوقاف المسلمين الخيرية ضياع معالمها مستقبلاً . فإذا ضاعت هذه المعالم وطلب من الدولة - آتئذ - أن تزيد في الإنفاق على الدعوة أو تستمر في المستوى الجاري للإنفاق عليها كان لها أن تدعى : أنها تنفق أكثر مما للدعوة في إيراداتها» .

«على أنه من جانب آخر بتميع الأوقاف الخيرية وجعل مصادرها مبعثرة بين أملاك الدولة تسهم الدولة في تحقيق معنى (العلمانية) وإبعاد ظل الدين عن أن يكون له أثر في التمييز بين فرد وآخر ، إذ يمكن الآن بعد استيلاء الدولة على الأوقاف الخيرية : أن توزع دخلها على المسلمين وغيرهم ، دون أن يكون هناك فارق طائفي» .

(١٣)

ويجاهر الدكتور البهي برأيه المنصف للحقيقة فيما يتعلق بسلوك الدولة المصرية تجاه الأوقاف :

«وقانون الاستيلاء على الأوقاف الخيرية الإسلامية من جانب الدولة يكمل المراحل السابقة التي بدأ بها الاستعمار الإنجليزي في مصر : بازدواج التعليم المدني والديني .. وازدواج التشريع الأهلي والشرعي .. وإبعاد الدين عن السياسة ، فالوطن للجميع والدين للديان .. ثم إلغاء المحاكم الشرعية وتجميد القضاة الشرعيين ، وتحويل التقاضي في شؤون الأسرة إلى دائرة مدنية ، أسوة ببقية الدوائر القضائية الأخرى . واستثنى هذا القانون : الأوقاف القبطية الخيرية ، ترضية لصوت الكنيسة القبطية» .

«وزارني في مكنتي أيام الوزارة المرحومان : الدكتور عبد الحميد بدوى باشا وكان أحد القضاة بمحكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا، والمهندس طراف على باشا وزير المواصلات ومدير عام السكك الحديدية، سابقًا . وطلب إليّ الدكتور بدوى باشا أن أرد الأوقاف التي حبست على الجمعية الخيرية الإسلامية إلى الجمعية، وكان هو يرأسها بينما طراف باشا كان الأمين العام لها . وعلل طلبه بالمساواة بالجمعية الخيرية القبطية» .

«ولما استوضحت منه هل يريد عودة الأملاك أم يريد زيادة الريع الذي يسلم إلى الجمعية؟ فأجاب في حزن عميق : أليس من حق الأكثرية أن تكون متساوية مع الأقلية هنا في مصر؟ ويقصد أن الحكومة رجعت في قانون الأوقاف الخيرية عن مصادرة أوقاف الكنيسة ويجب كذلك تحقيقًا للمساواة بين المسلمين ، وهم الكثرة ، والأقباط ، وهم القلة : أن تعيد من جديد الأوقاف الخيرية الإسلامية إلى المؤسسات الإسلامية» .

«ولما نقلت هذه الرغبة إلى السيد على صبري انفعلا شديداً وقال : لا يمكن أن ترد الأوقاف من جديد ، والرئيس يمنع ذلك منعاً باتاً . فإن كانوا يريدون زيادة في الريع فأعطهم حسب الإمكانيات الموجودة . وعندما عادا إليّ مرة ثانية حسبنا تواعدنا في الأسبوع السابق على ذلك ، بكى عبد الحميد بدوى باشا على أحوال المسلمين ببلادهم ، عندما سمع منى رأى المسؤولين وانصرف وهو في غاية الضيق والحزن» .

(١٤)

ويتحدث الدكتور البهي بتواضع عن جهد عظيم وذكى قام به وحفظ للمسلمين بعض أموالهم وأوقافهم :

«وكانت هناك حوادث عديدة ومفجعة عند تسليم عقارات الأوقاف إلى الحكم المحلى . وكلها تدل من الأسف الشديد : على الانتهازية ، واستباحة أموال المسلمين من بعض رجال الحكم المحلى» .

«وأردت ألا تضيع هذه الأوقاف ، وتضيع معالم ملكيتها المحبوسة على خير المسلمين ، فتوسعت في تسجيل حجج الأوقاف وتصويرها ، وتلخيص مضمونها في سجلات تعد وتطبع ، وعينت أربعين من متخرجي كلية الشريعة بالأزهر للمساعدة في إنجاز هذه الرسالة ، وفعلا سار العمل فيها بدفعة قوية ، وأنجز عدد كبير من الحجج . ولكن ما أن خرجت من الوزارة حتى عاد الركود من جديد إلى تسجيل الحجج ، ووزع الموظفون فيها على إدارات أخرى» .

(١٥)

ومن العجيب أن نرى هذا العالم الجليل وهو يروى ، فيما قيل هذا ، قصة تعيينه مديرا لجامعة الأزهر على نحو بيروقراطي بحت (يدفعه إليه تواضع العلماء) وهو يكاد يصور الأمر على أن اختياره لم يكن إلا اختيارا سياسيا سرى قام به (أو تولاه) بعض رجال الثورة الذين وجدوا فيه قدرة على الاضطلاع بهذا المنصب .

ويكاد الدكتور محمد البهي في خضم هذا التصوير ينسى المكانة التي كان هو نفسه قد حققها بعلمه وأستاذيته على مدى سنوات طويلة بدأت منذ عودته من البعثة عام ١٩٣٦م ، وهو لا يكاد يصور قيمة العمل بالأستاذية على مدى ربع قرن، ولا يكاد يصور أحقيته الوظيفية كواحد من أقدم الموظفين ، فما بالك بأنه كان من أقدم الأساتذة ، وأقدم العلماء ، إنما هو يكتفي بالإشارة إلى درجته الوظيفية في ذلك الوقت بطريقة بيروقراطية بحتة .

ولنقرأ هذه النصوص المتفرقة التي لا تصدر إلا عن رجل متواضع ، لكنها في الوقت ذاته تصور بدقة شديدة تواضعا في غير محله :

«صدر القانون . وأتمت إعداد السفر إلى جامعة كولومبيا بنيويورك كأستاذ باحث

فيها لمدة سنة . ووافق الشيخ الأكبر على سفري ، بعد إخطار من السيد وزير الدولة بموافقة السيد رئيس الجمهورية على هذا السفر ، بناء على كتاب سفير مصر في واشنطن . فقد تقدمت الجامعة هناك إلى سفارات ثلاث : مصر ، وإيران ، والأردن ، تطلب مساعدتها في الموافقة على الشخص المطلوب من بلدها . وكان جامعة كولومبيا وضعت أسمى ضمن أسماء ثلاثة رشحتهم للوظيفة المطلوبة» .

«ولم يبق على الموعد المحدد للسفر سوى أسبوع واحد . ولكن فوجئت بمكالمة من مكتب السيد كمال رفعت تطلب إليّ الحضور إلى مكتبه في أخبار اليوم في الساعة الحادية عشرة مساء . وكان هو يشرف على دار أخبار اليوم بعد تأميمها [يقصد بعدما سمي بتنظيم الصحافة فقد كان هذا هو المصطلح] ، بالإضافة إلى عمله . وعندما التقيت به أخبرني برأي السيد رئيس الجمهورية في أن أتولى إدارة جامعة الأزهر ، وأعتذر عن السفر إلى الولايات المتحدة . فذكرت له الوضع في الأزهر . ولكنه أجابني : ولذلك أردت أن أبلغك رغبة السيد الرئيس» .

## (١٦)

ويشركنا الدكتور البهي في الاطلاع على دهاليز بيروقراطية لا قيمة لها ، لكنها تكشف عما كان يشغل كبار القوم في عهد عبد الناصر حيث أصبح الناس في ظل الانغلاق الفكري والسياسي منشغلين بأنفسهم ومزايا مرتباتهم أو وظائفهم فحسب . «وبعد أيام صدر قرار جمهوري بتعييني وكيلا لجامعة الأزهر ومديراً لها بالنيابة . فلما استفسرت من أصحاب الشأن خارج الأزهر أجابوا بأن الأستاذ الأكبر رأى أن لا تعين الحكومة مديراً للجامعة إلا بعد أن يعدل مرتب شيخ الأزهر وبدل التمثيل الخاص بوظيفته ، في الميزانية ٦٢ / ١٩٦٣» .

«ولم تكن لجامعة الأزهر ميزانية في السنة الأولى التي صدر فيها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ . وبالتالي لم يكن لمدير الجامعة مرتب ولا بدل تمثيل في ذلك الوقت . وظللت بمرتب مدير عام الثقافة إلى الفترة الأخيرة في الوزارة . وتسلمت فرق المرتب في شهر مارس سنة ١٩٦٤م الذي خرجت فيه من الوزارة» .

«وبعد ستة أشهر من تعييني وكيلا للجامعة ومديراً بالنيابة صدر قرار بتعييني مديراً

لها . ولم أعلم بهذا القرار إلا صدفة ، فقد سافرت إلى الإسكندرية في عطلة عيد الأضحى .  
وفي أول يوم من أيامه طلعت صحيفة الأهرام بالخبر» .

«ولما عدت إلى القاهرة قابلت السيد نائب رئيس الجمهورية في ذلك الوقت السيد حسين الشافعي باعتبار أنه المشرف على شؤون الأزهر . وعبرت له عن شكري على التعيين في وظيفة مدير الجامعة . فما كان منه إلا أن فاجأني بقوله : إن الرئيس - يقصد الرئيس جمال عبد الناصر - هو الذي طلب بمناسبة عيد الأضحى ، أن يصدر قرار تعيينك في هذه الوظيفة . فرجوته أن ينقل إليه شكري مرة أخرى ، بالإضافة إلى برقية كنت أرسلتها من قبل» .

(١٧)

وفي خضم كل هذا الطوفان البيروقراطي نجد الدكتور البهي يشيد بموقف وطني ذكي لعبد اللطيف البغدادي حين كان وزيراً للخزانة ( كان يجمع هذا المنصب مع منصب نائب رئيس الجمهورية ) استجاب فيه من فوره لإنشاء كلية التربية في الأزهر بل ضاعف الدرجات المخصصة لها .

«وبالإضافة إلى ذلك وضعت ميزانية الجامعة لسنة ١٩٦٢ م . وتضمنت الكليات كلها الوظائف الجديدة أسوة بكادر الجامعات الأخرى الموجودة في الجمهورية . وعند مناقشة هذه الميزانية بمكتب وزير الخزانة ، وكان في ذلك الوقت السيد عبد اللطيف البغدادي أبدى حسن إدراكه لرسالة جامعة الأزهر ، ورغبته المخلصة في مساعدتها . فما أن عرضت عليه إنشاء كلية للتربية على أن تكون بها درجة واحدة لأستاذ هو عميد الكلية ، ودرجتان لأستاذين مساعدين ، وأربع درجات لمدرسين ، وثمانين درجات لمعيدين ، حتى سأل متعجباً : لماذا تنشئ الجامعة كلية تربية مستقلة؟. فلما أوضحت له : أن الأزهر في معاهدة في حاجة ماسة إلى مدرسين للعلوم ، والرياضة ، واللغات ، والمواد الاجتماعية . وهو ينتدب الآن مدرسين ، وربما من غير المسلمين ممن يقوم بتدريس بعض هذه المواد . عندئذ قال : إن الخزانة توافق على ضعف الوظائف المطلوبة في كلية التربية» .

(١٨)

ومع كل هذا يتحدث الدكتور محمد البهي أيضاً عن تكريم الثورة له بعد خروجه من

الوزارة وبعد استقالته من منصب مدير جامعة الأزهر الذي تولاه للمرة الثانية بعد خروجه من الوزارة ، ومحاوله الثورة تعويضه عن هذين المجدين بكل ما كان يمكن لها أن تعوضه به فيقول :

«وبعد أن قدمت الاستقالة من وظيفة مدير الجامعة في اليوم الثاني للتشكيل الوزاري الجديد في ٢٥ من مارس سنة ١٩٦٤ م ، لم أنتظر وظيفة أخرى . ولكن بعد أسبوع واحدًا تقريباً عرض عليّ أن أكون مديرًا لجامعة الإسكندرية ، فاعتذرت بحجة أنها وظيفة يرغب فيها العديدون من أساتذة الجامعات الأخرى . وليس من اللائق وقد كنت بالفعل مديرًا لجامعة الأزهر : أن أشغل ولو لوقت قصير مثل هذه الوظيفة» .

(١٩)

ويتحدث الدكتور البهي عما يقول عنه إنه السبب الحقيقي في اعتذاره عن منصب السفير المصري في كندا :

«كما عرض عليّ بعد ذلك : أن أكون سفيرًا للجمهورية في كندا ، فاعتذرت كذلك بأنني شيخ من شيوخ الأزهر . ولا أستطيع لذلك أن أجامل السفراء مع زوجتي في حفلاتهم . وهي حفلات رقص وشرب . كما لا أستطيع أن أوقع لموظفي السفارة على كشف الإغفاءات من الجمارك عند مشترياتهم من الميناء الحرة . ومشترياتهم في الغالب : خمورٌ ، وسجائر ، ومواد غذائية مختلفة قد يكون بينها المحرم شرعاً» .

(٢٠)

كذلك فإن الدكتور البهي يطلعنا على ما اكتشفه من رغبتين متعارضتين في بقائه مديرًا لجامعة الأزهر ، أو تعيين الشيخ الباقوري في هذا المنصب ، وهو بما يرويه يطلعنا بكل وضوح على مدى ما كانت الحياة السياسية على مستوى القمة تحفل به من صراعات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة بعضهم وبعض ، وقد كان الرئيس عبد الناصر نفسه يشارك في هذه الصراعات كأنه واحد من المتصارعين .

وهكذا نرى أصدقاء الباقوري حريصين على أن يخلو له منصب مدير جامعة الأزهر بأن يعدوا للدكتور البهي (وكلاهما وزير سابق للأوقاف) منصبا آخر أي دون ظلم للبهي ، لكن عبد الناصر كان يجب أن يجلس الأنفاس لأطول مدة :

«وفي مساء يوم من الأيام اتصل بي السيد حامد محمود مدير مكتب السيد علي صبري وقال لي : إن الدكتور عبد العزيز السيد - وقد كان وزير للتعليم العالي سيحضر إليك ويفاتحك في وظيفة ويعرضها عليك . ولكنه لا يمثل جانب الرئاسة ، ولم نوافق على عرضه» .

«وفي اليوم التالي لهذه المكالمة حضر الدكتور عبد العزيز السيد ، وهو موفد من صديقه المهندس عبده الشرباصي ، ومن ورائها المشير عبد الحكيم عامر ، ليحاول إقناعي بأن أكون أستاذًا للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة ، أو بكلية البنات بجامعة عين شمس ومكانها قريب من سكني الحالي . وبذلك تخلو الوظيفة لتعيين الشيخ أحمد الباقوري فيها . ولم أتنبه إلى أنه كان هناك انقسام في الصف بين الرئيس جمال عبد الناصر من جانب ، والمشير عامر من جانب آخر» .

«ويوم أن كلمني السيد حامد محمود ليبلغني أن الدكتور عبد العزيز السيد لا يمثل رأيه رأى السيد علي صبري ، ومن قبله اتصل بي السيد سامي شرف ليقول لي رسالة من الرئيس : لا تقلق ، واستمتع بمخصصات الوظيفة إلى أن نتصل نحن بك، كانا يشيران معًا إلى أنني لا أترك وظيفة مدير الجامعة الآن ، حرصًا على إحباط محاولة المشير تعيين الشيخ الباقوري فيها» .

«ولم يتضح لي هذا الانقسام في الصف إلا بعد أن وعدت الدكتور عبد العزيز السيد بقبول وظيفة أستاذ بدرجة وزير في كلية الآداب . وحتى لو كنت على علم بهذا الانقسام فكانت نفسي تميل إلى الأستاذية أكثر من أية وظيفة إدارية . وأي شيء سيعرض على بعد الآن سيكون مساوقًا لما سبق أن رفضته من قبل من وظيفة مدير جامعة الإسكندرية، أو سفير الجمهورية في كندا» .

### (٢١)

ويتحدث الدكتور البهي عن انطباعات الدكتور محمد أحمد سليمان بعد أن فاز الشيخ الباقوري بالمنصب ، وعودته إلى مصافاة صاحب المذكرات الذي هو الدكتور البهي نفسه: «وتعيين الشيخ الباقوري - وليس الدكتور محمد سليمان - خلفًا لي في وظيفة مدير جامعة الأزهر ، أحدث لدى الدكتور سليمان خيبة أمل كبيرة ، وأحس أن رجال العهد

يومذاك لا يقبلونه في وظيفة أعلى مما هو فيها . واستجابوا لرغبته لذلك في نقله من جامعة الأزهر إلى جامعة القاهرة كوكيل لها ، ثم من الوظيفة الإدارية بها إلى وظيفة أستاذ في الطب الشرعي بالقصر العيني ، كما كان قبل أن يشغل أية وظيفة إدارية» .

«وبعد خيبة الأمل هذه رجع إلى طريقه الإنساني في المعاملة . وتزاورنا ، ولم أكن له أي شعور مجافٍ للإنسانية . لأني من أول الأمر كنت أعذره . وعرف - ولكن متأخرًا - الشيطان الذي كان يوسوس إليه ، بعد أن انقلب ضده لمصلحة تربطه بالمدير الجديد» .

(٢٢)

وبالموازاة لهذا كله يتحدث الدكتور محمد البهي حديثاً سريعاً أقرب إلى الاقتضاب عن طبيعة ملاحظة محبي الكيد للعلماء في منتصف الأربعينيات من القرن العشرين ، والموقف الإنساني الرائع الذي وقفه وكيل النيابة الذي لم يشأ حتى يستدعي الدكتور البهي لإطلاع على الشكوى ، وإنما قام بزيارته في منزله لطمأنته إلى أنه حفظ الموضوع الذي لم يكن البهي نفسه قد علم به : وكأنه يريد أن يترك في الأذهان صورة كفيلة بالمقارنة بين هذا الوضع القريب من الإنسانية وبين ما تنامي إلى علمنا جميعاً (طيلة السنوات التي سبقت كتابة البهي لمذكراته) عما وصلت إليه الأوضاع المأساوية في عهد الثورة من تعسف ، وبطش ، واعتداء على النفس ، والوجدان ، والبدن ، دون رادع من ضمير ، أو قانون :

«ولا أنسى فضل الله عليّ يوم أن قدم إلى منزلي بالعباسية الشرقية وكيل نيابة قسم الوايلي . كنت لا أعرفه . ولكنه عرفني بنفسه ، واستأذن في الدخول والحديث معي بعض الوقت . فأذنت له ، فذكر أنه يعرفني من كتاباتي في مجلة الرسالة التي كان يصدرها المرحوم الأستاذ أحمد حسن الزيات . وابتدأت الكتابة فيها وأنا في جامعة (هامبورج) سنة ١٩٣٤ م . ثم أطلعني على شكوى من مجهول ضدي يبلغ إدارة الأمن العام : أنني من عملاء ألمانيا ، عدوة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وأني خطر على الأمن ضد جنود الحلفاء بالقاهرة ويطلب اعتقاله!!»

«واستنتج السيد وكيل النيابة أن هذا المجهول ربما يكون طالباً . وأخيراً ذكر : أنه تأكد أن هذه الشكوى كيدية ، وأنه من أجل ذلك قرر حفظها ، ورأى ألا يزعجني إذا ما طلبني إلى مكتبه فأثر أن يزورني ويطلعني عليها ، تقديراً لكتاباتي التي عرفني عن طريقها ،

فشكرت له فضله ، وانصرف . والغريب أني لم أعرف اسمه ، ولم أسأله عنه وقت زيارتي».

(٢٣)

وعلى صعيد متصل بتاريخ العقل العربي الحديث يروي الدكتور محمد البهي قصة في غاية الأهمية عن تأليفه لكتابه الأشهر «الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي» وهو يروي القصة على نحو مؤثر يجعلنا ندرك مدى معاناة رجال الفكر ممن كانوا في مثل موقعه ، وكيف كانت الحياة الفكرية تحفل بالعقبات في سبيل تقرير الحقيقة أو الحديث عنها ، كما يدلنا على أن مؤسسات النشر الرسمية كانت تعتمد إلى محاربة مثل هذه الدراسات عن قصد .

«... كنت متعاقدًا مع «الدار القومية» [كانت دار نشر عامة مملوكة للدولة في ذلك الوقت] على إعادة طبع كتاب : «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» . وقد وضعت معالم هذا الكتاب وأنا في كندا، في مدينة مونتريال بجامعة ماكجيل في سنة ٥٥ / ١٩٥٦ الدراسية . وقد قمت بتدريس الحركات الإسلامية المعاصرة في معهد الدراسات الإسلامية الملحق بكلية اللاهوت هناك . وقد أشفقت على نفسي في هذا العام من أن أموت حزنًا ، على ما يباشره المستشرقون ضد الإسلام في الغرب والشرق على السواء . فما يسمى معهد الدراسات الإسلامية بمونتريال عبارة عن مسرح تمثل عليه : خرافة الإسلام .. وتناقضات المبادئ في القرآن .. واللاإنسانية واللاحضارة للمجتمع الإسلامي . ويجلب الطلبة من البلاد الإسلامية ويختارون من أصحاب النفوذ في المستقبل : من الفرق الصوفية المنتشرة ، والأسر العريقة في الإسلام والإيمان به» .

«... المدرسون والأساتذة ثلاثة أنواع : نوع من الإنجليز أو الأمريكيان ممن يثرون الشبه ضد الإسلام . وبعضهم يكون قد عاش في الشرق الأوسط فترة طويلة من الزمن ، يعمل في الاستخبارات الأمريكية أو البريطانية . ونوع من المسلمين ضعاف الشخصية تستهويهم الإقامة في الحياة الأمريكية . وهى حياة مملوءة بالإغراءات المادية ، ونوع آخر من المسلمين عرف بشخصيته القوية ، ويراد له عن طريق مثل هذه الدعوات : أن يتعاطف يومًا ما مع ما يكتبه المستشرقون . أو على الأقل لا يحذر من الإستشراق ولا يتعرض لإضعافه . وربما اعتبر المشرفون على المعهد أن أكون من النوع الثالث» .

(٢٤)

ويستطرد الدكتور البهي في الحديث عن أساتذة معهد الدراسات الإسلامية في مونتريال حديثاً دقيقاً سلساً يأتي به على هيئة الاستطراد فحسب لكنه حديث موح وجوهري :

«فكان هناك تركي مسلم اسماً ، أسند إليه ما يسمى بعلم الاجتماع الإسلامي . وكان هذا العلم يدرس في كتاب ألفه يهودي نمساوي هاجر إلى أمريكا أيام حكم هتلر . وهو جروني بوم . وكان أستاذاً لما يسمى بعلم الاجتماع الإسلامي في جامعة شيكاغو ، ثم في جامعة كاليفورنيا ، وهو في كتابته ينكر على الإسلام أن يكون صاحب اتجاه حضاري في تكوين الأمة في المجتمع» .

«وكان هناك باكستاني يقوم بتدريس التناقض في آيات القرآن . وكان تلميذاً لأبري المستشرق الإنجليزي . وهذا الباكستاني تنصر هو وزوجته وابنتاه وعلى إثر تنصره كتب معه عقد طويل الأمد للعمل مع مبشر أمريكي اسمه كراك في مدينة استان فورد . وهو المشرف على مجلة العالم الإسلامي التي كان يصدرها المبشر زويمبر في الثلاثينات» .

«وطريقة الدراسة كانت قاعات البحث . يلقي الأستاذ مجملًا لبحث ، ثم تطرح الشكوك والشبهات من قبل الطلاب والطالبات الأمريكيات . وقد اختيروا ، كطرف في مواجهة الطلاب المسلمين» .

«وبجانب هذا التركي ، وذاك الباكستاني كان يوجد عميل المخابرات الانجليزية سابقاً في بغداد . وكان يعرف بعض الكلمات العربية . ويقوم بتدريس التاريخ الإسلامي ، على أساس قلب الحقائق كلها» .

«وهكذا : كانت تشهد قاعة البحث : الطلاب المسلمين والمسيحيين معاً ، وجميع من يسمون بالمدرسين والأساتذة» .

«ومع الجميع مدير المعهد . وقد كان قسيساً . وبعد أن تخرج على الماروني فليب حتى في جامعة برنستن اختير مديراً للمعهد الدراسات الإسلامية بجامعة ماكجيل بكندا . وعرفت فيما بعد : أن مؤسسة روكفلر في نيويورك هي التي تنفق عليه مما هو موقوف على ما يسمى بالدراسات الإنسانية .

(٢٥)

ومع هذا يتحدث الدكتور البهي عن جانب إيجابي في هذه التجربة :  
«وأول أمر أظهرنا فيه شخصية المسلم : أني اجتمعت بالطلاب المسلمين هناك ذات يوم ، واتفقنا على إقامة صلاة الجمعة في قاعة من قاعات المعهد . ثم واطبنا على إقامتها . ثم تكونت من الطلاب جمعية اتصلت بالمسلمين المقيمين في (مونتريال) .  
«وفي يوم عيد الفطر دعت جميع المسلمين هناك إلى صلاة العيد في منزل اللواء عبد الحميد سليمان . وكان ممثلاً لمصر في منظمة الطيران المدني . وكانت له زوجة فاضلة ومُنسّبة ، وكانت قدوة حسنة للمرأة المسلمة التي تعيش في الخارج في تحديها للعادات السيئة التي تمارس في الحياة الأمريكية . وقد ألقى خطبة العيد الشاب المسلم الدكتور هشام نشابة . وهو الآن مدير التعليم بالمقاصد الإسلامية - بيروت .

(٢٦)

ويشير الدكتور محمد البهي إلى أن هذا الجو الغريب كان بذاته هو الذي دفعه إلى تأليف كتابه وكأنه يتحسب لما في الكتاب من رؤية حاسمة للقضايا المتعلقة بالفكر والتغريب والاستعمار والسياسة .  
«وفي هذا الجو عزمت على تأليف كتاب أكشف فيه عن سيئات الاستعمار . والتجربة التي رأيتها في كندا كانت من أبشع التجارب ضده . ولكنها كانت مغلفة بغلاف عصري . وهو غلاف البحث العلمي : طلاب مسلمون يختارون لدراسة الإسلام في أمريكا ، ويغرب بهم حتى يقدم لهم الإسلام كما يريد أعداؤه ، ولكن من أفواه مَنْ ينتسبون إلى الإسلام . فالمجموعة المختارة من الطلاب هناك محاصرة بنوعية ما يقدم لهم من أباطيل باسم العلم ، عن الإسلام ، وبالتشكيكات التي يثيرها الطلاب المسيحيون معهم ..  
وبنوعية خاصة من المتهافتين على الحياة الأمريكية وضعاف النفوس ممن ينسبون إلى المجتمعات الإسلامية ، ليكونوا مدرسين لهم من كتب هي من تأليف أعداء الإسلام ومحاربيه» .  
«ونفذت هذه الدراسة قبل أن أغادر مونتريال إلى القاهرة . وأودعت هذا النقد مكتبة المعهد» .

«ثم قامت المكتبة ، كما هي العادة ، بإرسال نسخ منه إلى أقسام الدراسات المماثلة في الجامعات الأمريكية . وقد ساعدني في نقل هذا النقد إلى اللغة الانجليزية : المرحوم الدكتور حمودة عبد العاطي» .

«وكان هذا النقد أساس الكتاب الذي صدر في سنة ١٩٥٧ . وهو المنوه عنه سابقاً: «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» . وعندما اطلع مدير المعهد على نقدي لطريقة تدريس الإسلام في معهده ، غضب غضباً شديداً ، ولم يتصل بي منذ ذلك الوقت حتى الآن» .

«ومن جانب آخر عندما ظهر كتاب : «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» في القاهرة ، ألقى المدير من مباشرة إدارة المعهد ، وعين خلف له» .

## (٢٧)

وتبدأ مراحل المساومة على ما في هذا الكتاب الذي ألفه الدكتور البهي عن الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي على الرغم من أنه لم يكن كتاباً رادكالياً ولا ثورياً في كشفه عن الحقائق .

فهذه هي السفارة الأمريكية في القاهرة تحاول أن تدفع المؤلف إلى حذف فصول منه مقابل أن تنشره بالإنجليزية وأن تكافئه مكافئة مجزية نظير هذا النشر لكن الدكتور البهي يروي أنه رفض هذا العرض بوضوح :

«ثم أخذت السفارة الأمريكية في القاهرة تسعى إلى حذف ما جاء فيه ، خاصاً بالمستشرقين ، والمبشرين . فاتصلت بي السفارة ، عن طريق المستشار الثقافي ، في سنة ١٩٦٢ م ، وأبلغتني : أن مجلس التعليم الأمريكي قد اختار كتاب : «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» ضمن الكتب التي اختيرت لترجمتها إلى اللغة الانجليزية» .

«وأجبتني بأني أرحب بذلك . ولكنه استدرك وقال : إن المجلس سيدفع مبلغ ستة آلاف دولار ، حق الترجمة في حالة واحدة ؛ وهي أن تحذف الفصول الخاصة بالمستشرقين والمبشرين فيه . فذكرت له : أن الكتاب : كتاب رأي . وليس عملاً تجارياً . فإن كانت فيه أخطاء علمية فأنا على استعداد لتلافيها في طبعة قادمة ، وإثبات الصحيح بدلاً منها .

وطبعًا لم يتم اتفاق ؛ لأن المقصود كان إظهار المؤلف بمظهر الضعيف . عندما يصدر كتابه باللغة الانجليزية يقول شيئًا يناقض ما سبق أن ذكره باللغة العربية» .

(٢٨)

وتتكرر الظاهرة التي يعتبرها الدكتور البهي بمثابة مأساة للفكر الإسلامي الحديث متمثلة في حظ هذا الكتاب مع الطرف الآخر أي مع العالم الثاني مع الشيوعيين بعد ما أصبحت لهم الكلمة في النشر الثقافي مصر ، فيطلب من المؤلف الذي هو الدكتور البهي أن يجذف الفصول الخاصة بالشيوعية ، كأنها يكرر هؤلاء ما كان يطلبه الأمريكيون مع اختلاف المحذوف .

«وجاء شهر يناير في سنة ١٩٦٦م ونقل إلى الدكتور توفيق شاهين : أنه علم أن كتاب : «الفكر الإسلامي الحديث .. وصلته بالاستعمار الغربي» .. رصت حروفه بمطبعة مصر ، ثم جمد . لأن الأستاذ محمود العالم - وهو أحد أعلام الشيوعيين في مصر - تولى إدارة هيئة الكتاب التي ضمت ، فيما ضمته إليها : الدار القومية، التي تعاقدت معها . وأبلغني رسالة منه شفوية . تفيد : أنه على استعداد لزيادة المبلغ المتعاقد عليه من ألف ومئتي جنيه مصري . إلى ألفين من الجنيهات . ولكن على شرط أن يجذف من الكتاب الفصول الخاصة بالشيوعية» .

«وعندئذ رجوت الدكتور توفيق شاهين أن يبلغ الأستاذ محمود العالم بنص ما ذكرته للمستشار الثقافي الأمريكي ، يوم عرض عليّ : اختيار الكتاب للترجمة إلى اللغة الانجليزية» .

(٢٩)

وتأتي المفاجأة الثالثة في أن يكون سبب حظر النشر من وجهة النظر الرسمية المصرية أن الكتاب تعرض للإخوان المسلمين وأفكارهم ، ومن ثم فلا يجوز نشره في مصر ، وهكذا اتخذ القرار البيروقراطي في دار النشر المملوكة للدولة ومع أن وزير الثقافة لم يكن شيوعيا فإنه لم يستطع أن ينقلب على النفوذ الشيوعي في الوزارة لكن بيروت كعادة ذلك الوقت قامت عن مصر بالمهمة المقدسة في نشر الثقافة :

«وكان رد الأستاذ العالم : أن كلف أحد المشايخ الموظفين في وزارة الثقافة بكتابة تقرير

ضد الكتاب . فكتب أن الكتاب تعرض لبعض أفكار الجمعية المنحلة . وهي جمعية الإخوان المسلمين . وفي مقدمة هذه الأفكار : أن الإسلام دين ودولة» .

«وكان على رأس وزارة الثقافة في ذلك الوقت : الدكتور سليمان حزين . ولم يستطع مع تغلغل الشيوعية في وزارته : أن ينصف الكتاب ، ولا أن ينفذ العقد . وبقي الكتاب تحت الرقابة إلى أن طبع في بيروت سنة ١٩٦٩م» .

(٣٠)

ونأتي إلى نقاط الضعف الإنساني في علاقات الدكتور محمد البهي وديناميات تعامله مع أقرانه وزملائه في عهد الثورة ، ونكاد نكتشف أن هذا الرجل لم يكن مهيباً للوصول بعلاقاته الشخصية والوظيفية إلى الآفاق التي تتناسب مع ثقافته ومعتقداته وفلسفته ، وأنه ربما كانت تنقصه بعض الخبرات في التعامل الإنساني الرحب المنبئ عن سر النفس السوية ، وهو ما كان متوقفاً من شخص بوزن الدكتور البهي كان حرياً به أن يضيف إلى خبراته بالحياة والأحياء بعداً ثالثاً بين الثقافتين الأزهرية والألمانية .

ولعل موقف الدكتور محمد البهي من الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت هو أبرز هذه المواقف ، وهو موقف لا يدل على ما يجمل بصورة البهي أو يليق بها ، وإنما هو باعتراف البهي الضمني موقف يستحق النقد والتعقيب .

فنحن نراه في الصفحات الأولى من مذكراته وبالتحديد في الصفحة ٣١ يشير إلى أن الشيخ شلتوتاً كان واحداً من أفضل ثلاثة أساتذة درسوا له في معهد الإسكندرية الديني ، إذ كانوا (أي الثلاثة) يجمعون بين الفهم المنظم ، والنقد السليم لما يعرضونه من معرفة .

وفي صفحة ٤٤ نراه يذكر الشيخ شلتوت ضمن ثلاثة أساتذة كان لهم عليه فضل القيام باستقباله في محطة القاهرة عند عودته من ألمانيا بعد حصوله على درجة الدكتوراه من هامبورج بألمانيا (والآخرا نهما الشيخ الزنكلوني ، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز) ، ويشير البهي إلى أن هؤلاء كان لهم فضل تكريمه ، والتعريف به ، والإشادة به .

لكننا بعد صفحات قليلة نراه يبدأ الحديث عن الشيخ شلتوت في اتجاه آخر ، لا يضير الشيخ شلتوت ، لكنه يؤذي صورة البهي نفسه ، حيث نراه يلتمز قرار الشيخ عبد المجيد سليم في أثناء مشيخته للأزهر بإحالة الشيخ صالح هاشم عطية إلى التقاعد قبل مواعده

بثلاثة شهور ليحل محله الأستاذ شلتوت .

(٣١)

لكننا بعد هذا التقدير نرى الدكتور البهي يتحدث بنوع من التعالي غير المبرر على الشيخ شلتوت ومن المدهش أن يكون هذا التعالي مرتبطا بالفترات التي أصبح فيها الشيخ شلتوت شيخاً للأزهر :

«.... وبعد فترة ليست طويلة صدر قرار جمهوري بتعيين الشيخ شلتوت بالتعيين فيما بعد شيخاً للأزهر بدلا من الشيخ تاج .

وفي صباح أحد الأيام صدرت الصحف بتعيين الشيخ تاج وزيرا في اتحاد الجمهوريات العربية . وكانت اليمن عضواً فيه . فلما اطلع الشيخ شلتوت على الخبر أصيب بصدمة نفسية . لأنه ظن أن الشيخ تاج سيجتمع بين الوزارة والمشيخة . ولكن صياغة الخبر على النحو الذي ظهر عليه قصد منها توفير الكرامة لمنصب شيخ الأزهر . والشيخ تاج كان قد نقل فعلا ، واستمر في الوزارة إلى أن حل الاتحاد» .

«وقد أثرت هذه الصدمة النفسية على صحة المرحوم الشيخ (شلتوت) . ومع اعتلال صحته عين في المشيخة وبقى فيها إلى أن توفي في ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ م».

(٣٢)

ومن المدهش كذلك أننا نرى الدكتور محمد البهي يتحدث بأسلوب عدائي واندفاعي تجاه الفترة التي عمل فيها هو نفسه تحت رئاسة الشيخ شلتوت كشيخ للأزهر حين كان هو مسؤولاً عن الإدارات الثقافية في الأزهر :

«... وفي عهده (أي عهد شيخه الشيخ شلتوت) أنشئت إدارة الثقافة بالأزهر . ونقلت بدرجة في الكلية - وهي درجة مدير عام - إلى شغل وظيفة مدير عام هذه الإدارة . وقد لاقت مشقة كبيرة في مباشرة أعمال هذه الإدارة وتصريف شؤونها . وكانت تجمع عدة إدارات : إدارة المكتبة ، وإدارة الوعظ ، وإدارة البحوث والثقافة ، وإدارة المطبعة ، وإدارة المجلة . وسبب المشقة : اعتلال صحة الأستاذ الأكبر من جانب ، وكثرة المستشارين حوله من جانب آخر . وهم أصحاب صلات خاصة به ، من أصهاره ، وتلامذته ، والمقربين إليه . وكانوا يشيرون عليه بما يحقق بعض المصالح الشخصية . فإذا تعارضت هذه

المصالح الشخصية مع المصلحة العامة في شؤون الثقافة وقفت في وجهها . وكانت تُصور وقفتي في وجهها للشيخ الأكبر على أنها ضد شعبيته في المشيخة . وكم ضاق صدره مني؟  
«وأخيراً كتب في العاشر من أغسطس سنة ١٩٦١م إلى وزير الدولة لشؤون الأزهر كتاباً يطلب فيه : نقل من إدارة الثقافة بدرجةتي إلى كلية اللغة العربية ، لأعمل أستاذاً كما كنت سابقاً . وعندما أطلعني السيد كمال رفعت على هذا الكتاب رجوته في سرعة التنفيذ . ولكنه ذكر لي : أن الأمر يرجع إلى الرئيس وحده» .

(٢٣)

ثم ها نحن نرى الدكتور البهي يصل إلى ما يصوره لنا على أنه نقطة الذروة في الاختلاف بينه وبين الشيخ شلتوت ، ومن العجيب أن يصل البهي في اختلافه مع أستاذه الشيخ شلتوت إلى مثل هذه النقطة ، لا لشيء إلا لتصوره أنه وزير ، وأن بوسعه أن يفعل ما يشاء متخطياً شيخ الأزهر .

والحق أني (لولا معرفتي بأجواء عهد الثورة في الستينيات وضعف الإنسانيات فيها إلى أبعد حد) لا أكاد أتصور أن يقع عالم جليل بوزن الدكتور البهي في مثل هذا الخطأ حتى لو أنه كان قد أصبح بحكم القانون رئيساً لأستاذه بأي صورة من الصور ، فما بالنا أنه لم يكن في واقع الأمر كذلك ، وأنه يعلم تمام العلم أنه بأي حال من الأحوال ليس كذلك ، وأن توليه منصب الوزارة لا يعني أن يسبق شيخ الأزهر في ركوع أو سجود أو قيام(!!).

مع كل هذا الذي أصوره على استحياء فإن الدكتور محمد البهي يحرص على أن يصور الأمور بما يدينه هو نفسه ، وبما يجعلنا نتصوره مسؤولاً عن النهاية الحزينة التي أنهت حياة الشيخ شلتوت بكل علمه وفضله ، ولست أبالغ إذا قلت إن في وسع أي قارئ أن ينقل فقرة الدكتور البهي دليلاً على أنه هو الذي قتل الشيخ شلتوت :

«..... وقد حدث أني قمت بزيارة معهد المنصورة ، بعد التفتيش على إدارة الأوقاف بها . وما أن وصلت إلى القاهرة حتى اتصل بي أستاذنا المرحوم الشيخ محمود شلتوت تليفونياً وطلب إليّ : أن لا أباشر أية زيارة مستقبلية لمعهد أزهرى خارج القاهرة ، إلا بعد موافقته . وعلى أن أتصل بأحد أصهاره في كل شأن من شؤون المعاهد ، لأخذ رأيه قبل العمل ، أو قبل إصدار القرار في هذا الشأن . فالتمست له العذر ، وطمأنته على مسؤوليته

وعلى وضعه وانتهت بذلك المكالمة» .

«وفي المساء ذهبت إلى منزله بمصر الجديدة وكان في رفقتي مدير مكتب الأمن . فسلمت عليه وقبلت يده . ولكن كان منفعلا من زيارتي لمعهد المنصورة إلى حد أنني لم أستطع أن أهدئه . خرجت وفكرت في الطريق الذي يعينني على أدائي للمسؤولية ، وفي الوقت نفسه يرضى الأستاذ الأكبر . ولم يكن هذا الطريق بالطبع هو أخذ رأي بعض أصهاره ، قبل البت في شؤون الأزهر» .

(٣٤)

ويواصل الدكتور البهي رواية ما يدلنا على أنه غرق أو أغرق تماما في التفصيلات البروقراطية بلا مبرر :

«وما أن مضت عدة أيام على الزيارة لمعهد المنصورة حتى جاءني كتاب من المرحوم الدكتور محمود حب الله ، أمين عام مجمع البحوث الإسلامية ومعه شكوى موقع عليها من المرحوم الشيخ محمد على الساييس عضو جماعة كبار العلماء التي حل محلها مجمع البحوث في القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١» .

«وفي هذه الشكوى ينتقد فيها الشيخ الساييس تصرفاً لشيخ الأزهر ، فضيلة الشيخ شلتوت . وهذا التصرف : أن الشيخ الأكبر وسنه في ذلك الوقت فوق الخامسة والستين ، أي تجاوز سن المعاش المحدد لعلماء الأزهر ، أصدر قراراً إدارياً بتحديد مكافأة له مقدارها ستون جنيهاً تصرف من الاعتماد الخاص بمجمع البحوث في ميزانية ١٩٦٣/٦٢ . بينما لم يصدر مثل هذا القرار للشيخ الساييس (الذي كان) من حيث السن يستحق المكافأة دون الشيخ الأكبر . وبمراجعة الميزانية المشار إليها وجد أن المبلغ المخصص لمكافأة أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ، مشروط فيه : أنه لا يتم الصرف منه إلا بعد استصدار قرار جمهوري بتحديد المكافأة ، بناء على طلب الوزير المختص . هذا أمر» .

«وهناك أمر آخر وهو أن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ألغى صلاحية شيخ الأزهر في إصدار القرارات الإدارية والمالية . ووجد أن الشيخ الأكبر اعتمد في إصدار قرار المكافأة الخاصة به على إجازة مدير مكتب السيد حسين الشافعي له في صرف المكافأة . فأصدرت قراراً بوقف الصرف» .

«وكتبت في الوقت نفسه إلى رئاسة الجمهورية طالباً إصدار قرار بصرف مكافأة خمسين جنيهاً لكل عضو من أعضاء المجمع من أول يوليه سنة ١٩٦٢ . أي من بدء تنفيذ الميزانية» .  
 «وما أن أصدرت قرار وقف الصرف حتى اعتكف الأستاذ الأكبر في المنزل ، وظل معتكفاً إلى أن توفي إلى رحمة الله في الثاني عشر من ديسمبر سنة ١٩٦٣» .

.....  
 .... كأنما يريد الدكتور البهي كما أشرت في موضع آخر أن يوحى بأنه هو الذي قتل الشيخ شلتوت .

## (٣٥)

بل إننا نكاد نرى ما يمكن وصفه بأنه افتراء من الدكتور محمد البهي على الشيخ محمد شلتوت يصل إلى حد اختزال الخلاف القانوني والإداري في أمور مادية تافهة ، وهكذا يستطيع أي مؤرخ أن يستشهد بمذكرات الدكتور البهي وما ورد فيها على أن عهد ثورة ١٩٥٢ أعطى شيخ الأزهر لقب الإمام الأكبر فحسب ونزع منه الصلاحيات التي كانت له في قانون ١٩٣٦ .

«.... ولكن عليه رحمة الله ظل كذلك يتابعني بالشكاوي إلى الرئيس جمال عبد الناصر وإلى الوزراء من الزملاء ، وترجع كلها إلى أنني صادرت مخصصاته، وألغيت اختصاصاته. ويقصد بالمخصصات مكافأة المجمع ، بينما يقصد بالاختصاصات ، ما كان لشيخ الأزهر سابقاً في الشؤون الإدارية والمالية ، في قانون سنة ١٩٣٦ م . وكتب فضيلته إلى مجلس الدولة يسأله الرأي في سلطة الوزير في مواجهة سلطة شيخ الأزهر» .

## (٣٦)

ويبدو لنا الدكتور محمد البهي في حديثه عن الشخصيات العظيمة التي قدر له أن يعاصرها حريصاً على القيمة بأكثر من حرصه على الإنجاز ، وهذا أسلوب كثير من الأساتذة النظريين الذين لا يعنون بالعمل التنفيذي من حيث هو عمل تنموي وتقدمي ، وإنما ينظرون إليه وكأنه تحصيل حاصل .  
 ونحن نرى هذا بوضوح في حديثه عن عدد من مشايخ الأزهر الكبار إن لم يكن عنهم جميعاً .

كما نراه متجسداً بوضوح على سبيل المثال في موقفه من الأستاذ محمد سعيد العريان حيث نرى ألفاظه المعبرة عن هذا الموقف تتم عن ضيق صدره من الرجال المنجزين الذين يتجاوزون الحرص البيروقراطي على تضييع الوقت ، وتمييع المسؤولية ، وتأصيل الإنجاز ويتولون بأنفسهم إنجاز ما لا يمكن إنجازه إلا بأمثالهم ، وهو ما كان الأستاذ محمد سعيد العريان يفعل مشكوراً ومقدوراً .

ويكاد الدكتور البهي يعترف أنه هو الذي حرم الأزهر ومؤسساته الناشئة بعد التطوير من جهد الأستاذ العريان الذي كان واحداً من الثلاثة الذين أنجزوا قانون التطوير :

«المرحوم الأستاذ محمد سعيد العريان كان طاقة كبيرة في العمل . وهو مشكور في كثير من القرارات التي استصدرها من السيد كمال الدين حسين ، أو من السيد حسين الشافعي بعده ، والتي تتصل بالمرحلة الأولى من مراحل التنفيذ. ولكن عليه رحمة الله كان يميل إلى التفرد بالسلطة والتوجيه ، وهذا الميل انتهى به أخيراً إلى إحالته إلى المعاش . وإبعاده عن مؤسسات الأزهر كلها . وخلت درجة وكيل الوزارة التي كان مقيداً عليها ، والتي شغلت بعده بالأستاذ إبراهيم حمودة ، ثم بالأستاذ المسيدي » .

«وأذكر له أنه بعد تعييني في مباشرة إدارة الجامعة ، وجه هو الدعوة ، لأمر ما ، لاجتماع لجنة في مكنتي في وقت معين ، متحدثاً وجودي ووظيفتي ، ولكن لم يمكن هو من الاجتماع ولا من دخول المكتب . وكانت هذه الحادثة هي السبب المباشر في إخراجه من محيط الأزهر» .

(٣٧)

ويخصص الدكتور محمد البهي جزءاً كبيراً من مذكراته لبيان حقيقة العلاقة بينه وبين وكيل الجامعة في عهده ، وهو أستاذنا الدكتور محمد أحمد سليمان ، أستاذ الطب الشرعي وعضو مجمع اللغة العربية ، وهو حريص على أن يرى نفسه من أن يكون قد ظلمه ، أو أن يكون قد وقف في طريقه إلى تولى منصب مدير الجامعة الأزهرية ، مشيراً بكل وضوح إلى أن السبب في عدم رضاء الدولة عن الدكتور سليمان أنه كان ينتمي إلى الإخوان المسلمين .

ومن العجيب أن يصور الدكتور محمد البهي نفسه محرّجاً في أن يبوّح بهذا السبب

للدكتور محمد سليمان ، بينما كان العامة جميعاً ، حتى في خارج جامعة الأزهر ، يعلمون مثل هذا السبب ، أو حتى يتوقعونه .

ومع هذا فإن الدكتور محمد البهي يبدو حريصاً كل الحرص على أن يروي شكواه من الدكتور محمد أحمد سليمان بصورة توحى بأن الدكتور البهي نفسه (!!) كان ضحية لسوء الفهم ، وعدم التقدير ، وأنه تعرض ، مرة بعد أخرى ، لمضايقات وكيله ، بينما أنه من وجهة نظر نفسه لم يكن يستحق أن يتعرض لمثل هذه المضايقات :

«.... ورغم هذا الجو الذي أحيط بالدكتور محمد سليمان فإنه كان لا ينبغي ، بعد أن خرجت من الوزارة وعينت مديراً لجامعة الأزهر في المرة الثانية ، أن يتخذ من أسلوب التحدي ضدي : ما يجب أن يرفع عنه هو ، بحكم تدينه وإيماحه ، وبحكم تقديري له في اختياره في وظيفة وكيل الجامعة ، وفي معاونته على أداء رسالته بكل ما أمك من سلطة ، وما تحت يدي من مال . فمحاولة منع السيارة الخاصة بالمدير مثلاً وحجبها عني .. والاستفسار من مجلس الدولة في كتاب رسمي عن أحقيته هو لبدل تمثيل مدير الجامعة لأنه هو الذي يقوم بأداء الوظيفة ، بينما أنا في المنزل في إجازة ، من الأمور الصغيرة التي يجب أن يتعد عنها كل إنسان عاقل . وقطعاً غاب عنه : أن السيد رئيس الجمهورية جمال عبد الناصر كلف السيد سامي شرف بإبلاغي بعدما قدمت له استقالتي من إدارة الجامعة بسبب الفجوة البعيدة في تصور رسالة الجامعة بيني وبين السيد المهندس أحمد عبده الشرباصي الذي عين خلفاً لي :

أولاً : أن لا أخبر أحداً إطلاقاً عن استقالتي من وظيفة مدير الجامعة . لأن خروجي من الوزارة ترك أثراً سيئاً في البلاد العربية والإسلامية - كما ذكر السيد سامي شرف ، في رسالته عن الرئيس .

وثانياً : أنني أستمتع بمخصصات الوظيفة ، وأن أسافر إن شئت إلى الخارج . حتى تتصل بي رئاسة الجمهورية مرة أخرى بشأن الوظيفة الجديدة فاستخدم السيارة وأحصل على المرتب وبدل التمثيل كاملاً ... الخ» .

(٣٨)

ويواصل الدكتور البهي الحديث عما وصفناه بأنه «غرقه أو استغراقه» في هذه

التفصيلات البروقراطية المقيتة التي كانت كفيلة بإفساد علاقته بأعلام كبار ، دون أن يدري أن قدر النفع من تفكيره أو التزامه لا يوازي الضرر العظيم الذي وقع نتيجة هذه التصرفات .

«ولم يعلم الدكتور ( محمد أحمد ) سليمان أن الفتوى التي وردت إليه من مجلس الدولة بعدم استحقاقه بدل التمثيل لوظيفة مدير الجامعة وتبنيه إلى واجب وظيفته بأنه مرؤوس لمدير الجامعة . وبأن مدير الجامعة كان وزيراً سابقاً ، والوزراء يرأسهم رئيس الجمهورية ولو خرجوا من وزاراتهم ، لم يعلم أن ذلك كله كانت رئاسة الجمهورية على علم به . منذ أن وصل الاستفتاء لمجلس الدولة ، وأخطرت به رئاسة الجمهورية».

«وقد كان من التصرفات الصغيرة أيضاً في مواجهتي بعد خروجي من الوزارة، وباشرتها إدارة الجامعة : تسوية بدل التمثيل على أساس نائب وزير وهو البدل المخصص لمدير الجامعة ، بدلا من بدل التمثيل الخاص بالوزير ، لو عين في وظيفة أخرى غير الوزارة. بدليل أنني عندما عينت بعد ذلك أستاذاً للفلسفة الإسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة صرف لي بدل تمثيل الوزير . واستمر صرفه إلى أن انتهيت من هناك . وربما كان هذا التصرف نحو بدل التمثيل من إدارة جامعة الأزهر يعود إلى العقلية الكتابية التي تسود التصرفات المالية ، والخوف من تحمل المسؤولية».

(٣٩)

كذلك يتحدث الدكتور محمد البهي عن مواقف عديدة للدكتور محمد أحمد سليمان وقفها منه وضايقه بها عقب خروجه من الوزارة وعودته إلى منصبه السابق مديرا لجامعة الأزهر ، على حين كان الدكتور سليمان لا يزال وكيلا للجامعة ، ومن أن الدكتور البهي يلقي باللوم في تصرفات الدكتور سليمان على مَنْ سولوها له ، ودفعوه إليها ، فإنه لا يخفي ضيقه من هذا العالم الجليل ، ومن أسلوبه معه :

«ثارت ثورة الدكتور محمد سليمان وكيل الجامعة . فقد تأكد الآن ، حسب اعتقاده ، من أنني لم أعينه في وظيفة مدير الجامعة من قبل ، رغبة في احتفاظي لِنفسي بها - بعد صدور القرار الجمهوري بالتعيين . وأخذ يعرض على الوزير المسؤول إلغاء كثير من التنظيمات في خطة الجامعة ، يرى في إلغائها دعوة إلى تكتل الطلاب أو العلماء ، أو المتخرجين ضدي .

وبذلك يسد الطريق أمامي إلى تسلم الوظيفة . وربما تواتيه الفرصة في عهد الوزير الجديد،  
ليعين في الوظيفة» .

«ومن الصغائر (يستخدم الدكتور البهي هذا اللفظ الذي كان أولى به أن ينأى عن استخدامه إلى لفظ آخر أقل حدة ) التي باشرها الدكتور سليمان : اعتداؤه على الأستاذ عبد الرحمن العدوي في مكتبه ، وقد كان مديرًا لمكتب مدير الجامعة .. ومطاردته أحمد عبد الصادق السائق المخصص لسيارة المدير ، لحرصه على العمل معه» .

(٤٠)

ثم نأتي إلى موقف لا نملك الدفاع فيه عن الدكتور محمد البهي الذي يفخر بأنه أقحم على نصوص جامعة الأزهر تفضيلاً لمن حصلوا على تقدير جيد جداً على من حصلوا على الامتياز في الشهادة العالية إذا كانوا قد حصلوا على شهادة جامعية مدنية بالتوازي مع حصولهم على شهادتهم الأزهرية ، ومن العجيب أنه يبرر هذا تبريراً أولياً جيداً لكنه سرعان ما يقرن هذا التبرير الممكن قبوله بتبرير آخر متعسف يستحق أن يجاسب عليه أمام الله سبحانه وتعالى وأمام الناس والتاريخ لأنه يتعمد فيه نوعاً من أنواع المغالطة المبنية على الاستثناء ، وهو يعمم الحالات الخاصة على العامة وسنقرأ نصه قبل أن نوجه إليه النقد :

«وكان من التنظيمات التي عرضها على الوزير للإلغاء ، وألغيت فعلاً ، ما يخص وظيفة المعيد في كليات الأزهر الثلاث التقليدية . فقد صدر قرار وزاري على عهدي يعطي الأولوية في التعيين في وظيفة معيد من كان حاصلًا على درجة جيد جدًا في الشهادة العالية من إحدى الكليات الثلاث ، مع درجة ليسانس في الحقوق ، أو في الفلسفة ، أو في علم الاجتماع في إحدى كليات الحقوق أو كليات الآداب في جامعات الجمهورية» .

«وروعي في هذا التحديد أن الحاصل على درجة جامعية غير أزهرية ، بالإضافة إلى الدرجة الأزهرية : مؤهل بطاقات أكثر للبحث ليست متوفرة لمن قصر نفسه على الدرجة الأزهرية . كما روعي فيه أيضًا : التخلص من ظاهرة نشأت عن افتتاحات على حقوق المجدين من شباب الطلاب في الأزهر» .

«وهذه الظاهرة أن معظم الذين كانوا حاصلين يومذاك على درجة ممتاز في الشهادة العالية من إحدى الكليات الثلاث : كانوا من كفيفي البصر ، حسب ما بأيديهم من

شهادات طبية ، وليس على حسب الواقع . فقد أثبت البحث في سجلات هؤلاء الطلاب أنهم كانوا مبصرين طوال الدراسة الثانوية في الأزهر ، ثم عند دخولهم امتحان الشهادة الثانوية تقدموا إليها على أنهم من كفيفي البصر بشهادة طبية مكذوبة ، وبذلك يعفون من الامتحان التحريري . ثم التحقوا بالكليات على هذا الأساس المكذوب ، وهو أنهم من كفيفي البصر» .

«وحسب القانون يكتفي في امتحاناتهم السنوية ، وفي الامتحان النهائي : بدرجات الامتحان الشفوي وحده ، والامتحانات الشفوية في الأزهر يتساهل فيها عادة وتسخو فيها اللجان ، ومن هنا يكون تفوق الكفيف عن المبصر في الامتحان النهائي لا يدل على أنه تفوق في واقع الأمر» .

«ولذا قد يكون تقدير الكفيف بدرجة ممتاز لا يتساوى مع تقدير المبصر بدرجة جيد فقط في نفس الامتحان . فإذا فضل المبصر في وظيفة المعيد بدرجة جيد جداً، بالإضافة إلى ليسانس الحقوق أو الآداب من إحدى كليات الجامعات الأخرى في الجمهورية ، على الكفيف بدرجة ممتازة ، كان تفضيله عليه عن تفوق واقعي» .

## (٤١)

على هذا النحو المتعسف عرض الدكتور محمد البهي سنده الضعيف ، وربما جاز لنا الآن أن نسأله عن الطالب المبصر الذي حصل على الامتياز ما ذنبه في أن مكفوفين حصلوا على الامتياز؟

ولنا أن نذكر الدكتور البهي نفسه بأنه هو نفسه كان نموذجاً لهذا الطالب المتفوق المبصر الذي نال الأولوية وما يقرب منها بسبب ذكائه واجتهاده لا بسبب أنه كفيف .

ونردف هذا كله بأن نشير إلى حقيقة أن هذا القسم لم يكن للمكفوفين وحدهم وأنه كان للمكفوفين وأشباه المكفوفين الذين هم مبصرون في الواقع لكنهم لا يستطيعون النجاح في الكشف الطبي على أنهم مبصرون .

ثم نردف بالمفارقة الكبرى التي قد لا يعرفها كثيرون من أساتذتنا من طبقة الدكتور البهي وهي أن بعض كليات الطب (لا كليات الجامعة الأزهرية) تعتمد على الامتحانات الشفوية وحدها في تقييم طلابها ومن هذه الكليات كليات طب النمسا كلها .

وعلى هذا النحو نرى مدى الإجحاف غير المبرر في كتابات وتصرفات أساتذة أجلاء .  
ونواصل قراءة ما كتبه الدكتور البهي :

«وقد كان إلغاء هذا القرار التنظيمي - مع إلغاء قرارات أخرى تنظيمية- مقنعاً للرئيس (جمال عبد الناصر) بعد أن اطلع عليه ، بأني على حق فيما صورت به المهندس (الشرباصي) في استقالتي التي قدمتها إلى الرئاسة ، من وظيفة مدير الجامعة» .

يشير الدكتور البهي بهذه الفقرة إلى أنه لما ترك الوزارة خلفه فيها المهندس أحمد عبده الشرباصي الذي كان نائباً لرئيس الوزراء ، وعاد هو إلى تولي منصب مدير الجامعة لكنه لم يستطع التعاون مع المهندس الشرباصي ، ومن ثم كان خروجه الثالث من المناصب الكبرى بعد أن خرج من منصب مدير الجامعة للوزارة (وهو ما يعتبره خروجاً أو إخراجاً بينما يعتبره الناس ترقية) وبعد أن خرج من الوزارة عائداً إلى منصب مدير الجامعة .

ونحن نلاحظ فيما يرويهِ البهي أن المهندس الشرباصي كان أكثر إنصافاً للأزهريين من البهي ، وهذا هو شأن كل مثقف حقيقي من طبقة الشرباصي .

(٤٢)

ويكاد حديث الدكتور محمد البهي عن خلافاته مع الدكتور محمد أحمد سليمان يمثل الجانب الأكبر والأضخم من حديثه عن دوره هو نفسه في جامعة الأزهر ، وهو دور مهم على المستوى الإداري ، لكن ضيق صدره جعل هذا الدور يتراجع إلى المحل الثاني بعد دور الشيخ الباقوري الذي خلفه في هذا المنصب واستطاع من خلال أدائه الواثق المتسامح أن يفرض قدراً كثيراً من سمات شخصيته على الجامعة الأزهرية في ثوبها الجديد .  
وعلى سبيل المثال فإننا نرى الدكتور محمد البهي يتحدث بأسف وتملل عما صادفه من ضيق الأزهرين عندما بدأ ينفذ سياسة تحويل أساتذة الأزهر القدامى إلى وظائف مناظرة للكادر الجامعي الجديد ، وهو يتحدث باعتزاز عن اختياره للعمداء الثلاثة الجدد لكليات الأزهر من بين الأزهريين المؤهلين بالشهادات العليا ، ويلقى باللوم على وكيل الجامعة الدكتور محمد أحمد سليمان حتى إنه يتهمه بأنه كان يحرض الأساتذة على الهجوم عليه وعلى جهوده على حدّ روايته !! .

«وقد كان هناك وضع خاص بأساتذة الكليات التقليدية - وهي أصول الدين ،

والشريعة ، واللغة العربية – ومدرسيها . وهو أنهم مقيدون في الكادر العام المالي ، ويراد نقلهم إلى الكادر الجامعي . ونظام هذا الكادر يزيد في المرتب الشهري بضعة جنيهات . وكانت الرغبة السائدة بينهم : أن تكون الأقدمية في السن هي أساس النقل من الكادر القديم إلى الكادر الجديد» .

«ولكن كانت هناك فكرة أخرى . وهي أن الجامعة الجديدة لا بد أن تأخذ بمبدأ الإنتاج العلمي في الترقية ، وبالتالي في النقل من الكادر المالي العام إلى كادر الأساتذة الجامعيين ، حفاظاً على سمعتها، وتأكيداً لمستواها الجامعي بين جامعات الجمهورية. وبالاتفاق مع وكيل الجامعة وضع المشروع الخاص بالنقل . وأعطى المشروع لعلماء الكليات التقليدية فرصة التفرغ لمدة عام ، للبحث العلمي ، على أن يحتفظ المتفرغ بمرتبه وبميزاته المالية طوال عام التفرغ ، كما اشترط المشروع أن يكون البحث في المادة التي تخصص فيها الأستاذ أو المدرس» .

(٤٣)

ثم يروي الدكتور البهي قصة فشله في التوفيق بين هو منطقي وما هو قانوني ، وبين ما هو روحاني وما هو مادي ، وبين ما هو أدبي وما هو مالي وهي قصة صغيرة لكل من يريد الارتقاء الحقيقي بعيداً عن الأضابير التي استغرقت الدكتور البهي وأمثاله من علماء أجلاء .

«... وعندما عُرض هذا المشروع ابتكرت وسوسة الشيطان في الجامعة : أن هذا المشروع يراد به الاستغناء عن الأساتذة والمدرسين الموجودين فعلاً الآن . والتفرغ معناه : التسريح من الوظيفة ، أو الإخلاء البطيء منها . ولم يفهم التفرغ العلمي على حقيقته إلا بعض قليل ، كان في المقدمة الدكتور عبد الحلیم محمود ، والدكتور على عبد القادر . ولذا صدر القرار بنقلهما إلى الكادر الجامعي الجديد ، ثم بتعيينهما عضوين في مجمع البحوث الإسلامية ، كما صدر قرار آخر بنقل الدكتور عبد الحلیم النجار من كلية الآداب بجامعة القاهرة إلى كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ، مع ترقيته إلى درجة أستاذ ، ثم تعيين الثلاثة عمداء بكلية أصول الدين ، والشريعة ، واللغة العربية» .

«وفي ذات الوقت طلب مجلس إدارة المركز الإسلامي بواشنطن ترشيح أحد الأساتذة

الأزهرية ممن يجيدون اللغات الأجنبية مديراً للمركز . فرشحت الدكتور عبد الحليم النجار وجاءت الموافقة على تعيينه ، وحدد موعد سفره من القاهرة . وعندئذ رغب في رؤيتي قبل السفر .. وحضر صباح يوم إلى مكنتي بالوزارة . فما أن رأني حتى أقبل يقبل يدي فحلت بينه وبين ذلك . وذكرته بأنه كان زميلا لي وهو طالب في ألمانيا . وهو الآن أخ يشارك في مسؤولية الرسالة الإسلامية . فأجاب بأنه مدين لي بفضل كبير : بنقله من درجة أستاذ مساعد إلى درجة أستاذ ، وقد حرم منها عدة سنوات لسبب طائفي ، وبتعيينه عميداً لكلية اللغة العربية ، ثم بترشيحه مديراً للمركز الإسلامي بواشنطن رغم أني - مستطرداً في القول - كنت أسهم في نشر إشاعات كاذبة عنك ، وكان يصلك الأمر . وعندئذ أجبته بأن اختياري له يرجع إلى خصائص ذاتية فيه لا تتوفر في آخرين غيره من الأزهريين . ولا يعود إلى علاقة خاصة به . فما فيه من صفات تؤهله إلى ما اخترته له هو العامل الأول في اختياره ، وليس إلى رغبة شخصية لدى . ولذا الأمر الذي يجب أن ينوه به هو طاقاته وحدها فبكي متأثراً واستأذن في الخروج من المكتب».

«ولكن أكثرية الأساتذة أعلنت عدم رضاها عن المشروع ، وطالبت باتخاذ الأقدمية :

الأساس في النقل» .

(٤٤)

ونمضي مع الدكتور البهي وهو يحاول أن يبرر موقفه الذي لا يمكن وصفه إلا بأنه موقف فاشل (أو على الأقل : قاصر) عاق التقدم في الأزهر في وقت كان مثل هذا التقدم فيه مطلوباً بشدة .

«هذا ما كان في ظاهر الأمر . ولكن الواقع أن الكادر الجديد كان يمثل شكلاً هرمياً . على معنى أن القمة تكون أضيق مساحة أو عددًا من القاعدة . وعدد هؤلاء أقل من عدد المدرسين فيه . وهؤلاء أقل من عدد المعيدين . وهكذا : المعيدون يشكلون قاعدة الهرم في أي قسم من أقسام الكلية ، والأساتذة يمثلون قمته . وما يوجد في هذا الكادر من وظائف الأساتذة ، والأساتذة المساعدين . كان لا يسع جميع من حصلوا على لبث أستاذ أو أستاذ مساعد في الكادر المالي القديم في الكليات التقليدية . فكان الحاصلون على لقب أستاذ في مادة النحو ، أو البلاغة مثلا في كلية اللغة العربية ، أكثر من عدد المدرسين في

هاتين المادتين فيها . وهكذا في مواد الفقه وأصوله في كلية الشريعة ، والتفسير والحديث في أصول الدين . ولكن التضخم في الأساتذة كان واضحاً تماماً في اللغة العربية . ولا تستطيع الجامعة أن تأتى بدرجات للأساتذة أكثر مما يقتضيه النظام الهرمي للجامعة» .

«ولذا رأى بعض الأساتذة في هذه الكلية أن بعضهم سيتخلف حتماً في الوقت الحاضر على الأقل ، من الانتقال إلى الكادر الجامعي الجديد ، بغض النظر عن المؤلف العلمي ، كما يطلب المشروع المشار إليه . بالإضافة لذلك : أن الأساتذة المتخصصين في مواد معينة ، وكانوا يباشرون في الكليات التقليدية تدريس مواد أخرى ، راغبين أيضاً عن الرجوع إلى مواد تخصصهم ، كما يقضي المشروع أيضاً . وهذا وذلك جعلهم عرضة لأن يقبلوا الإثارة ضد المشروع ، ومؤهلين للاحتجاج الجماعي ضده .

«ورغم أن السيد وكيل الجامعة (أي الدكتور محمد أحمد سليمان) هو الذي أعد هذا المشروع فكان يقبل الاعتراض ضده، ويحيل من يعترض عليه إلى سياسة الوزير» .

«ولذا بعد أن تركت الوزارة ، واستقلت من الجامعة بعد التعيين الثاني ، رأيت الإدارة الجديدة للجامعة أن تغير المشروع وأن تنقل درجات الكادر الجديد في كلية التربية إلى اللغة العربية . إرضاء لبعض الأساتذة فيها . وليس هناك بأس في أن يوقف تنفيذ كلية التربية ، مدة أخرى» .

«ولم يكن الفرق المالي كبيراً بين مرتبات الكادر المالي العام ، والكادر الجامعي الجديد . وقد لا يتجاوز الخمسة جنيهاً في مرتب الأستاذ . علماً بأن من ينقل من العلماء إلى الكادر الجديد يجب عنه بدل الخبز ، وقدره ثلاثة جنيهاً . ولذا أعتقد لو كان جو العمل طبيعياً ، بعيداً عن تدخل العابثين الذين تمسوا على الإفساد في عهود كثيرة في الأزهر تحقيقاً لمصالح شخصية ، لما كانت هناك مشكلة للعلماء في الكليات التقليدية . وكذلك لو كان السيد وكيل الجامعة نظر إلى العمل نظرة موضوعية لأمكن له أن يحلها في يسر . ولكن نظرتة إلى العمل كان من زاوية أنى حجبت عنه وظيفة المدير احتفاظاً بها لنفسه مستقبلاً !!» .

(٤٥)

ونأتي الآن إلى لمحات متفرقة ومهمة من تصوير الدكتور البهي لعلاقته بالدكتور محمد أحمد سليمان .

يتحدث الدكتور محمد البهي عن البدايات التي بدأ بها خلافه مع الدكتور محمد أحمد سليمان مشبها تطور العلاقة بينهما بتطور العلاقة مع الشيخ شلتوت وكأنه لا يتتبه إلى أنه هو نفسه هو القاسم المشترك في القصتين ، وأنه هو نفسه الذي ظلم الرجلين ومن الطريف أن الدكتور محمد أحمد سليمان (ولد ١٩١٤) كان يصغر الدكتور البهي بعقد من الزمان وأن الشيخ شلتوت (ولد ١٨٩٣) كان يكبر الدكتور البهي بعقد من الزمان !!

«وكما وجد في مجال المعاهد الأزهرية من يدفع الأستاذ الأكبر (أي الشيخ محمود شلتوت) وهو مريض ، من أصهاره وتلامذته ، إلى سوء الظن بي ، ويحمله على الاعتكاف في المنزل احتجاجاً على سياستي في الأزهر ، وجد كذلك في مجال الجامعة من يدفع وكيلها إلى سوء الظن بي أيضاً . ولكن شيطان الجامعة كان متمرساً على الوسوسة ، وقادراً على التنسيق بين الأكاذيب . فبضاعته طول حياته في مجال الأزهر هي التفرقة والوشاية» .

«وقد بدأ سوء الظن من جانب السيد وكيل الجامعة (أي الدكتور محمد سليمان) يبدو في مواقف عديدة . وبالأخص بعد أن سألتني : أن أطلب تعيينه في وظيفة مدير الجامعة وهي شاغرة . فابتسمت ولم أستطع أن أقول شيئاً له . لأنني في واقع الأمر محرج جد الحرج . ولكن سكوتي ربما أكد له وسوسة الشيطان الذي أصبح يزوره تباعاً ، ويجرضه على أن يدع أصحاب المصلحة من الأساتذة في الكليات : يفهمون أنى أضع العقبات في طريق مصالحهم ، أو على الأقل لا أريد أن أحل لهم مشاكلهم كما يرجون» .

#### (٤٦)

فإذا ما تركنا مثل هذه الخلافات الوظيفية والعملية الممتدة (أو العميقة) وانتقلنا إلى تصوير الدكتور محمد البهي لخلافاته العابرة مع أقرانه أو مع من تعامل معهم من رؤساء ، فسوف نجد خلافه مع الشيخ عبد الرحمن تاج شيخ الأزهر نموذجاً لهذا النوع .

ومن الجدير بالذكر أن الدكتور البهي ظل منذ عودته من البعثة في ١٩٣٦م يشارك في العمل الإداري والثقافي في مؤسسة الأزهر بصورة أو أخرى ، ولم ينقطع عن هذا إلا في فترة تولى الشيخ عبد الرحمن تاج للمشيخة ، وهو يقدم تفسيره لهذا الانقطاع في صورة بيروقراطية لا نقول إنها تتعد عن الواقع ، لكننا نقول إنها تختزل في صورة بسيطة ، وإن عبرت عن اختلاف المناهج من ناحية ، وعن عجز العلماء مختلفي المشارب على التوافق

من ناحية أخرى .

وقد كان الاختلاف بين هذين الرجلين متعدد النواحي ، فالبهي معنى بالفلسفة، بينما تاج معنى بالشريعة ، والبهي ينتمي بخبراته إلى المدرسة الألمانية ، بينما ينتمي تاج إلى المدرسة الفرنسية، والبهي يدرس تاريخ الفكر من زاوية تأثيره في الحياة والقانون ، بينما تاج يدرس الفكر نفسه على أنه نتيجة للحياة والشريعة .. وهكذا :

«تركت العمل الإداري بإدارة الأزهر واقتصرت على عمل الأستاذية بالكلية» .

«والشيخ عبد الرحمن تاج لا يشك واحد يعرفه في دينه ، ولا في حسن تربية أولاده، ولا في كرمه ، ولا في توفيق الله إياه في مصاهرته للشيخ على إدريس من كبار علماء الأزهر . ولكن كنت أختلف معه في فهم رسالة الأزهر ، وفي الإعداد لحمل هذه الرسالة . كما كنت لا أتفق معه في الدخول بالأزهر إلى مجال السياسة الخارجية للدولة» .

«وقد أعلنت موافقي منه صراحة في محاضرة عامة في الجمعية الجغرافية المصرية عن مستوى الكفاية الفنية للمتخرجين في الأزهر . فأخذت عليه تهنتته للقادة السوفييت في مناسبات عديدة . وجاءت هذه المحاضرة دفاعاً عن المتخرجين في الأزهر والعاملين في الوقت نفسه في وزارة التربية ، في مواجهة تحدي الدكتور عبد العزيز القوسي ، المستشار الفني للوزارة في هذا الوقت ، للعاملين من خريجي الأزهر في التدريس في مدارسها» .

«كما وقف منى موقفاً آخر فحجب عنى عضوية جماعة كبار العلماء . وكنت الوحيد المستحق لهذه العضوية حسب قانون الأزهر الصادر في سنة ١٩٣٦ م . ومن أجل ذلك اضطرت لمقاضاة مشيخة الأزهر في مجلس الدولة» .

(٤٧)

بعد أن تدارسنا حديث الدكتور البهي عن نقاط الضعف في علاقاته مع المشايخ الثلاثة الكبار : الباقوري وشلتوت وعبد الرحمن تاج نأتي إلى نقاط المذكرات الحافلة بالقوة والمجد والإشادة في تقييم الشخصيات الأزهرية ، وفي مقدمة الذين يذكورهم الدكتور محمد البهي بالخير .. أستاذه الشيخ عبد المجيد اللبان ، الذي تصادف أن عمل البهي تحت قيادته تلميذاً ثم مدرسا في أول عهده بالجامعة بعد عودته في دراسته في ألمانيا . وهو يشير إلى مدى ما كان هذا الأستاذ يتمتع به من قدرة على الفهم والاستماع

والحسم ، فضلا عن الرعاية والعناية والحدب واختيار الشخصيات المناسبة للمهام الجلييلة :

«عينت في كلية أصول الدين مدرسا للفلسفة ، وانتدبت في الوقت نفسه بمكافأة إضافية مدرسا لعلم النفس بقسم تخصص التدريس . وكان يتبع كلية اللغة العربية في الإدارة . وقدرت لي الدرجة الخامسة في أول التعيين بناء على رأى وزارة المالية في ذلك الوقت ، بينما كان الكادر الخاص بالعلماء لا يتجاوز الدرجة السادسة . وكان تعييني في الدرجة الخامسة سببا في تحامل كثيرين من الشيوخ الكبار في الكلية ، علىّ ، ونشر إشاعات لا أساس لها من الصحة ضد علاقتي بالطلاب فيها، أو ضد الرأى السليم الذي أتبناه في شأن العلاقة بين الفلسفة الإغريقية من جانب والإسلام من جانب آخر» .

«وقد كان أستاذنا المرحوم الشيخ عبد المجيد اللبان ، عميد الكلية إذ ذاك صاحب أفضال علىّ . فأولا : هو الذي رشحني للتدريس بالكلية ، واحتفظ لي بالدرجة الخامسة المالية فيها ، رغم الضغوط الكثيرة من الشيوخ عليه . وثانياً : هو الذي مكنتني بأن آخذ طريقي في التدريس وفي الامتحان حسبما خططت لنفسي . وثالثاً : كان يواجه مروجي الإشاعات بقوة» .

#### (٤٨)

ويتحدث الدكتور محمد البهي عن الإمام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي بحب وتقدير ذاكرًا علاقته المبكرة به وحبه له واتصاله به في أكثر من مناسبة ، وهو يبدو مبهورا المراغي ، ومعجبا به ، ومقدرا لفضله :

«... ولم تنقطع علاقتي بالأستاذ الأكبر الشيخ المراغي . إذ كنت أتردد عليه إما في العوامة في الزمالك ، وإما في منزله بحلوان . وكان يعجبني منه منطقه وحسن حديثه ، واحتفاظه بكرامته ، وكانت له هيبة خاصة . وكثيرا ما كنت ألتقي بكبار الزائرين له في الزمالك ، من أمثال على باشا ماهر ، ولطفي باشا السيد» .

«وقد دعاني - وكنت أعتبر أصغر عضو في السن في ذلك الوقت - لحضور مؤتمر من كبار الشيوخ عنده لبحث إصلاح الأزهر وبرامجه . وما أن ابتدأ المؤتمر إلا وعلا ضجيج المناقشة بين الحاضرين حتى لم تسمع للأستاذ الأكبر كلمة في مخاطباتهم . وبعد نصف

ساعة تقريباً دعا إلى فض الاجتماع إلى موعد آخر» .

«وهنا انصرف الأعضاء . وأخذت أنا كذلك في الانصراف ، فنأدى فضيلته عليّ واستبقاني إلى تمام انصراف الجميع . ثم خاطبني قائلاً : رأيت ما جرى ؟ - مستنكراً ما حدث - وتابع الحديث قائلاً : أهؤلاء يرجى منهم أن يصلحوا الأزهر ؟ . إني لا أشك فقط . وإنما أنا متأكد من ذلك . اكتب لي مذكرة بما تراه في إصلاح الأزهر ، واث بها بعد أسبوعين ! فهدأت من غضبه . وقلت له : إن الأزهر يعيش الآن في ظل وجود شخصك وأرجو أن يعيش يوماً ما في ظل نفسه هو . وهذا لا يتم إلا إذا أعطيته كثيراً من طاقاتك ومن جاهك . فهز رأسه متأسفاً ومتأثراً مما وقع . وبعد أسبوعين أحضرت له المذكرة وناقشني فيها، ثم احتفظ بها في مكتبه . على أن أكرر اللقاء معه» .



وهو يروي قصة زيارته الأخيرة للشيخ المراغي فيقول :

«وفي الخامس من شهر أغسطس من السنة نفسها سافرت لزيارة فضيلته فلما دخلت عليه رأيت منقبض الصدر . وبدأ حديثه بأن الله لو منحه من العمر بقية أخرى فسيسير في شؤون الأزهر حسبها سار فيها في سنة ١٩٢٩م على عهد وزارة محمد محمود باشا ، وعهد الملك فؤاد . ثم بدا عليه الحزن ، وقال : إن العشر سنوات التي مضت والتي أنا عشتها في الأزهر منذ سنة ١٩٣٥م لم أعمل فيها لرسالة الإيوان كما ينبغي . وإنما كنت أعمل للمصالح الدنيوية ، وأسير في اتجاه المشايخ . وأندر لو عاش فسيتابع المسيرة التي بدأها في سنة ١٩٢٩م . وهي المسيرة التي تحددها مذكرته الإصلاحية . وهي مذكرة تاريخية لم تسبق إلا بمثل ما كتبه الشيخ محمد عبده عن الأزهر .

«وتوفي الشيخ المراغي في ١٢ من أغسطس سنة ١٩٤٥م . أي بعد هذا اللقاء بأيام قليلة» .

(٤٩)

ويروي الدكتور محمد البهي قصة رفضه فرصة وظيفة أتيحت له ، وكأنه نادم عليها :  
«وفي مرة قادمة حضرت لأذكر له : أن عبد السلام الشاذلي باشا - وقد كان وزيراً للشؤون الاجتماعية - استدعاني وعرض علي : أن أتولى إدارة البحوث الفنية بالوزارة .

وهي إدارة مستحدثة . وأنه لم يرد من وراء نقلي إلى وزارة الشؤون لأجل درجة مالية جديدة . وإنما ليستفيد بي . وليعرفني كثير من مفكري مصر في ذلك الوقت عن طريق العمل فيها . وضرب لي مثلاً بالمرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، والدكتور طه حسين ولطفي باشا السيد . كما ذكرت له مقولة الشاذلي باشا عندما وازن في العرض وأساليبه فقال: إنك ستعرض هنا كما يعرض الحرير في فترينات شيكوريل ، وليس كما يعرض في الغورية وعليه التراب» .

## (٥٠)

وعلى صعيد ثالث يتحدث الدكتور محمد البهي عن الشيخ محمد الخضر حسين بإعزاز وتقدير وإعجاب ، ذكراً فضل الرجل في شخصيته ووطنيته وعلمه وكفاحه:

«والشيخ الخضر حسين عليه رحمة الله - وهو تونسي الأصل - كان من أمثال العلماء في الدفاع عن الإسلام ، وفي الجهاد في سبيله . ولم يقع يوماً ما تحت لإغراء الدنيا» .

«اتصلت به يوم كان أستاذاً للبلاغة في قسم التخصص الذي أنشئ في سنة ١٩٢٥م والذي تخرجت فيه ، وسافرت توّاً بعد التخرج إلى ألمانيا . وعرفته شيخاً للأزهر عن قرب ، وأنا أبأشر العمل في مراقبة الثقافة بإدارة الأزهر بجانب أستاذية الفلسفة في كلية اللغة العربية . وكان رئيساً لجمعية الهداية الإسلامية ، ومديراً لمجلتها» .

«كان أسلوبه في المجلة يتميز بالوضوح ، والمنطق ، والإيمان . لم يتزلف يوماً ما لحاكم ، ولا لكبير في وظيفته ولم يهادن أو ينافق إطلاقاً في إعلان كلمة الحق . عرفته في حياته الداخلية في مسكنه ، وفي عيشته .. عرفته الزاهد ، المتقشف ، الورع . رأيت قبل المشيخة ، وفي أثنائها ، وبعدها ، وهو يلبس القبقاب في المنزل مع عظمة المؤمن العارف بالله» .

«ولا أنسى موقفه - وكان اللواء (محمد نجيب) رئيساً للجمهورية ولمجلس الوزراء في عهد ما يسمى بالثورة - عندما نشر بالصحف : أن الحكومة تعزم على تعديل قانون هيئة كبار العلماء بالأزهر . وحضر إلى إدارة الأزهر مبكراً ، ولم يذهب إلى مكتبه أولاً . وإنما دخل مكنتي وجلس وأنا وحدي معه . وسألني : هل قرأت الخبر الخاص بجماعة كبار العلماء ؟ فأجبت بالإيجاب . فأخرج مكتوباً من جيبه ، وقال : اقرأ هذا الخطاب . وإذا به خطاب موجه إلى رئيس الجمهورية يقدم فيه استقالته احتجاجاً على تدخل الحكومة في

شؤون الأزهر ، بلغة لا تعوزها الصراحة ، وبيبان لا يقبل التردد بحال ، وبعزيمة صادقة لا تعرف المناورة . فقبلت يده بعد أن قرأت الخطاب وشكرت له غيرته على الأزهر وكرامة العلماء» .

«ورأت فيه الحكومة قوة لا تستطيع معها أن تقدم على أي تغيير في الأزهر طالما الشيخ في وظيفته فقبلت استقالته . وعينت الدكتور عبد الرحمن تاج في مشيخة الأزهر واشترط لقبول المشيخة إحالة وكيلى الأزهر إلى المعاش وتعيين الشيخ صالح شرف سكرتيراً عاماً للأزهر ، والشيخ الحسيني سلطان وكيلاً له» .



من الجدير بالذكر أن وكيلى الأزهر في ذلك الوقت كان هما الشيخ محمد عبد اللطيف دراز والشيخ محمد نور الحسن .

(٥١)

وعلى صعيد رابع يثنى الدكتور محمد البهي على كثير من زملائه في مراحل التعليم المختلفة ، ومن الطريف أنه يبدأ هذه الثناءات بالثناء على زميل عمره الدكتور محمد عبد الله ماضي ، الذي نال معه فيما بعد تخرجها مباشرة بعثة الشيخ محمد عبده إلى ألمانيا ، ووصل إلى وكالة الأزهر في العصر الذي وصل فيه البهي إلى منصب مدير الجامعة ، والوزير .

وهو ينتهز فرصة الحديث عن إقامته المبكرة في الإسكندرية لطلب العلم في معهدها الديني فيقول :

«كما كنت أتوجه إلى بحري سراي المسافرخانة لأزور الأخ الدكتور محمد عبد الله ماضي في مساكن طلاب المعهد الثانوي . ورغم صلة القرابة بيني وبينه فإن الأمر الذي كان يجذبني إليه هو خلقه الكريم وترفعه عن الدنيا والصغائر ، ومروءته كرجل لا يصل إلى غيره منه أدى ، وصدقه في المعاملة . وكنت أستريح إلى الجلوس إليه أو السير معه بعض الوقت .

(٥٢)

ويتحدث الدكتور محمد البهي عن زمالته للدكتور محمد عبد الله ماضي في مرحلة

دراسة التخصص فيقول :

«وفي السنتين الأوليين من سنوات التخصص سكنت مع الدكتور ماضي في حي (باب الخلق) . ثم تخرج قبلي بسنة وعين مدرسًا (بمعهد الإسكندرية الديني)» .

(٥٣)

وهو يذكر زميله الشيخ عبد الله المشد بالخير أيضًا مشيدًا بشخصيته .

«وعندما انتقلت إلى (المعهد الثانوي بالإسكندرية) ، وتركت (الورديان) إلى (بحري) بالقرب من سيدي أبو العباس المرسي لم أسترح في السكنى مع الطلاب في سراي المسافر خانة . واتفقت مع الدكتور ماضي والشيخ عبد الله المشد على السكنى خارجها . وفعلا استأجرنا شقة أرضية في رحاب أبو العباس في عمارة الفقي . وكان تاجر موبيليات بالقرب من جامع أولاد الشيخ . وجزى الله الشيخ المشد كل خير فقد تحمل أعباء السكن والإنفاق على المعيشة لنا ولبعض طلاب آخرين . وبذلك كان يوفر لنا الوقت للمذاكرة . وكنت في سنة تالية لسنة الدكتور ماضي .

(٥٤)

وعلى صعيد سادس يتحدث الدكتور محمد البهي عن الإمام الأكبر والمفتى الأعظم الشيخ عبد المجيد سليم أيضًا بحب وتقدير وإعجاب وهو يقول :

«ويجدر بالذكر : أن الشيخ عبد المجيد سليم أحد ثلاثة من شيوخ الأزهر فيمن خبرت، لم يعرف تاريخ الأزهر منذ الحرب العالمية الأولى من هو أكثر منهم حرصًا على كرامة الوظيفة ، ومن هو أشد منهم احتفاظًا بوقاره وهيبته . أما الاثنان الآخران فهما الشيخ المراغي ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وإن كان كل منهم يختلف عن الآخر بميزة أو أكثر ؛ فالشيخ المراغي عرف بدهائه وبحكمته السياسية . والشيخ مصطفى عبد الرازق عرف بتهذيبه وحيائه . والشيخ عبد المجيد سليم عرف بصدق إيمانه وطيبة قلبه .

«وكل من الثلاثة كان مقدرًا بين رجالات مصر ، ومفكرها وعلمائها ، وكما كان مقدرًا خارج مصر . وكل منهم كان كريم النفس واليد» .

(٥٥)

ويروى الدكتور البهي كيف أقبل الشيخ عبد المجيد سليم ، واختير الشيخ محمد

الخضر حسين لخلافته ، موحياً (أو بالأحرى مرجحاً) بدور الشيخ الباقوري في ترتيب الأوضاع الجديدة باختبار وكيلين للأزهر بدلا من وكيل واحد . ومشيرا إلى ما هو معروف من قرابة الشيخ عبد اللطيف دراز للشيخ الباقوري .

ومن الطريف أن الدكتور محمد البهي قد توفي قبل أن يدرك الزمن الذي نشر فيه الأستاذ فتحي رضوان مذكراته التي أشار فيها إلى ما أراد ترويجه من أن الشيخ الباقوري نفسه وقف ضد تعيين أستاذه ووالد زوجه الشيخ محمد عبد اللطيف دراز شيخاً للأزهر :

وهذه هي رواية الدكتور محمد البهي :

«وإذا كان الشيخ عبد المجيد سليم قد باشر العمل في مشيخته الثانية حذراً من ضغط بعض أصدقائه عليه في أعمال الوظيفة ، فإنه قد اضطر إلى ترشيح بعضهم في بعض الوظائف الكبرى على آخر عهده بها في سنة ١٩٥٢ م . ولكن لم يتم توظيف من رشحه . وطلب إليه من الأستاذ فتحي رضوان ، وكان وزير دولة ويتولى شؤون الأزهر في أول عهد الثورة : أن يقدم استقالته . وحمل إليه هذه الرسالة الدكتور محمد عبد الله ماضي وكان سكرتيراً عاماً للأزهر في ذلك الوقت ، وكان الشيخ عليه رحمة الله يثق فيه . وفعلا قدم استقالته وعين الشيخ الخضر حسين شيخاً للأزهر ، على أن يكون لشيخ الأزهر وكيلان . أحدهما المرحوم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز وكان يمثل جناح المعارضين للشيخ عبد المجيد سليم أيام مشيخته الأولى والثانية . والثاني الشيخ محمد نور الحسن ، وكان يمثل الفريق الآخر الذي كان يصادقه سواء في الأولى أو في الثانية . ولم يحصل في تاريخ الأزهر أن عين وكيلان له إلا في هذه المرة . وربما يكون الشيخ أحمد الباقوري ، وقد كان يتولى وزارة الأوقاف في هذا العهد ، وصهر الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، هو صاحب فكرة هذا التعيين» .

(٥٦)

وعندما نصل إلى حديث الدكتور محمد البهي عن زواجه من ابنة الشيخ على الغاياتي (سنة ١٩٤٣ م) ، نراه يتحدث عن هذا الشاعر الوطني العظيم بإنصاف وتقدير لا يكاد يختلف عما نراه في أي مرجع من المراجع (أو الأدبيات) التي نتحدث عن هذا الرجل ووطنيته وديوانه (وطنيتي) ، على حين يبخل علينا بالحديث عنه كإنسان، وأب ، وصهر ،

وجد لبنات البهي ، وكأنها يظن الدكتور البهي أن المذكرات تقتضي منه أن يتعد عن الأمور الشخصية ، بينما تقول الحقيقة إن الأمور الشخصية هي لب المذكرات ، وقلبها النابض :

«وقد عاش (أي الشيخ على الغاباتي) هنا ، كما عاش في جنيف من قبل : صاحب مبدأ ، يصدر فيه عن إيمان عميق بالإسلام ، وبحب كبير لمصر . ولذا لاقى كثيراً من العنت والمشقة في حياته . إذ كل من يريد أن يقف بجانب الإيمان بالله ، لا بد أن يوطد نفسه على تقبل الحرمان ، والنصيب الأدنى في متع الحياة» .

«ومن يؤثر الإيمان بالله على الحياة الدنيا: قليل في كل مكان . وسيخيب أمله وتمتهن كرامته لو تطلع إلى الدنيا بعد فترة من وقوفه بجانب الإيمان» .

«والوقوف بجانب الإيمان ، أو بجانب الدنيا شأن لا إرادة للإنسان فيه . وإنما الإنسان مقدور بخصائصه المميزة لفرديته أو لذاته ، وموجه من استعداداته نحو : أن يكون للدنيا ، أو للإيمان بالله . والذي يجمع بين مظهر الإيمان ، ومتع الدنيا ، هو المنافق وحده» .

(٥٧)

ونأتي إلى مواقف الدكتور البهي من زملائه اللاحقين به فنجد حريصاً ، بقصد وذكاء ، على ذكر فضله على بدايات زميله الدكتور عبد الحلیم محمود في التدريس في الجامعة الأزهرية ، وكأنها أراد هذا العالم الجليل أن يثبت أسبقيته على هذا الزميل الجليل الذي قدر له أن يخلفه بعد فترة في وزارة الأوقاف ، وأن يصعد منها إلى مشيخة الأزهر ، وهو ما لم يتح للدكتور البهي ، وأن يحقق من خلال موقعه في هذين المنصبين وفي غيرهما من المناصب العلمية والإدارية ما لم يحققه الدكتور البهي نفسه من أثر وتأثير .

وهو لا يكاد يتحدث في هذه النقطة حتى من قبيل الحديث عن أن الشيخ عبد الحلیم محمود كان محظوظاً في العصر الذي تولى فيه المسؤولية ، على حين لم يكن هو نفسه محظوظاً في العصر الذي تم استيزاره فيه ، أو أن الشيخ عبد الحلیم محمود قد تولى الأمر على حين كانت رياح الدولة الرسمية تقترب من الإسلام ، على حين تولى هو الوزارة في الوقت الذي كانت الدولة (لا رياحها فحسب) تبتعد عن الإسلام ، وإنما هو يذكرنا بأفضليته وأسبقيته على عبد الحلیم محمود فحسب :

«وفي لحظة من وجودي في كلية أصول الدين بمبنى الخازندار بشبرا استدعيت من الداخل للقاء ضيف قادم يسأل عنى . فلما خرجت وجدته الدكتور عبد الحلیم محمود . وقد زرته في فرنسا في سنة ١٩٣٨ . وعرفت فيه دماثة الخلق ، وكرم الضيافة ، رغم قلة مورده وكثرة نفقاته في ذلك الوقت» .

«ولذلك وقفت بجانب أستاذنا المرحوم الشيخ محمود شلتوت عندما رجا الأستاذ الأكبر الشيخ المراغي في ضم الدكتور عبد الحلیم إلى بعثة فؤاد الأول في فرنسا . وفعلا ضم إليها قبل أن يحضر إلى مصر بعد حصوله على درجة الدكتوراة في التصوف الإسلامي» .

«قابلت الدكتور عبد الحلیم واتفقت معه على أن نلتقي سوياً قبل الاجتماع بشيخ الأزهر ، وفعلا التقينا وذهبنا إلى إدارة الأزهر ، واجتمعنا أولاً بالأستاذ صالح هاشم عطية . وكان مديراً لمكتب شيخ الأزهر لشؤون الثقافة . ثم دخلنا جميعاً لتحية الأستاذ الأكبر . وخرجنا على أن يعد الأستاذ صالح هاشم عطية . المكان الذي يوظف فيه الدكتور عبد الحلیم بكلية اللغة العربية . وهو تخصص التدريس» .

«ولكي يكون السبيل إلى ذلك ميسراً تركت الدكتور عبد الحلیم وذهبت في المساء إلى منزل الشيخ محمد كرسون لأصطحبه في لقاء المرحوم الشيخ إبراهيم حمروش وعرض الأمر عليه ، باعتبار أنه عميداً لكليته . وأنا أعلم أن منزلة الشيخ كرسون عنده ربما كانت تفضل منزلة الأستاذ صالح هاشم وعلاقته به . وقد استجاب الشيخ العميد لرجائنا ووعد بتقديم مذكرة إلى المشيخة بطلبه . وتم التعيين في تخصص التدريس مدرساً لعلم النفس والفلسفة» .

(٥٨)

وفي مقابل ارتياح الدكتور البهي إلى ذكر مساعدته للدكتور عبد الحلیم محمود يظهر الدكتور محمد البهي عدم ارتياحه من زميله الدكتور على حسن عبد القادر من خلال الحديث المتعمد عن التحول السريع في ولاء هذا الزميل من ولاء لرجال العهد الملكي ، إلى ولاء لرجال الثورة ، وهو ما تمثل في موقفه من السفير عبد الفتاح عمرو ومستشار الملك وسفير مصر في لندن .

ومن الظلم لمثل هذا العالم الجليل أن يقتصر الدكتور البهي في تصوير شخصيته على هذا البعد وحده ، مع أنه يمن علينا وعليه في موضع آخر من مذكراته بأنه كان حريصا على اختياره مع زميلين آخرين (هما الدكتور عبد الحلیم محمود ، وعبد الحلیم النجار) لعلمادة الكليات الأزهرية الثلاث بعد تطبيق قانون تطوير الأزهر في ١٩٦١م ، وهو التطوير الذي كان يقتضي تعيين أساتذة أكاديميين في الجامعات المصرية في هذه المناصب مستوفين تماما لشروط الأستاذية في النظام الجامعي المصري :

«كان أي الدكتور على عبد القادر مديراً للمركز الثقافي الإسلامي بلندن من عدة سنوات ، وصاحب صلة وثيقة برئيس الديوان الملكي حسنين باشا وبسفير مصر في لندن عبد الفتاح عمرو باشا . فقبيل قيام الثورة بأيام كانت تقاريرته كلها التي يرسلها إلى وزارة الخارجية المصرية بالقاهرة ، وإلى الديوان الملكي ، وإلى إدارة الثقافة بالأزهر ، تقوم على الثناء الجم على عمرو باشا ومدى الأخذ بمشورته في إنجازات المركز وفي سياسته . ولكن ما أن أعلنت الثورة حتى بادر الدكتور على عبد القادر إلى إرسال تقريره إلى الجهات المعنية بمصر يصف فيه جرائم سفير مصر في لندن إذ ذاك ، وهو عمرو باشا ، ويعلم الغضب عليه ويبارك مسيرة الثورة . وقد كان وضع الدكتور على عبد القادر وضعاً حرجاً عندما قدمت له النوعين من تقاريرته . ولكن أصر على جرائم عمرو باشا وسوء سلوكه في لندن» .

(٥٩)

ويروي الدكتور محمد البهي في مذكراته قصة مهمة يدلل بها على وقوفه موقف المدافع عن الإسلام ضد سموم الأب جورج شحاته قنواقي ، متها غيره من الأزهريين بالغفلة عن عدم إدراك مرامي المستشرقين وتلاميذهم ، وهو حريص دون سبب واضح على أن يقلل من مكانة زميله الشيخ محمد يوسف موسى رغم ما هو معروف من قيمة هذا العالم الجليل في علوم الفلسفة والشريعة على حد سواء ، لكن الدكتور البهي يلمز ذلك الرجل بعلاقته بطله حسين ، ويربط بين تعيينه في الجامعة وبين وجود طه حسين على رأس وزارة المعارف» .

ومن الطريف أن أستاذنا الدكتور محمد رجب البيومي قد روى في ترجمته للشيخ محمد

يوسف موسى أن الدكتور طه حسين حضر مناقشته للدكتوراه في السوربون ، وهو ما يدل على تقدير قديم بين الرجلين .

بيد أننا لا نستطيع أن نمضى مع نص الدكتور البهي من دون الإشارة إلى ما نتعجب له من موقفه السلبي الذي اكتفى بعدم القبول من دون أن يسارع إلى كتابة دراسة تكشف عما احتوته دراسة الأب قنواي من تضليل أو خطأ :

«تعيين في المشيخة بعد ذلك المرحوم الشيخ مأمون الشناوي . وكان ذلك في وزارة إبراهيم عبد الهادي . وكنت إذ ذاك بجانب التدريس للفلسفة بكلية أصول الدين أباشر العمل في مراقبة الثقافة الإسلامية بالإدارة العامة للأزهر . وفي ذات يوم حول الأستاذ الأكبر مكتوباً من الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى . وهو زميل متخرج في الأزهر وفي السوربون معاً . وكان يباشر في كلية أصول الدين تدريس مادة الأخلاق . وفي هذا المكتوب يذكر الدكتور موسى :

• أولاً : أنه اتصل بالسكرتير الخاص لجلالة الملك وهو حسني باشا في شأن ما يوصى به هنا ، ووجد منه تأييداً قوياً لتنفيذه ..

• ثانياً : ما يوصى به الدكتور هو أن يباشر الأزهر على نفقته الخاصة ترجمة كتاب في علم الكلام الإسلامي باللغة الفرنسية للأب قنواي قام بإلقائه محاضرات في جامعة مونتريال بكندا . ولم يزل يحاضر في مادته كل عام هناك بدعوة من الجامعة . وهي جامعة كاثوليكية فرنسية» .

### (٦٠)

ونمضي مع الدكتور البهي وهو يصور تشابك الأمور ، ونفوذ الغرب ، وغفلة الوطنين، ومحنة الإسلام من خلال ما يروييه عن تطورات هذه القضية .

«وفي ذات الوقت ورد كتاب من وزارة الخارجية المصرية إلى إدارة الثقافة بالأزهر تبلغها : أن اجتماعاً تم في السفارة المصرية بالفاتيكان بروما ، لسفراء البلاد الإسلامية بعد أن أطلعوا على كتاب الأب قنواي باللغة الفرنسية عن علم الكلام الإسلامي . وقد قرروا معرفة رأى الأزهر في الأخطاء الإسلامية التي وردت فيه ومحاوله تغطيتها من جانب المؤلف . والمؤلف معروف بنشاطه ضد الإسلام في صورة متخفية ، وبالأخص بين طبقة

المثقفين في مصر . كما هو معروف بمكره السياسي . وبلوغه الآن مآربه في إقامة جمعياته للتقريب بين الإسلام والمسيحية من مؤسسيها هو ، والشيخ أحمد الباقوري باعتباره رئيسًا لجمعية الشبان المسلمين ، يعتبر أمانة على هذا المكر السياسي . كما أن محاولاته السابقة ، وقد نجح في بعضها، من إرسال المرحوم الأستاذ محمود الخضيرى مدرس الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة في سنة ١٩٤٩م ممثلًا للأزهر في مكتبة الفاتيكان للتعرف على المخطوطات الإسلامية والعربية ، ومن قدوم وفد برئاسة مندوب الخارجية بالفاتيكان لزيارة شيخ الأزهر وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية في هذه السنة (١٩٧٨م) بحجة التقريب بين الإسلام والمسيحية أيضًا ، تشير إلى نشاطه المستمر .

(٦١)

على هذا النحو نرى الدكتور البهي وقد صور الدكتور محمد يوسف موسى منحازًا دون وعي إلى الأب قنواني ، وهو لا يقف عند هذا الحد ، وإنما يمضي في انتقاد توجهات الأب قنواني ونشاطاته على نحو تفصيلي لا يخلو من التحامل حتى إنه يجعله صاحب فضل في الاعتراف بمسيحية الكنيسة !!

«وهو نشاط مريب لأن الأمر في اعتداء المستشرقين واضح - وهم جميعًا من رجال الكنيسة فيما مضى أو من الدارسين للاهوت المسيحي في تعصب - على الإسلام في تشويه مبادئه ، وتحريف أهداف الأحداث التي وقعت في طريق انتشاره . فإذا كان هناك عزم من الكنيسة على التقريب بين المسلمين والمسيحيين حقًا فما عليها إلا أن تصدر أمرًا لرجالها الباحثين باسم العلم والمعرفة : بأن يتوقفوا عن إشاعة الاتهامات الباطلة في دراساتهم ضد الإسلام .

ولكن القصد من إشاعة ما يسمى بالتقريب بين المسيحية والإسلام هو دفع المسلمين إلى إضفاء الحجية على مسيحية الكنيسة وقبولها كدين سهاوي . والله فصل في قرآنه بين رسالة عيسى ومسيحية الكنيسة ؛ يسأل عيسى في إنكار :

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مَا أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ، قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ ، إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ، تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴿١١١﴾﴾ .

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۗ ، وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ ﴾ .

﴿ إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبْدُكَ وَإِنْ تَغْفِرَ لَهُمْ فإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾ [المائدة] .

«والدكتور محمد يوسف موسى كان على صلة وثيقة بالأب (قنواتي) . وقد كان تعيينه أستاذاً للشريعة الإسلامية في جامعة عين شمس على عهد الدكتور (طه حسين) تعزيراً لهذه الصلة» .

### (٦٢)

ثم يصل الدكتور البهي إلى رواية ما فعله (وهو مدير للثقافة) إزاء الكتاب ، وكيف أنه حوله على الدكتور إبراهيم مذكور (وهو يشني على خلقه ، ودقته وعلمه) لكن الدكتور إبراهيم مذكور فيما يرويهِ الدكتور البهي لم يشأ أن يقول رأيه ومن ثم حوله إلى الدكتور خليل مذكور الذي كشف عن الأخطاء الجسيمة في الكتاب :

«والإجراء المعهود الذي تتخذه إدارة الثقافة بالأزهر إزاء مثل هذا الكتاب الذي ألفه الأب (قنواتي) أن تعبث به إلى خبير باللغة الفرنسية وبالإسلام معاً لتقرير أخطائه إن كانت به أخطاء ، أو مدى صلاحيته للتداول ونشر الفكرة الإسلامية إن كان قد قصد به وجه الله» .

«وفعلاً أرسلت الكتاب إلى الأستاذ الدكتور إبراهيم بيومي مذكور لتقريره . ولكن مدى علمي أنه لم يرسل النسخة التي وصلته ولا التقرير الخاص بالكتاب . وهو أيضاً على صلة طيبة بالأب قنواتي . وربما أخرج بين الصدق فيما يكتب والعلاقة الطيبة بالأب ، فلم يقرر الكتاب ولم يرسله كذلك . وهو من المفكرين الذين يتحرون الصدق دائماً فيما يكتبون» .

«فأرسلت النسخة الثانية لهذا الكتاب ، وهو التي وردت من وزارة الخارجية المصرية مع طلب لسفراء الدول الإسلامية في الفاتيكان ، إلى الدكتور خليل مذكور وهو أستاذ متدين ويحيد الفرنسية إلى حد كبير . ورجوته أن يعجل بالتقرير عن هذا الكتاب . وعندما اطلعت على التقرير هالني موقف الدكتور موسى من الكتاب وحث الأزهر على مباشرة ترجمته على نفقته الخاصة ، وهو مليء بالأخطاء الجسيمة ضد الإسلام ، كما صورها

الدكتور خليل مذكور في تقريره . فكتبت للخارجية بالرد مؤيداً رفضه ، واحتفظت بالكتاب وبالتقرير في درج مكنتي».

(٦٣)

ثم يفاجئنا الدكتور البهي بقصة من قصص الرياح السياسية العاتية فيذكر أن الشيخ الدكتور محمد يوسف موسى لم يكن يعنيه عند قيام حركة الجيش أو ثورة ١٩٥٢ إلا أن يتخلص مما يدل على أنه كان على صلة بسكرتير الملك فاروق من خلال سعيه في هذا الموضوع !!

ولست أستطيع أتصور أن الجزع قد وصل إلى هذا الحد عند قيام ثورة ١٩٥٢ ، لكن الظروف التالية من قهر ووشاية جعلت الأمور تبدو وكأنها حدثت على هذا النحو .

كذلك فإنني لا أستطيع أن أتصور أن القضية ظلت تراوح نفسها في البحث منذ عهد وزارة إبراهيم عبد الهادي في ١٩٤٩ وحتى ١٩٥٢ وعلى مدى عهود المشايخ مأمون الشناوي وعبد المجيد سليم وإبراهيم حمروش وعبد المجيد سليم في المرة الثانية ، لكنني أتفهم نفسية الدكتور البهي وغيره من زملائه تجاه المناخ الخوف الذي تجذر .

«مرّ يومان . وفي اليوم الثالث أعلن قيام عهد ما يسمى بالثورة المصرية وطلب إلى الملك فاروق مغادرة البلاد» .

«وفي هذا اليوم جاء لزيارتي الزميل الدكتور محمد يوسف موسى . وهو في وضع على غير ما عهدته عليه في الزيارات السابقة. يبدو عليه الخوف والقلق . وسألني عن كتاب الأب قنواقي ومصيره فأجبت به بما رآه الدكتور خليل مذكور فيه» .

«وهنا أقبل عليّ في لهفة ورجائي في أن أرد إليه الطلب الذي تقدم به بخصوص هذا الكتاب . إذ لا يريد أن يعرف عنه : أنه كان على صلة بالسكرتير الخاص للملك فاروق بعد أن قامت الثورة في ٢٣ من يولييه سنة ١٩٥٢ م».

«وهنا أوضحت له أن العالم الأزهري يجب أن يكون فوق الاتجاهات السياسية المحلية، وأن يبقى صادقاً مع الإسلام وحده . وطمأنته في أن طلبه سيظل بعيداً عن أن يكون مصدر ضرر له . ولكن سوف لا يسلم إليه .

.....

ربما جاز لي أن أشير هنا إلى أن الدكتور محمد يوسف موسى كان يكبر الدكتور البهي بخمس سنوات ، لكن الدكتور البهي كان سابقا عليه في بعض المناصب .

(٦٤)

نتقل إلى موقف الدكتور البهي من رابع علم من التالين له في الدرجات الوظيفية من علماءنا الأجلاء .

فكما تحدث الدكتور محمد البهي بالقدر الواضح من الجفاء عن الدكتور محمد يوسف موسى فإنه يقدم حديثا شبيها به عن زميله الدكتور محمود حب الله ، مع ما هو معروف عن قيمة هذا الرجل العظيم وعلمه وفضله وسمو خلقه .

نرى البهي يكاد يتجاوز عن هذا كله ليتحدث عن حب الرجل للبقاء في الخارج بسبب ما كان مثل هذا البقاء يجلبه من مزايا .. وقد كان حريا بالبهي أن يضيف إلى ذلك أن البقاء في الخارج كان يرحم صاحبه من مثالب البقاء في مصر في ذلك العهد، ومن أطرف ما يمكن أن نرى الدكتور البهي يريد من الدكتور حب الله أن يشارك في العبث القائم على فكرة تجزئة وظيفة شيخ الأزهر إلى ثلاثة أثلاث ، وكانت قد أسندت مهام ثلث منها إلى الشيخ حب الله فتورع عن أن يدخل في معارك من قبيل المعارك التي أقحم البهي نفسه فيها مع الشيخ شلتوت :

«أما رسالة الدعوة في الخارج والداخل فكان يشرف عليها في الأزهر الدكتور محمود حب الله باعتبار أنه أمين عام لمجمع البحوث الإسلامية . وهو زميل دمتم الخلق . ولكنه كان يؤثر البقاء في واشنطن مديراً للمركز الثقافي هناك ، على أن يباشر الرسالة في وظيفة الأمين العام للمجمع» .

«وهذه الوظيفة إحدى الوظائف الثلاث الرئيسية ، التي أوجدها القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م ، لتباشر سلطات شيخ الأزهر المالية والإدارية . واعتقد أنه أتى به لهذه الوظيفة ، حرمانا له من الامتيازات المالية وخلافها المخصصة لوظيفة مدير المركز في واشنطن . ولا أستطيع أن أقول: إن نشاطه المحدود جداً في الوظيفة يرجع إلى هذا الاعتقاد» .

«وكانت إدارة الوعظ ، والمكتبة العامة للأزهر ، ومجلة الأزهر ، والبعثات الموفدة إلى

الخارج ، والطلاب الوافدون من البلاد الإسلامية ، تتبع الأمين العام للمجمع».

(٦٥)

وفي صعيد خامس يصل الدكتور محمد البهي في علاقته بزملائه إلى أن يعرض من بعيد بزميله الشيخ سيد سابق ، والشيخ محمد الغزالي (وقد كانا على عهده من كبار موظفي وزارة الأوقاف وهو الوضع الذي هيأه لها ولهما الشيخ الباقوري) وهو يلجأ من أجل إتمام هذا التعريض إلى الإشارة إلى أنها كانا يستأثران بموازنة إدارة الثقافة في وزارة الأوقاف في توجيهها لشراء مؤلفاتها ، وهو قول لا يوصف إلا بأنه كلام فارغ فإن أحدا لا يستطيع أن يقول إنه كان هناك من الكتب ما يزاحم كتب هذين العلمين الجليلين في مجال الدعوة بالأسلوب الجميل البسيط السهل السلس الذي لم يرزق البهي نفسه مثله :

«وفي وزارة الأوقاف كان هناك جهازان آخران للدعوة : إدارة الثقافة .. والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . أما إدارة الثقافة فكان الاعتماد المخصص لها ، وهو قرابة عشرين ألفاً من الجنيهات في العام ، يصرف في عدد معين من الكتب ، وكان النصيب الأوفر من هذا الاعتماد ينفق في شراء : فقه السنة ، وبعض كتب أخرى للشيخ محمد الغزالي . وقد ابتدعت إدارة الثقافة ما أسمته بمكتبة المساجد . وهى عبارة عن مخازن في الأضرحة ، أو في المساجد : تحفظ فيها الكتب المشتراة . وكانت مكتبة المساجد هي المبرر للشراء المتكرر من نفس الكتب التي اشترت في عام سابق . وقد أوقفت صرف الشراء في أي كتاب ، إلا بعد العرض عليّ» .

(٦٦)

وننتقل الآن إلى محيط السياسة الدولية حيث نرى الدكتور محمد البهي حريصاً على أن يقدم خلاصة رأيه في التحول الذي شهدته ألمانيا على يد هتلر ، وما أصابته من تغيير في حياتها بسبب إبعاد اليهود عن ألمانيا في ذلك العهد ، وهو على عادته في الشجاعة في إبداء الرأي يثني على هتلر وسياسته ويقدر الأسباب التي أدت به إلى ما انتهجه من سياسة وطنية استهدفت مصلحة الشعب الألماني . وهو يحدثنا عن هذا الموضوع المهم لميادين التاريخ والسياسة والفلسفة في معرض حديثه عن تغير أساتذته في الدكتوراه بسبب طرد الأساتذة اليهود من الجامعات الألمانية في سنة ١٩٣٤م :

«وكان (أي هتلر) يعادي اليهود بسبب أنه كان يراهم هم مصدر الهزيمة في الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤م . وهاجر أستاذ الفلسفة إلى جامعة استكهولم ثم انتقل إلى جامعة أكسفورد بإنجلترا . بينما أستاذ علم النفس هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية . «وقد تأثرت الجامعات الألمانية بعض الوقت بإخراج العدد الكبير من الأساتذة اليهود منها . كما تأثر أي مرفق الحياة الألمانية بمن أخرج منه من اليهود . ولكن سرعان ما سد الألمان النقص في جميع جوانب حياتهم بسبب هجرة اليهود منها» .

«وهتلر يعتبره اليهود سفاكاً . ويعتبره السياسيون بعد الحرب العالمية الثانية طاغية ونكبة على البشرية . ولكن معالم السياسة التي رسمها هتلر والتي عشت أنا فيها من ٣١ من يناير سنة ١٩٣٣م إلى أغسطس سنة ١٩٣٩م كانت لمصلحة ألمانيا والشعب الألماني» . «ولا أنسى أن هذه السياسة منذ اليوم الأول أبعدت الشيوعية وحاربتها حرباً لا هوادة فيه . كما حاربت فوضى الحياة التي كانت سائدة وهى فوضى الترف من جانب . والتحلل من القيم الإنسانية من جانب آخر . ومنعت المرأة من الالتحاق بكليات الجامعات ، عدا كليات التربية ، والطب ، والتمريض . وأغرقتها بالعودة إلى المنزل لرعاية الأسرة ، وإذا كانت عاملة على أن تعطي الأجر الذي كانت تتقاضاه طول حياتها . كما وجهتها إلى ممارسة الرياضة البدنية ، وعدم الكشف عن الساقين ، والامتناع عن التدخين في الطرق أو المحلات العامة» .

«وقد نقلت الشعب من الضعف إلى القوة في مجال الطاقة البشرية ، ومجال الاقتصاد معاً وربطت جميع بلاد الجمهورية بالطرق العامة المعروفة ، والتي لم يستطع أي شعب آخر في أوروبا أن يجاريها حتى الآن . ولم أحس لحظة واحدة في الفترة التي عشتها هنا بضيق أو بأزمة في أي شيء . وإنما الحياة الألمانية كانت تسير في غاية النظام» .

(٦٧)

لا يبخل علينا الدكتور محمد البهي بذكر رأيه القاسي في تصوير أداء مكاتب البعثات المصرية في الخارج ، والمكاتب الدبلوماسية المصرية على وجه العموم ، وهو يقول :  
«ومن الأسف الشديد أن المكاتب الرسمية للحكومة المصرية في الخارج تهمل إهمالاً شديداً في حق المصريين القادمين . وأكاد أجزم أن المصالح الخاصة من تغيير النقود ..

ومن مشتروات المواقي الحرة .. ومن التفتيش عن المتع والملذات هي الهدف الأول والأخير لمن نسميه برجل السلك السياسي المصري أو القنصلي المصري ، أو موظفي المكاتب الأخرى الملحقة بالسفارة المصرية ، ولا أظن أن هذا الوضع قد تغير الآن إلى أحسن . بل أظن مع ذلك أن تتبع أخبار المصريين الذين يزورون البلاد الأجنبية يشغل بعض فراغ هؤلاء الموظفين ، منذ قامت الثورة المصرية» .

(٦٨)

ومن الجوانب الإنسانية التي تكاد تنفرد بها هذه المذكرات أحاديث الدكتور البهي الشائقة عن نشأته ، وهي أحاديث تتبدى فيها عناية الدكتور محمد البهي بنفسه وحرصه عليها ومن ذلك ما يرويهِ مبكرا عن سعادته وتقديره لاهتمام والده بتغذيته في أثناء اغترابه لطلب العلم :

«وفي سن الثانية عشرة انتسبت إلى المعهد البرهامي . ومكثت بدسوق ثلاث سنوات سافرت بعدها إلى طنطا للالتحاق بالمعهد هناك . وقد كانت المعيشة في صحبة ابن خالي شاقة سواء في دسوق أو في طنطا . فقد كان شحيحًا في الإنفاق رغم أن والدي كان يحنه على أن يبيئ لنا عيشة مقبولة ومعتدلة . ولما تكررت شكاوى لوالدي حضر إلى دسوق واتفق مع صاحب مطعم ، وهو يوناني بجوار محطة السكة الحديدية على أن يدفع له مقدماً كل شهر ثمن وجبة الظهر أتناولها في مطعمه» .

(٦٩)

وقد نجح الدكتور محمد البهي في هذه المذكرات في أن يروي قصة سفره للبعثة على نحو يلم بكثير من تفصيلاتها الجميلة ، وهي تفصيلات مهمة لتاريخنا التربوي ودور مؤسسات المجتمع المدني فيه ، وقدرتها على الإنجاز الذي عجزت عنه مؤسسات الدولة الرسمية :

«وفي السنة الأخيرة وأنا بالتخصص وصلني خطاب من رئيس مجلس مديرية البحيرة وهو المرحوم عبد السلام باشا الشاذلي يجبرني فيه بأنه وقع على الاختيار في بعثة تخليد ذكرى المرحوم الشيخ محمد عبده في ألمانيا . وطلب إلى أن أتوجه إلى المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق ، بعابدين ، لمقابلة اللجنة المؤلفة برئاسته ، وعضوية كل من الشيخ

إبراهيم الجبالي ، وخالد بك حسنين مراقب عام العلوم الأدبية ، والرياضية بإدارة المعاهد الدينية» .

«وفي الموعد المحدد التقيت باللجنة . فوجه إلى الشيخ مصطفى عبد الرازق سؤالين :

«السؤال الأول : أية مادة أختار التخصص فيها في ألمانيا ، لو وقع على الاختيار : التاريخ .. أم الفلسفة ؟ فلما أعلنت اختيار الفلسفة سألني بالتالي : لماذا ؟ . فأجبت : بأن رسالة التخصص التي تقدمت بها هي : (أثر الفكر الإقريقي في الأدب العربي) .. فقال : يتعين الآن أن يكون موضوع تخصصك هو : الفلسفة» .

«والسؤال الثاني : ماذا تصنع لو كان هناك اختلاط في المحاضرات . فأجبت بأنه يجب أن تكون متابعة الأستاذ في المحاضرة هو الهدف . وأي شيء سوى ذلك يجب أن ينحى جانباً من تفكير الإنسان» .

«وفي نهاية اللقاء نصحني خالد بك حسنين بأن أؤجل السفر إلى ألمانيا حتى بعد الامتحان النهائي للتخصص وحصولي على شهادته . وفعلاً تأجل السفر إلى آخر سبتمبر سنة ١٩٣١ . ونجحت في الامتحان بترتيب الثاني . وبلغ سني في ذلك الوقت الخامسة والعشرين» .

### (٧٠)

وهو يصف لقاء الملك فؤاد ولقاء الشيخ الظواهري باقتضاب لا يخلو من إبداء الإعجاب بالملك فؤاد وإظهار التعريض بالشيخ الظواهري .

«وقد احتفل عبد السلام باشا الشاذلي ، وأنا وزميلي مدينان له بالفضل الكبير ، بسفرنا على الباخرة فيكتوريا ، من بواخر الخطوط الإيطالية ، احتفالاً بجمع له أعيان المديرية وكبار موظفيها . بعد أن عمل على لقائنا بالملك فؤاد عليه رحمة الله ، وبوزير المعارف في ذلك الوقت حلمي باشا عيسى ، وكان معه مديرًا لمكتبه : الأستاذ سعد اللبان . ويكفي أي أزهري أن يلتقي بابين من أبناء أستاذنا الكبير الشيخ عبد المجيد اللبان ، في أي مكان فيجد الحفاوة وتيسير الأمور ، والاحترام» .

«وفي ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٣١ عندما أذن لنا بالدخول على الملك فؤاد للقاء به قبل السفر، لم أكن أعرف حكمته في التفكير ولبافته في الحديث على النحو الذي وجدته عليه . وتمنى

لنا كل خير ، وأمل في أن يرى من بين علماء الأزهر ، علماء يضارعون رجال الأديان الأخرى في إمامهم باللغات وتحصيلهم لألوان المعرفة . وأوجز رأيه في ألمانيا بقوله : إن الحياة في الشارع والمصنع في ألمانيا تعبر عن المعرفة في جامعاتها . ولذا : كما تحصل المعرفة في هذه الجامعات تشاهد المصانع والحياة خارجها» .

«ولا أنسى مقابلتنا لشيخ الأزهر في ذلك الوقت ليلة سفرنا إلى ألمانيا . وكان في مصيفه في الإسكندرية . وهو المرحوم الشيخ محمد الأحمد الطواهري . فقد ظن أن لقاءنا إياه لقضاء حاجة عنده ، وليس لتحيته فأعلن أول ما أعلن : أنه لا يوافق على سفر المتخرجين في الأزهر إلى الجامعات الأوروبية . لأنهم سيتعلمون الإلحاد . ثم أردف إعلانه هذا بإعلان آخر . وهو أن من يعود من هؤلاء المتخرجين إلى مصر لا يعينه الأزهر وليس له أي مكان فيه بين علمائه . فلما أفهم أن الزيارة لقصد التحية فقط باعتبار أنه على رأس العلماء ، وهدأت نفسه وانتهت الزيارة» .

(٧١)

وبعد صفحات يشير الدكتور محمد البهي إلى ما أصيبت به هذه البعثة من الانتكاس على يد محمود غزالي باشا لولا عناية الشيخ المراغي وإنقاذه لطالبي هذه البعثة التي لم تتكرر بعد ذلك على هذا النحو الجميل :

«والمرحوم الشيخ محمد مصطفى المراغي شيخ الأزهر إذ ذاك لم يدخر وسعاً في تيسير متطلبات استمرار البعثة ونقل حسابها من مجلس مديرية البحيرة إلى إدارة الأزهر . بعد أن تولى مدير آخر مكان الشاذلي باشا . وكان يختلف معه في شأن هذه البعثة وحاجة مجلس المديرية إليها . وهو الأستاذ محمود غزالي وقد كان مديراً للأمن العام ومعروفاً بصلته بالإنجليز . كما عنى المرحوم الشيخ المراغي بأمر بعثتي عناية كبيرة وسمح لي بالتقدم إلى الحصول على درجة الأستاذية بعد الدكتوراة ، فعدت مرة أخرى إلى ألمانيا إلى أن ظهرت علامات الحرب العالمية الثانية في سماء العالم إذ ذاك فعدت وباشرت التدريس في كلية أصول الدين ، إلى وقت آخر» .

(٧٢)

وربما كان من المهم في نهاية هذا البهي أن نشير إلى بعض ما تبثنا به هذه المذكرات عن

طبيعة صاحبها وشخصيته .

وعلى سبيل المثال فإننا نرى الدكتور محمد البهي يتحدث محاولة صريحة منه لرفع مستوى احتفال من الاحتفالات بضرورة حضور عبد الناصر له وهذا من حق الدكتور البهي ، لكن البهي يصور المسألة وكأنه يتحدث بمرارة عن تصرف من تصرفات حسن صبري الخولي (الممثل الشخصي للرئيس عبد الناصر ، وكان كما هو معروف قريبا من الأزهريين والأزهر بسبب تسجيله للدكتوراه في الأزهر ، وما تسبب عنه التصرف من توتر علاقته بحسن الشافعي نائب رئيس الجمهورية ووزير الأوقاف وشئون الأزهر ، وكأنها لم يكن في تصرف البهي نفسه ما يسوء حسين الشافعي باعتباره رجل دولة مسؤولاً ، ونائباً لرئيس الجمهورية وزميلاً لعبد الناصر على كل حال :

«احتفل بوضع حجر الأساس في بناء جامعة الأزهر ، بمدينة نصر . وقد حاولت أن يحضر رئيس الجمهورية نفسه جمال عبد الناصر الاحتفال بهذه المناسبة . وقد لاحظت محاولتي هذه اليوزباشي صبري الخولي ، فأشار عليّ بأن أبرق إليه في الغردقة ، وكان مجتمعاً هناك مع الملك حسين ملك الأردن ، والمشير عبد الحكيم عامر ، وكان يعلم أن الرئيس أناب بالفعل عنه السيد حسين الشافعي ، وقدم إلى البرقية لأوقعها ، فلما وقعتها وانصرفت من رئاسة الجمهورية أخبر السيد حسين الشافعي بنص البرقية . واعتبرها السيد (الشافعي) عدم تقدير له» .



الإهداء ..... ٧

هذا الكتاب ..... ٧

الباب الأول

بقايا ذكريات

مذكرات الشيخ أحمد حسن الشيخ الباقوري ..... ١٣

الباب الثاني

مذكرات الدكتور محمد البهي

حياتي في رحاب الأزهر : طالب وأستاذ ووزير ..... ٧٥

كتب للمؤلف ..... ١٣٥



تَمَجِّدُ مُحَمَّدًا لِلَّهِ





## محمد الجواهري

نتناول في هذا الكتاب ما رواه عالمان من علماء الأزهر الشريف عن تجربتيهما المريرتين في الوزارة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وما حظيت به هاتان التجربتان من محاولات جادة وبانسة للعيش والتعايش مع العاصفة وهي العاصفة، ومن العاصفة، يقدر معقول من احترام الذات، والهوية، والعالمية، والمهنة، والمكانة... ومن الحق أن نقول إن لكل عالم من هذين الرجلين العنصريين المجيديين قد بذل أقصى ما في وسعه من أجل العيش والتعايش، ومن أجل الاحترام لكن المحنة نفسها مكانت أقوى من قدرة الإنسان على التحمل أو التوافق أو التأقلم أو التكيف، مهما حاول صاحب التجربة أن يفتح نفسه بالبذل أو بالتياقة، أو اللياقة، أو التعاون، أو التسامح، أو الذكاء، أو التأقلم، ذلك أن العصر نفسه مكان (وهي حبة شديدة، وإسرار مبيت، وإسرار غير معلن) عصراً فعادياً للإسلام والدين والأزهر في إطار من عداوته للحياة المدنية والحضارة. وقد عاش كل من الرجلين وتوفي من دون أن يدرجه هذه الحقيقة العزة بالدرجة المستحقة والمستحبة من الإدراك، وكان لهما مدارهما بالطبع في إحسان الظن أو في الأمل أو في الأمانة، وإن كان لتاريخ الحياة العقلية لا يغتر لهما ما وقع فيه مكلهما من حسن الظن حتى إن تغر لهما التاريخ العام شغلتهما عن المقاصد الشيعانية للسلطة التي قدّر لها أن يتعاقبا على العمل معها.

